

## \* (فهرسة قانون تحقيق الجنايات) \*

صفحة

٠٢	مقدمة
٠٤	المقالة الاولى في الضبطية الحماكية الناطرة في مواد الجنايات وفي المأمورين باجرائها
٠٤	الباب الاول في البحث عن الجنايات
٠٥	الباب الثاني في مشايخ النواحي ونوابهم وفي معاون الضبطية
٠٦	الباب الثالث فيما يجب على خفر اهل الحلا وخفر اهل الاورمان
٠٨	الباب الرابع فيما يجب على وكلاء الملك ونوابهم
٠٨	الفصل الاول فيما يتعلق بوظيفة وكلاء الملك بالنسبة للضبطية الحماكية
٠٩	الفصل الثاني في كيفية اجراء وظائف وكلاء الملك
١٤	الباب الخامس فيما يجب على مأموري الضبطية الحماكية الماعدين لوكيل الملك
١٦	الباب السادس فيما يجب على قضاة تحقيق الدعاوى الابتدائية
١٦	الفصل الاول في قاضي تحقيق الدعاوى الابتدائية
١٧	الفصل الثاني في وظائف قاضي تحقيق الدعاوى الابتدائية
١٧	البيان الاول في الجرح الفورية
١٧	البيان الثاني في التحقيق
١٧	الفصل الاول في ذكر أحكام عومية
١٨	الفصل الثاني في الشكايات والتظلمات
٢٠	الفصل الثالث في مماع الشهود
٢٣	الفصل الرابع في بيان ما يستدل به على ارتكاب الذنب من الاوراق المكتوبة المقيدة لليقين والسندات والبراهين
٢٣	الباب السابع فيما يتعلق باعلام طلب الحضور والاستبعاد في الحبس واستصحاب المطلوب والقبض عليه في محل ما يكون لحبسه
٢٩	الباب الثامن فيما يتعلق بالافراج عن المحبوس بالضمنان وقتها

الباب التاسع في تقارير قضاة تحقيق الدعوى الابتدائية عند تمام التحقيق واستيفاء اقامة الدعوى	٢٢
المقالة الثانية فيما يتعلق بالقضاء واسكامة	٣٥
الكتاب الاول في محاكم الضبطية	٣٥
الباب الاول في محاكم التأديب	٣٦
الفصل الاول في محاكم قاضي الخط في القبايات مع أن أصل موضوع وظيفة المصالحات	٣٦
الفصل الثاني في حكم مشايخ النواحي عند تأديتهم لوظائف قضاة التأديبات	٤٢
الفصل الثالث في استئناف أحكام التأديب ورفعها الى محكمة عليا	٤٣
الباب الثاني في المحاكم التي تحكم في المراتب التأديبية	٤٥
الكتاب الثاني في القضايا التي من خصائص مجلس العدول	٥٤
الباب الاول في صحة اسناد التهمة	٥٤
الباب الثاني في تشكيل محاكم الجنايات	٦١
الفصل الاول في وظائف رئيس محكمة الجنايات	٦٥
الفصل الثاني في وظائف وكيل الملك العمومي بالمحكمة الكبرى في المحاكم الجنائية	٦٦
الفصل الثالث في وظائف وكيل الملك بمواد الجنايات	٦٩
الباب الثالث في كيفية المحاكمات واقامة الدعوى بمحكمة الجنايات	٧٠
الباب الرابع في كيفية النظر في القضايا بمجلس الجنايات والحكم فيها وتنفيذه	٧٥
الفصل الاول في كيفية النظر في القضايا	٧٥
الفصل الثاني في اصدار الحكم وتنفيذه	٨٨
الباب الخامس في جمعية العدول وفي كيفية تشكيلها	٩٥

صفحة	
٩٥	الفصل الاول في جمعة العدول
١٠٠	الفصل الثاني في كيفية تشكيل جمعة العدول وانعقادها
١٠٤	الكتاب الثالث في أوجه التظلم من القرارات أو الاحكام الصادرة من المحاكم الكبرى ورفعها الى محكمة أخرى
١٠٤	الباب الاول فيما يوجب ابطال التحقيق والحكم
١٠٤	الفصل الاول في مواد الجنائيات
١٠٥	الفصل الثاني في مواد التأديبات التعزيرية وتأديبات التريسة الضبطية
١٠٦	الفصل الثالث في الاحكام المشتركة بين البندين السابقين
١٠٦	الباب الثاني في طلب رفع الدعاوى الى محكمة الفسخ
١١٥	الباب الثالث فيما يتعلق بطلب مراجعة القضايا وتفتيشها لاجل نصحها
١١٧	الكتاب الرابع في بعض تحقیقات خصوصية للمحاكمات
١١٧	الباب الاول في التزوير
١٢٢	الباب الثاني في القضاء على الغائب
١٢٦	الباب الثالث في الجنائيات والجنح التي يرتكبها اجنبية عن وظائفهم أو متعلقة بها
١٢٦	الفصل الاول في التساوى واجراء التحقيق على من ارتكب من القضاء جنائيات أو جنحا أجنبية عن وظائفه
١٢٨	الفصل الثاني في رؤية دعاوى من اتهم بالجور في الحكم أو بجنح وجنائيات أخرى متعلقة بالاقضية والاحكام من القضاء والمحاكم ماعدا محكمة الفسخ والمحاكم الكبرى ومحاكم الجنائيات
١٣٣	الباب الرابع في الجنح المخجلة بما يجب للعكس من احترام ناموسهم واعتبار مقامهم
١٣٥	الباب الخامس في قبول شهادات امراء العائلة المالوكية رجالا ونساء وبعض رجال رؤساء الدولة في مواد الجنائيات

- والتعذيرات والتأديبات الضبطية
- ١٣٧ الباب السادس في تشخيص ذوات من حكم عليهم مجزأ وفترأ  
من السجن ثم قبض عليهم ثانيا ومعرفة أعيانهم
- ١٣٨ الباب السابع في بيان كيفية التحقيق في حالة اختلاف أوراق  
قضية أو أوراق الحكم فيها أو اختلاف هذه الأوراق أو ضياعها
- ١٣٩ الكتاب الخامس في قوانين المحاكم والقضاة وبيان خصائصهم  
وظائفهم وكيفية احالة القضايا من محكمة على أخرى
- ١٣٩ الباب الاول في تشخيص المحاكم والقضاة وبيان خصائص  
وظائفهم
- ١٤٤ الباب الثاني في احالات القضايا ونقلها من محكمة على أخرى
- ١٤٦ الكتاب السادس في المحاكم الخصوصية المفروزة
- ١٤٧ الكتاب السابع في بعض رسومها تعلق بالمصلحة العامة  
والامن العام
- ١٤٧ الباب الاول في دفترخانه عموم قيد الاحكام القضائية وتسجيلها
- ١٤٧ الباب الثاني في السجن والمحابس ودور حبس الجنائيات
- ١٥٠ الباب الثالث في وسائط منع التعدي على الحرية الشخصية  
بالاحتراس من الحبس المخالف للاصول والقوانين وفي الوسائل  
لمنع عمليات أخرى ظلية جورية
- ١٥١ الباب الرابع في استرداد حقوق المذنبين اليهم بعد انقضاء مدد  
العقوبات المرتبة عليهم
- ١٥٦ الباب الخامس في فوات العقوبة بالمدة

— اذا قانون صحة بقاء الجنائيات  
 تعريب راجح توفيق  
 المعيد المبدى  
 السيد صالح  
 مجدى

بلا حقة - حضرة رفاعة بك وجناب عبد الله بك السيد

## (قانون تحقيق الجنايات)

مقدمة

\* (بند ١) \*

تطبيق العقوبات من خصائص الأمور بين الذين أحالت عليهم القوانين  
أجراً ذلك

وطالب التضييمات اللازمة لجبر الخسارة الناشئة عن جنائية أو جفنة أو  
قباحة جازم لكل من أصابه اضرار راجع بـ بند ٣ وبند ٢٢ وبند ١٤٥  
وبند ١٦٥ من هذا القانون

\* (بند ٢) \*

حق الحكومة المسمى بالدهوى العمومية يسقط بموت المدعى عليه وحق  
الآحاد أى الحقوق الشخصية بمعنى المالية المتعلقة بجبر الخسارة يجوز

اقامت على المدعى عليه وعلى وكلائه بمسده وانه وكل من الحقين يفوت بالمدة كما هو مبين في الباب الخامس من الكتاب السابع من المقالة الثانية من الحيازة بالمدة راجع بند ٦٢٥ وما بعده

• (بند ٣) •

لا مانع من طلب اقامة الدعوى المتعلقة بالحقوق الشخصية مع الدعوى العمومية أى مع حق الحكومة فى آن واحد بمعرفة قضاة محكمة واحدة

ويمكن التداوى فى الاولى على حدتها وحينئذ يثبت آخر الحكم فيها مادام لم يصدر حكم قطعى فى الاخرى التى اقيمت قبلها او فى اثباتها راجع بند ١ وبند ٦٦ وما بعده من هذا القانون

• (بند ٤) •

لا يترتب على ترك حق الاحاد توقيف اقامة الدعوى العمومية أى حق الحكومة ولا تأخيرها

• (بند ٥) •

كل فرائس او ارتكبت خارج ارض فرانس اجنبية تنجر الى اختلال نظام أمن الدولة او تجارى على تزوير خاتم الدولة او نقودها الجارية بها المعاملة او اوراق الديون على الحكومة واوراق البنوك المأذون بها حجبها صرح به القانون تقام عليه الدعوى ويحكم عليه ويعاقب فى فرانس على موجب ما تقتضيه الاحكام المقررة فى القوانين الفرائس اوية راجع بند ٧ وبند ٢٤ من هذا القانون

• (بند ٦) •

هذا الحكم يجوز تطبيقه على كل من ارتكب هذه الجنايات من الاجانب او شارك غيره فيها او قبض عليه فى فرانس او تمتعت الحكومة على جلبه اليها من حكومة اجنبية راجع بند ٤٤ من هذا القانون

• (بند ٧) •

كل فرائس او ارتكبت خارج ارض المملكة جنائية على فرنساوى آخر جازم درجوه الى فرانس اقامة الدعوى عليه فيها والحكم عليه بها ان لم

تسكن أقيمت دعواه وحكم عليه في البلد الاجنبي بشرط وقوع التعدي  
في حقه من الفرنسي الذي حصل التعدي عليه راجع بند ٢٤ من  
هذا القانون

## (المقالة الاولى)

(في الضبطية الحاكمة النافذة في مواد الجنايات وفي المأمورين بإجرائها)

## (الباب الاول)

• (في البحث عن الجنايات) •

• (بند ٨) •

البحث عن الجنايات هو التقصص عن مرتكبي الجنايات والجنايات والقباحات  
وجميع براهينها وادلتها وتسليم مرتكبيها للمحاكم المنوطة بالاقتصاص  
منهم راجع بند ١٠ من هذا القانون

• (بند ٩) •

اجراء البحث عن ذلك تحت ملاحظة المحاكم الكبرى وعلى حسب ما يأتى  
بيان من التفاصيل يكون حاصله معرفة هؤلاء الأشخاص وهم  
خفراء الخلاء وخفراء الاورمان

ومعاونو الضبط والربط

ومشايخ النواسخ ونوابهم

ووكلاء الملك ونوابهم بالمحاكم

وقضاة الاخطا وهم قضاة المصالحات

وضباط العسس أى القواسم

ومعاونو عموم الضبطية

وقضاة تحقيق الدعاوى الابتدائية راجع بند ٥٥ وما بعده وبند ٢٧٩

وبند ٢٨٣ من هذا القانون

• (بند ١٠) •

لمديرى الاقاليم ومديرى الضبطية يماريس ان يتطروا بانفسهم أو بواسطة



٥  
مأمورى الضبطية الحاكمة كل فيما يخصه اثبات الجنائيات والجح والقباحات  
وتبليغ مرتكبيها للمعاكم المنوطة بالاقتصاص منهم حسبما تقر في بند ٨  
السابق

## (الباب الثانى)

• (فى مشايخ النواصى ونوابهم وفى معاونى الضبطية) •

• (بند ١١) •

يجب على معاونى الضبطية وعلى مشايخ النواصى التى لا يوجد فيها معاونو  
ضبطية وعلى نواب المشايخ عند عدم وجود المشايخ ان يحنوا عن  
القباحات التى من خصائصهم البحث عنها بل وعن التى تحت الملاحظة  
الخصوصية لخبراء الاورمان والخلاء ويكون لهم معهم المشاركة فى البحث  
والجسس ريل وتدارك الخلل باجراء الضبط والربط فى ذلك راجع بند ١٥  
وبند ١٦ وما بعده من هذا القانون

ولهم حق فى قبول ما يعرض لهم من التظلمات وتبليغ أمر ذوى الشبهات  
والتداعيات المتعلقة بالقباحات المذكورة ويقيدون بالمهاضر الخاصة  
بذلك أى فى تقارير ردار المشيخة البلدية نوع القبايات وأحوالها وزمانها  
والمكان الذى وقعت فيه والادلة والقرائن التى تظهر على ذوى الشبهات من  
الارتكاب راجع بند ٢٠ وما بعده وبند ٣١ وما بعده وبند ٥٠  
وما بعده وبند ٦٣ وما بعده وبند ١٥٤ من هذا القانون

• (بند ١٢) •

يجرى معاونو الضبطية وظائفهم فى كل من أقسام الناحية التى يكونون  
مقيمين بها اذا كانت منقسمة الى عدة أقسام ولا يسوغ لآى واحد منهم  
أن يحتج بأن القبايات وقعت خارج القسم المخصوصى الموكول اليه وهذه  
الأقسام لا تقتضى تحديد مالكل منهم من الوظائف ولا حصرها فيه  
واختصاصه بها وانما تعين فيها الحدود التى لا يتجاوزها منهم احد عند  
اجراء وظائفه لانه يترك ما يجد من القبايات

• (بند ١٣) •

إذا اعتذر معاون ضبطية ناحية واحدة بعذر صحيح منه عن مباشرة  
وظيفته الخاصة به في قسم من الناحية فمعاون ضبطية القسم الجاورة ملزوم  
بالقيام مقامه في تأدية خدمته وعليه أن لا يتأخر عن أداء ما يطلب منه  
محتجا بأنه ليس أقرب اليه من غيره أو بأن العذر ليس حقيقيا أو غير ثابت  
• (بند ١٤) •

إذا لم يكن في الناحية غير معاون ضبطية واحد وحصل له عذر صحيح منه  
عن مباشرة وظيفته فعلى شيخ هذه الناحية أو على نائبه عند عدم وجوده  
أن يقوم مقام المعاون المذكور في تأدية خدمته مادام هذا العذر حاصلا له  
راجع بند ١١ من هذا القانون

• (بند ١٥) •

على مشايخ النواحي أو نوابهم أن يسألوا المنيوب عن وكيل الملك بمكة  
الخط الأوراق والأفادات المتعلقة بالارتكابات التي ظهرت لهم في ظرف  
ثلاثة أيام فسادونها ما يوم ظهور هذه الارتكابات راجع بند ٢٠ من هذا  
القانون

## (الباب الثالث)

• (فيما يجب على خفراء انضلاء وخفراء الاورمان) •

• (بند ١٦) •

خفراء الانضلاء وخفراء الاورمان المعتبرون كما موري التجسس يشاط كل  
منهم بالبحث في الارض المنسوب تلغرها عن الجنج والقباحات التي تضر  
بالاملاك الزراعية والاورمانية ويحررون تقارير بخصوص اثبات نوع الجنج  
والقباحات وأحوالها وزمنهما والمكان الذي وقعت فيه والبراهين  
والقرائن التي تيسر لهم جمعها والحصول عليها في ذلك  
ويتنبهون الاشياء المفقودة في الاماكن التي نقلت اليها ويهجزونها ولا يجوز  
لهم مع ذلك الدخول وحدهم في البيوت ولا في الورش ولا في العمارات  
ولا في الحيطان المتجاورة ولا في الحظائر ما لم يكن ذلك بحضرة قاضي الخط  
أو نائبه أو معاون الضبائية أو شيخ الناحية أو نائبه وما تحرر بذلك من تقرير

القضية يخضه من حضر عن ذكر

ويقبضون على كل من أدركوه حال تلبسه بالذنب ومباشرة وعند التبليغ عليه بصياح العامة من ورائه ان كانت هذه الجنابة تستوجب الجزاء بالجس أو بأشياء منه ويحضرونه أمام قاضي الخطأ أو أمام شيخ الناحية ويستعينون على تمييزه هذا الغرض بشيخ الناحية أو بنائبه فلا يسوغ لاحدهما الامتناع من ذلك راجع بند ١٩ وبند ١٠٦ وبند ١٠٤ من

هذا القانون

• (بند ١٧) •

خفراء الخلاء والأورمان مع وظائفهم بالضبطية الحاكمية وانهم بهم هذا الوصف تحت ملاحظة وكيل الملك لا يتمتعون من الانقياد والطاعة لرؤسائهم في مصالحهم الادارية راجع بند ٢٧٩ وما بعده وبند ٤٧٩ وبند ٤٨٢ وما بعده من هذا القانون

• (بند ١٨) •

خفراء أورمان الحكومة والنواحي والمصالح الخيرية يسألون تقاريرهم لمحاظ الأورمان أو لمفتشيه أو لوكيله في ظرف الاجل المعلوم حسبما هو مبين في بند ١٠ ويتعين على الضابط الذي استلم تقرير الضيق بعدمهلة ثمانية أيام أن يشهر به وكيل الملك

• (بند ١٩) •

للأمين أو المفتش أو الناظر أو الوكيل في المصالح ان يرفع دعوى من يتهمه أو من عليه مسؤولية ائلاف الى محكمة التعزير راجع بند ١٧٩ وما بعده من هذا القانون

• (بند ٢٠) •

تقارير خفراء الخلاء في النواحي وتقارير خفراء الخلاء والأورمان عند الاعمال تعطى من طرفهم في الاجل المعلوم في بند ١٠ ان كانت من قبيل القبايات اماون بندر محكمة الخطأ أو للشيخ في الناحية التي لا يوجد بها معاون ضبطية وان كانت جنحة تستوجب جزاء تقريرها يسلم تقريرها لوكيل الملك راجع بند ١٨ من هذا القانون

• (بند ٢١) •

إذا كان تقرير القضية متعلقاً بقضية يحرم معرفة معاون ضبطية بندر الناحية التي بها محكمة الخط أو بمعرفة شيخ الناحية أو نائبه في النواحي التي لا يوجد بها معاون ضبطية حسبما هو مبين في الباب الأول من الكتاب الأول من المقالة الثانية من هذا القانون

## (الباب الرابع)

• (فيما يجب على وكلاء الملك ونوابهم) •

## (الفصل الأول)

• (فيما يتعلق بوظيفة وكلاء الملك بالنسبة للضبطية الحاكية) •

• (بند ٢٢) •

وكلاء الملك منوطون بالبحث واقتفاء أثر مرتكبي جميع الجنح التي تقضى فيها محاكم التعزير بالأقسام ومحاكم الجنايات راجع بند ٢٦ وبند ٢٩ وما بعده وبند ٤٧ وبند ٥١ وما بعده وبند ١٨٢ وبند ٢٤٩ من هذا القانون

• (بند ٢٣) •

من المذوقين أيضاً بتأدية لوظائف المحددة في البند السابق وكييل الملك بالمحل الذي وقعت فيه الجناية أو الجفصة ووكييل الملك بمحل إقامة المتهم وكذا وكييل الملك بالمحل الذي يمكن وجود هذا المتهم فيه ووكييل الملك الموجود في آخر محل عهدت به إقامة المتهم المذكور راجع بندى ٦٣ و٦٩ من هذا القانون

• (بند ٢٤) •

إذا وقعت جنائيات أو جنح خارج أرض المملكة حسبما هو مبين في بنود ٦٥ و٧٠ ينط بتأدية هذه الوظائف وكييل الملك بمحل إقامة المتهم ووكييل الملك بالمحل الذي يمكن وجود هذا المتهم فيه ووكييل الملك الموجود في آخر محل عهدت به إقامة المتهم المذكور راجع بندى ٦٣ و٦٩ من هذا القانون

(٧٢٦)

• (بند ٢٥) •

وكلاء الملك وجميع المأمورين بالضبطية الحاكمة لهم الحق عند تأدية وظائفهم في طلب القوة العسكرية القاهرة بلا استئذان راجع بند ١٠٨ و ٣٧٦ من هذا القانون

• (بند ٢٦) •

إذا حصل لوكيل الملك عذر صحيح منعه عن مباشرة وظيفة قام مقامه في تأدية خدمته نائبه ان لم يكن له سواء أو أقدم نوابه ان تعددت أفرادهم أو مأمورين بهذا الخصوص بمعرفة رئيس المحكمة ان لم يكن لهذا الوكيل نائب بشرط أن يكون هذا المأمور من أعضاء مجلس المحكمة

• (بند ٢٧) •

على وكلاء الملك بمجرد احاطتهم علمًا بالجنح أن يخبروا به وكيل الملك بالمحكمة الكبرى وينفذوا أوامرهم فيما يتعلق بجميع عمليات الضبطية الحاكمة

• (بند ٢٨) •

هؤلاء الوكلاء يعنون بارسال الاوامر التي تحكمهم بإقضاة تحقيق الدعاوى الابتدائية وباعلانهم وتنفيذها على موجب الاصول التي سيأتي بيانها في باب قضاة تحقيق الدعاوى الابتدائية راجع بند ٢٢ ويند ٢٧ من هذا القانون

## (الفصل الثاني)

(في كيفية اجراء وظائف وكلاء الملك)

• (بند ٢٩) •

يجب على مأمور كل من فروع الحكومة وعلى كل مأمور ذي وظيفة ميرية أحاط علمًا عند اجراء وظائفه بجناية أو جنحة أن يخبر فورًا وكيل الملك بالمحكمة التي وقعت هذه الجناية أو الجنحة في دائرة ولايتها والتي يمكن القبض فيها على ذي الشبهة وأن يبعث الى هذا الوكيل جميع الافادات

والتقارير والادواق المتعلقة بذلك راجع بند ٤٣٣ من هذا القانون

• (بند ٣٠) •

كل من عاين تعدياً يخلف عليه تلقياً حياة أو أملاك لاى إنسان فعليه أن يخبر بذلك وكيل الملك بالمحل الذى وقعت فيه الجناية أو الجثة أو بالمحل الذى يكون به التعدي راجع بند ٤٠ وبند ٤٨ وبند ٥٠ وبند ١٠٦ وبند ٣٢٣ وبند ٣٥٨ من هذا القانون

• (بند ٣١) •

تبليغ جثة المار تكب محرره من يعلمون بها أو وكلاؤهم الخصوصيون أو وكيل الملك ان طالب منه ذلك فيضع وكيل الملك والمبلغون المذكورون أو وكلاؤهم امضاءهم على كل صحيفة من صحائف التقرير فان كان هؤلاء المبلغون المقتضون أو وكلاؤهم الخصوصيون لا يعرفون الكتابة أو يمتنعون عنها واجب التنبيه على ذلك فى التقرير وينبغى أن تكون الوثيقة بالتوكيل الخصوصى مرفوعة بتقرير التبليغ ويسوغ المبلغ أن يحصل على تحرير نسخة من تبليغه من المحل الذى بلغ فيه بشرط أن يدفع مصاريف تحريرها من طرفه راجع بنود ٤٨ و ٥٠ و ٢٧٥ من هذا القانون

• (بند ٣٢) •

فى جميع أحوال الجثة الفورية ان كان نوع الواقعة يستوجب عقوبة بدنية مؤلمة أو مدنية ينتقل وكيل الملك الى محلها بلا تأوان ولا تاخير ليحضر فيها التقرير اللازم لبيان موضوع الجثة وأحوالها وحالة الاماكن ورسمها وأخذ شهادات من الحاضرين وغيرهم عن يكون عنده معلومات يبدىها فى ذلك وعلى وكيل الملك أن يخبر بآتقالة الى محل الواقعة قاضى تحقيق الادعاء الابتدائية من غير أن يكون مجبوراً على انتظاره لاجل الشروع فى التحقيق كما هو مبين فى هذا الباب راجع بند ٤١ و ٤٩ وما بعده و ٥١ وما بعده و ٥٩ وما بعده من هذا القانون

• (بند ٣٣) •

يسوغ أيضاً لو كبل الملك في الحالة المذكورة في البند السابق أن يطلب  
عند تحرير تقريره الأقارب والجيران والخدم من يحتمل الحصول منهم على  
توضيحات للواقعة ويأخذ شهاداتهم بحيث يضمنها والتقارير التي تؤخذ  
حسبها ومبين في هذا البند والبند السابق تحض من الطرفين فإن امتنع  
أحدهم مانبه على ذلك في التقرير راجع بندي ٤٢٩ و ٤٣٠ من هذا القانون

\*(بند ٣٤)\*

لو كبل الملك منع أي شخص ممن ذكر عن الخروج من محل الواقعة  
أو ابتعاد عنه إلى قفل التقرير وكل مخالف لذلك يستودع في السجن أن  
تيسر القبض عليه والعقاب المرتب على القباحة المذكورة يحكم به قاضي  
تحقيق الدعاوى الابتدائية بناء على تقارير وكيل الملك بعد احضار  
الخالف أمام هذا القاضي واستماعه منه حجته أو يحكم عليه في غيابه  
عند عدم حضوره بدون اجراء رسوم أخرى ولا تأجيل ولا قبول اعتراض  
على الحكم ولا استئناف لدعواه

وجراؤه بالحبس لا يتجاوز عشرة أيام كما أن جرائه بالتفريم لا يزيد على مائة  
فرنك

\*(بند ٣٥)\*

يقبض وكيل الملك على جميع الأسلحة وعلى غيرها مما يظهر له أنه أعد  
أو استعمل في جنسية أو جنحة كما أنه يضبط أيضاً جميع ما يترأى له أنه  
ناشئ من ذلك وكافة ما يمكن الاستدلال به على الحقيقة ويستتلعن ذات الشبهة  
عما وجد من الأشياء المضبوطة بعد أن يطلعها عليها ويحرر بذلك تقريراً  
يضفيه مع ذي الشبهة فإن امتنع من ذلك تيه عليه بالتقرير راجع بند ٣٨  
وما بعده و ٤٢ وما بعده و ٤٦ و ٦٠ و ٨٩ و ١٢٢ و ١٥٤  
من هذا القانون

\*(بند ٣٦)\*

إذا صح أن نوع الجنائية أو الجنحة يمكن ثبوته مما عساه أن يوجد في بيت ذي  
الشبهة من الأوراق أو الموجودات أو غيرها التي نقل وكيل الملك فوراً إلى  
منزل ذي الشبهة المذكور ووجه عليه ليضبط ما يرى أن فيه فائدة لا يضاح

الحقيقة وظهورها راجع بند ٤٦ و ٨٩ من هذا القانون

\*(بند ٣٧)\*

اذا وجد جعل ذى الشبهة أوراقاً أو موجودات تدل على ثبوت شبهته  
أوراقاً ته حررها وكيل الملك تقريراً وضبطها راجع بنود ٢٩ و ٤٢ و ١٢٢  
و ٢٢٨ من هذا القانون

\*(بند ٣٨)\*

الاشياء التى تضبط بغلق عليها وتعتق ان أمكن وان تعذر خفة العدم قابليتها  
لذلك توضع فى آية أو فى كيس يلف عليه وكيل الملك شريطاً من الورق  
ويختتمه بخاتمه راجع بند ٣٥ وما بعده و ٤٢ من هذا القانون

\*(بند ٣٩)\*

تجرى العمليات المقررة فى البنود السابقة بحضور ذى الشبهة ان كان قد  
قبض عليه فان أبى الحضور أو تعذر عليه ذلك فله أن يعين وكيله لينوب عنه  
فى الحضور وتعرض عليه الاشياء ليعرفها ويضع علامة عليها عند الاقتضاء  
فان امتنع من ذلك نبه عليه فى التقرير

\*(بند ٤٠)\*

لو كبل الملك فى الخلع الفورية وفى صورة ما اذا كانت الخنعة تستوجب الجزاء  
بعقوبة بدنية مؤلمة أو مدنسة أن يأمر بالقبض على الحاضر من ذوى  
الشبهات ان وجدت ثم أمارات راضية تدل على اشتباههم  
فان لم يكن ذوا الشبهة حاضر احرو وكيل الملك علم طلب بحضوره  
ومجرد تبليغ الغير لو كبل الملك بارتكاب فعلان جنائية أو جنحة لا يكتفى ذلك  
وحده لتحرير علم طلب له اذا كان له موطن  
وعلى وكيل الملك أن يستنطق فوراً من حاضرين يديه من ذوى  
الشبهات

\*(بند ٤١)\*

يقال ان الخنعة فورية اذا كانت مباشرة الفعل فيها فى الحال أو قريبة من  
زمن الحال ويكون فى حكم الخنعة الفورية أيضاً هروب المتهم الذى يقتضى  
أثره بصياح العاسة عليه او من وجد معه أوراقاً أو سلاحاً أو آلات



أو وجودات من علاقات الذنب المرتكب تدل على ارتكابه أو مشاركته فيه بشرط وقوع ذلك في زمن قريب العهد من الجففة راجع بند ٣٢ وما بعده من هذا القانون وبند ١٠٦ منه

• (بند ٤٢) •

تقارير وكيل الملك المحررة بناء على ما ذكر في البنود السابقة تقررو وتكتب بحضور الواضع اسمه وهو معاون ضبطية الناحية التي وقعت فيها الجريمة أو شيخ هذه الناحية أو نائبه أو اثنين من الأهالي المتوطنين فيها راجع بند ٤٨ من هذا القانون

ومع ذلك لا مانع لو كبل الملك من تقرير التقارير وإن لم يحضر من ذكر من الشهود بأن كان لا يمكن الحصول عليهم فورا وكل صحيفة من التقرير يرفع عليها علامته كل من وكيل الملك والحاضرين معه فإن امتنع منهم أحد عن وضع امضائه أو تعذر ذلك كتابة عليه به عليه فيه راجع بند ٣٥ وما بعده من هذا القانون وبند ١٥٣ منه

• (بند ٤٣) •

يستحب وكيل الملك معه عند الاقتضاء واحدا أو اثنين من بعهد فيهم من حيث صناعتهم أهلية للوقوف على حقيقة نوع الجريمة وأحوالها

• (بند ٤٤) •

إذا اقتضى الحال تحقيق موت ناشئ عن فعل فاعل أو مجهول السبب أو مشتبه فيه وجب على وكيل الملك أن يحضر معه واحدا أو اثنين من ضباط العجدة ليحرروا كشفا بما ينظرون له ما من أسباب الموت وحالة الجثة ويستخلف المذنبون لذلك في الأحوال المذكورة في هذا البند وما قبله بحضور وكيل الملك أنهم لا يهرقون عن الحق في تقرير كشفهم وأنهم يبدون رأيهم بحسب ما يقتضيه ناموسهم وترتضيه ذمتهم

• (بند ٤٥) •

يبحث وكيل الملك فور القاضى تحقيق الدعاوى الابتدائية التقارير والسندات والاوراق والموجودات المحررة أو المضبوطة بناء على البنود السابقة لأجل إقامة الدعوى عليها حسبما ذكر في باب قضاة تحقيق الدعاوى

الابتدائية ويبقى ذو الشبهة مع ذلك في تصرف المحكمة تحت الطلب راجع  
بند ٦٠ من هذا القانون

\*(بند ٤٦)\*

الوظائف التي أجزاها فيما سبق وكيل الملك في الجلسات القورية يؤديها أيضا  
فيما يتعلق بجناية أو جنحة وقعت داخل منزل ولو لم تكن قورية وعلى رب الدار  
التي يقع فيها ذلك أن يطلبه لعميل تقرير الواقعة راجع بند ٣٢ الى بند  
٤٥ من هذا القانون وبندى ٥٢ و ٥٥ منه

\*(بند ٤٧)\*

يجب على وكيل الملك فيما عدا الاحوال المذكورة في بندى ٣٢ و ٤٦ متى  
علم بتبليغ مبلغ أو بأى طريقة أنه وقع في قسمة جناية أو جنحة أو عرف شخصا  
يكون له علم بذلك أن يطلب من قاضي تحقيق الدعوى الابتدائية أن يجبره  
بما وقع بل وعليه أن ينتقل هو بنفسه عند الاقتضاء الى محل الواقعة ليحضر  
اليه التقارير اللازمة كما سيأتى في باب قضاة تحقيق الدعوى الابتدائية  
راجع بند ٣٩ وما بعده من هذا القانون وبند ٥٥ وما بعده

## (الباب الخامس)

فما يجب على مأمورى الضبطية الحاكمة الساعدين لوكيل الملك

\*(بند ٤٨)\*

ترد الى قضاة المصالحات أى قضاة الاخطا والى ضباط العسس ومعاوني  
هموم الضبطية التبليغات المتعلقة بالجنايات أو الجلسات الواقعة فى الاماكن  
التي يجرون بها وظائفهم المعتادة راجع بند ١٦ وبند ٣٩ وما بعده  
وبند ٥٣ وما بعده من هذا القانون

\*(بند ٤٩)\*

يجوز هؤلاء المأمورون فى حالة الجنحة القورية أو فى حالة الطلب من رب  
المنزل التقارير ويكتبون شهادة الشهود ويجرون عملية البحث والتفتيش  
فى المنازل وباقى الاحتياطات التى هى فى الحالتين المذكورتين من خصائص  
وكلاء الملك ويكون ذلك كله جاريا على حسب الاصول المقررة فى باب وكلاء

المالك راجع بند ٣٢ وما بعده وبند ٤١ وما بعده وبند ٤٦ وما بعده من هذا القانون

\*(بند ٥٠)\*

مشايخ النواحي ونوابهم ومعاونو الضبطية ترداهم أيضا التبليغات ويمحزون التقارير بالعمليات الميمنة في البند المتقدم على حسب الأصول السابقة

\*(بند ٥١)\*

في الاحوال التي يستوى فيها العمل بين وكلاء الملك ومعاوني الضبطية الملكية كما في البنود السابقة ويجوز على التعارض يقدم وكيل الملك المذكور في تحرير التقارير التي هي من وظيفة معاونيه فاذا افتتح التقرير غيره من أعوانه وحضر هو ساغ له أن يتم تحقيق القضايا وان يأذن للأمر الذي ابتدأ فيها بالاستقرار والتقييم راجع بند ١١ وما بعده و١٦ وما بعده و٦١ و٦٤ من هذا القانون

\*(بند ٥٢)\*

وكيل الملك الذي يجري وظيفته في الاحوال المذكورة في بندي ٣٢ و٤٦ يسوغ له أن يذبط أحد الضباط المساعدين له في بعض ما يتعلق به من الخصائص ان رأى أنه يترتب على ذلك منفعة أو تقتضيه مصلحة

\*(بند ٥٣)\*

أمور والضبطينة الملكية المساعدون يعنون فوراً بالتبليغات والتقارير وباقي الوثائق التي حرروها في الاحوال التي من خصائصهم الى وكيل الملك فيجب عليه أن ينظر فوراً في القضايا ويحولها مع الطلبات التي يرى فيها الموافقة الى قاضي تحقيق الدعاوى راجع بند ١١ وما بعده و١٦ وما بعده و٦٤ من هذا القانون

\*(بند ٥٤)\*

لارباب الضبطية الملكية في حالة افشاء جنائيات أو جرح غير التي يكونون منوطين بتحقيقها مباشرة أن يعنوا أيضاً فوراً الى وكيل الملك التبليغات التي وصلت اليهم فيوجه بها مع تقريرها الى قاضي تحقيق الدعاوى راجع

بند ٨٠ وما بعده وبند ٦٩ من هذا القانون

## (الباب السادس)

فيما يجب على قضاة تحقيق الدعاوى الابتدائية أى تطارات أقلام الدعاوى  
بالمحاكم أو المجالس بالاقدام

## (الفصل الاول)

في قاضى تحقيق الدعاوى الابتدائية

• (بند ٥٥) •

يلزم أن يكون فى كل قسم قاض واحد لتحقيق الدعاوى الابتدائية يتعين  
بارادة من الملك من قضاة المحكمة أو المجلس أى من الاعضاء مدة ثلاث  
سنوات ويجوز أنه يبقى فى مسنده أكثر من ذلك وتستمر مع ذلك بحسب  
درجته ووظيفته فى مجالس أو محاكم تحقيق القضايا المتعلقة بالحقوق  
الشخصية ولا مانع من ترتيب عدة قضاة لتحقيق الدعاوى الابتدائية فى كل  
من الاقسام حسب حاجة قضيه كثرة أشغال المصلحة راجع بند ٦١١  
وبند ٦١٣ من هذا القانون

• (بند ٥٦) •

تنتخب قضاة تحقيق الدعاوى الابتدائية من قضاة المحاكم كجائز قدم ولا مانع  
فى المحاكم عند الاقتضاء من ترتيب قاضى تحقيق بأمر الملك يكون منوطا  
بوثق التحقيق فيها بجمعية قاضى تحقيق الدعاوى الابتدائية الموظف ويكون  
عدد وامن أعضاء مجلس المحكمة ويترتب فى مدينة باريس ستة قضاة  
للتحقيق

• (بند ٥٧) •

قضاة تحقيق الدعاوى الابتدائية هم بالنسبة لوظائف الضبطية الحاكمة تحت  
ملاحظة وكيل الملك العمومى بالمحكمة الكبرى المسماة بمحكمة الولاية  
راجع بند ٢٧٩ وبند ٢٨٩ من هذا القانون

• (بند ٥٨) •

إذا لم يكن فى البندر غير قاض واحد لتحقيق الدعاوى الابتدائية واعتذر

هذا القاضي بمرض أو بعددراً آخر يمنع عنه مباشرة خدمته فعلى محكمة القسم أن تعين أحد أعضاء مجلسه للقيام مقامه في تأدية وظيفته

## (الفصل الثاني)

في وظائف قاضي تحقيق الدعاوى الابتدائية  
(البيان الأول في الجفج الفورية)

\* (بند ٥٩) \*

القاضي تحقيق الدعاوى الابتدائية في جميع أحوال الجفج الفورية أن يجري بنفسه جميع الأعمال المختصة بوكيل الملك على حسب الأصول المقررة في باب وكلاء الملك ونوابهم ولا مانع لقاضي تحقيق الدعاوى الابتدائية من طلب حضور وكيل الملك فوراً في الأعمال المذكورة في الباب المذكور راجع بند ٣٣ وما بعده وبند ٤١ وبند ٦٣ من هذا القانون

\* (بند ٦٠) \*

إذا تحققت حالة الجفج الفورية وأحال وكيل الملك الأوراق على مهدة قاضي تحقيق الدعاوى الابتدائية وجب عليه أن يباشر فوراً وريته القضية وله إعادة استئناف الأعمال والبناء على ما لم يتم فيها مما يظهري أنه غير مستوف راجع بند ٣٣ وما بعده و ٤١ وما بعده من هذا القانون

## (البيان الثاني في التحقيق)

### (الفصل الأول)

(في ذكر أحكام عومية)

\* (بند ٦١) \*

فيما عدا جميع الجفج المسماة فورية لا يباشر قاضي تحقيق الدعاوى الابتدائية أي عمل في التحقيق ولا طالب دعوى ما لم يشعروكيال الملك بذلك ولو كيال الملك أن يطلب منه جميع ما شاء من الإفادات اللازمة في أي وقت ولو في أثناء التحقيق انما عليه أن يعيد إليه أوراق التحقيق بعد مضي أربع وعشرين ساعة ويسوغ اقاضي تحقيق الدعاوى الابتدائية أن يحزر من الاقتضاء

علم طلب بالحضور وحجة رافعه بل وله ايداعه في الحبس ولا يشترط تقديم تقرير  
من وكيل الملك على هذين الاخيرين

\*(بند ٦٤)\*

اذا انتقل قاضى تحقيق الدعاوى الابتدائية الى محل الواقعة فلا بد أن  
يكون معه دائماً وكيل الملك وكاتب المحكمة راجع بند ٥٩ من هذا  
القانون

## (الفصل الثاني)

(في الشكايات والتظلمات)

\*(بند ٦٣)\*

كل من يرى أنه حصل له ضرر جناية أو جنحة فله أن يتشكى ويطلب من  
خمسه - خمسة اماً أمام قاضى تحقيق الدعاوى الابتدائية بالمحل الذى وقعت  
فيه الجناية أو الجنحة أو بعمل اقامة ذى الشبهة أو بالمحل الذى يمكن وجوده  
فيه راجع بند ٦٥ وما بعده و ٦٩ وما بعده و ٣٥٩ من هذا القانون

\*(بند ٦٤)\*

الشكايات التى ترفع الى وكيل الملك يبعث بهامع خلاصة رأيه الى قاضى  
تحقيق الدعاوى الابتدائية والشكايات التى تعرض على موطنى الضبطية  
الحاكمية المساعدين يعثون بها الى وكيل الملك فيوجه بهامع خلاصة رأيه  
الى قاضى تحقيق الدعاوى الابتدائية أيضاً

ولا مانع لمن حصل له الضرر في المواقف المرفوعة الى ضبطية التأديب أى الى  
قاضى الخط أن يرفع شكواه من أول وهله الى محكمة القسم التى هي محكمة  
تعزير على الوجه الآتى بيانه راجع بند ١٨٢ وما بعده من هذا القانون

\*(بند ٦٥)\*

أحكام بند ٣١ المتعلقة بتبليغ خبر المذنب تنطبق أيضاً على الشكايات  
فهما مشتركان في الاحكام

\*(بند ٦٦)\*

كل متشكك لا يعتبر مدعياً في الحقوق الشخصية ما لم يعان الخصومة صراحة

في تقرير التشكي أو في تقرير آخر بعده ولا بد أن يبين في أحدهما موضوع الخصومة وما ترتب عليها من الخسارات وله اسقاط حقوقه قبل أربع وعشرين ساعة وفي هذه الحالة لا يكون ملزوما بالصاري بعد الاشعار لكن للمتهم أن يطلب قيمة ضرره عن صدرت منه في حق هذه الشكوى راجع بند ٦٣ من هذا القانون

• (بند ٦٧) •

يمكن اعتبار كل متشكك مدعى في الحقوق الشخصية بكل من أنواع الخصومة الى أن تنتهي المحاورات المتعلقة بها ~~ال~~ ~~كن~~ لا يجوز في أي حالة بعد فصل القضاء الاعتماد باسقاط دعواه ولو كان ذلك قد صدر منه قبل أربع وعشرين ساعة من تاريخ تقريره بأنه يعتبر مدعى في الحقوق الشخصية راجع بند ٣٠٩ من هذا القانون

• (بند ٦٨) •

لكل مدع غير مقيم في القسم الجاري فيه التحقيق عليه أن يختار له ذبه موطنيا ليعلم بالتأشير عليه في ديوان المحكمة فان قصر في ذلك فلا تقبل منه معارضة ولا دفع في صورة ما اذا لم يشهر من طرف المحكمة في الاجال المعينة لذلك راجع بند ١١٦ و ١٨٢ و ٥٣٠ من هذا القانون

• (بند ٦٩) •

في حالة ما اذا كان قاضي التحقيق الذي رفعت اليه الشكوى ليس قاضي المل الذي وقعت فيه الجناية أو الجثة ولا قاضي محل ذى الشبهة ولا قاضي المحلل الذي يمكن وجوده به يجب على هذا القاضي أن يحيل التشكي على قاضي تحقيق الدعاوى الابتدائية التي من خصائصه الحكم فيها راجع بند ٦٣ من هذا القانون

• (بند ٧٠) •

على قاضي تحقيق الدعاوى الابتدائية الذي من خصائصه الحكم في هذا التشكي أن يامر بتوصيل تقاريرها الى وكيل الملك ليجري فيه ما يلزم

(الفصل الثالث)

## (في سماع الشهود)

\* (بند ٧١) \*

يجوز قاضي تحقيق الدعاوى الابتدائية من طرفه للحضور بين يديه اعلام  
طالب الاشخاص المستشهد بهم في تقرير التبليغ أو التشكي الصادر من  
وكيل الملك أو غيره للوقوف على حقيقة الجناية أو الجحشة أو على القرائن  
والاحوال راجع بند ٧٤ وما بعده وبند ٥١٠ من هذا القانون

\* (بند ٧٢) \*

والذي يحضر الشهود مضر من المحكمة أو مندوب من العسكرية يطلب  
وكيل الملك راجع بند ١٧ و ٣٢٤ من هذا القانون

\* (بند ٧٣) \*

يسمع قاضي تحقيق الدعاوى الابتدائية مع كاتبه شهادة الشهود كل واحد  
منهم على حدة وبدون حضور المتهم راجع بند ٦٢ و ٣٢٤ وما بعده  
و ٥١٠ من هذا القانون

\* (بند ٧٤) \*

هؤلاء الشهود يبرزون قبل استماعهم ما تحوز له من اعلام الطلب لا أجل  
أداء الشهادة ويذكر ذلك في التقرير راجع بند ٧٧ وبند ٣٢٤ من  
هذا القانون

\* (بند ٧٥) \*

يستتلف الشهود بأنهم لا يصرفون عن قول الحق ولا ينطقون بسواه  
فيسألهم قاضي تحقيق الدعاوى الابتدائية عن أسمائهم وألقابهم وأعمارهم  
وأحوالهم وصنائعهم ومواطنتهم وهل هم من خدم الاخصام أو من أقاربهم  
أم لا وعن درجة قرابتهم لهم إن كانوا من الأقارب ويذكر في التقرير  
أستلته لهم وأجوبتهم راجع بند ٣٣ وبند ٧٧ وبند ١٥٥ و ٣١٧ و  
٣٢٧ وما بعده من هذا القانون

\* (بند ٧٦) \*

يضع امضاه على الشهادة كل من القاضي وكاتبه والشاهد بعد أن تتلى  
عليه ويصدق عليها فان امتنع هذا الشاهد من وضع امضائه أو كان لا يعرف



الكتابة بنبه على ذلك في التقرير ويجب على كل من القاضى وكتابه أن يضع علامة على كل صحيفة من أوراق التحقيق

\*(بند ٧٧)\*

يجب العمل بموجب الرسوم المقررة في البنود الثلاثة السابقة فان قصر في ذلك كاتب المحكمة دفع غرامة مقدارها خمسون فرنكاور بما أدى ذلك ان لزم الحال الى التداعى مع قاضى تحقيق الدعاوى الابتدائية راجع بند ١٦٤ من هذا القانون

\*(بند ٧٨)\*

لا تجوز الكتابة بين السطور وأما الشطوب والتخارج فيصدق عليها ويضيق قاضى تحقيق الدعاوى الابتدائية وكاتب المحكمة والشاهد والافيعاملون بما فى البند السابق ولا تعتبر الكتابة المخرجة بين السطور ولا تعتبر الشطوب والتخارج على الهامش لاتصديق وتكون كالتشوي

\*(بند ٧٩)\*

يجوز سماع قول المذكور والانات الذين لم يبلغوا من العمر خمس عشرة سنة لجزء الاستدلال والاستئناس بدون تخليفهم

\*(بند ٨٠)\*

يجب على كل من طلب الشهادة أن يحضر بنفسه مما يعلم الطلب المهرزلة والا جبره على ذلك قاضى تحقيق الدعاوى الابتدائية وحكم عليه بناء على تقرير وكيل الملك بغرامة لاتزيد على مائة فرنك وذلك بلا شرط ولا مهلة ولا مراعاة الى محكمة عليا وله أيضا أن يقبض على من تأخر عن الحضور بنفسه بالقوة الجبرية لاداء شهادته راجع بند ٨٤ و ٨٦ و ٩٢ و ١٥٧ وما بعده و ٣٥٤ وما بعده و ٥١٠ وما بعده

\*(بند ٨١)\*

الشاهد الذى يحكم عليه بالتغريم عند تغيبه عن الحضور علا بآول علم طلب تحرز له اذا أبدى عند حضوره بعلم الطلب الثانى اعدا رامة مقبولة أمام قاضى تحقيق الدعاوى الابتدائية عن تأخره عوفى من التغريم بناء على تصديق وكيل الملك

## \* (بند ٨٢) \*

إذا طلب الشاهد شيئاً في نظيره تعطيله عينه قاضى تحقيق الدعاوى الابتدائية ما يعطى له

## \* (بند ٨٣) \*

إذا علم من كشف الطبيب أنه يهذر على الشهود الحضور عملاً بلاء لأم الطلب المحترمة إليهم وجب على قاضى تحقيق الدعاوى الابتدائية أن ينتقل إلى مواطنهم إن كانوا مقيمين بالخط الذى فيه موطنه فإن كان هؤلاء الشهود متوطنين خارج الخط فله أن يأذن لقاضى الخط الذى فيه موطنهم أن يستجوبهم وبأخذ شهادتهم فيبعث إليهم استمارة مما يلزم من الحوادث التى يشهدون عليها

## \* (بند ٨٤) \*

إذا كان الشهود متوطنين خارج قسم قاضى تحقيق الدعاوى الابتدائية جاز له أن يطلب من قاضى تحقيق الدعاوى الابتدائية المقيم فى القسم الذى به موطنهم أن ينتقل إليهم ليأخذ شهاداتهم فإن لم يمكن هؤلاء الشهود متوطنين فى خط قاضى تحقيق الدعاوى الابتدائية المنسوب لذلك فله أن يأذن لقاضى خط المحل الذى يكون به موطنهم بأخذ شهادتهم حسبما تقدم فى البند السابق راجع بند ٣٠٣ و ٤٣١ من هذا القانون

## \* (بند ٨٥) \*

القاضى الذى أخذ الشهادات بموجب بند ٨٣ و ٨٤ يبعث بهم مظاروفة مخدومة إلى قاضى تحقيق الدعاوى الابتدائية بالمحكمة المباشرة لتحقيق القضية

## \* (بند ٨٦) \*

إذا تبين أن عذر الشاهد الذى انتقل القاضى إليه كما تقرّر فى البنود الثلاثة المتقدمة غير كاف لمنعه عن الحضور بعلم الطلب المحترمة فالقاضى يحترأمره بحجبه وهو الطبيب الذى حرر الكشف المذكور آنفاً والجزء المرتب على ذلك يحكم به قاضى تحقيق الدعاوى الابتدائية المقيم به هذا الطرف بناء على

طلب وكيل الملك كما هو مبين بالصورة المقررة في بند ٨٠ راجع بند ٩٥ من هذا القانون

### (الفصل الرابع)

\*(في بيان ما يستدل به على ارتكاب الذنب من الاوراق المكتوبة المعقودة لليقين والسندات والبراهين)\*

\*(بند ٨٧)\*

ينتقل رسماً قاضى تحقيق الدعاوى الابتدائية الى محل الواقعة ان طلب لذلك وله أيضاً أن ينتقل من تلقاء نفسه الى موطن ذى الشبهة ليقتس فيه على الاوراق والسندات وعلى جميع الاشياء التى يرى أن لها فائدة في ظهور الحقيقة راجع بند ٣٦ وما بعده و ٦٢ وما بعده و ٨٩ من هذا القانون

\*(بند ٨٨)\*

يسوغ اقاضى تحقيق الدعاوى الابتدائية أن ينتقل أيضاً الى الاماكن الاسرائلى يغلب على ظنه أن فيها أشياء مخبأة مما ذكر في البند السابق

\*(بند ٨٩)\*

الاحكام المذكورة في بند ٣٥ و ٣٦ و ٣٧ و ٣٨ و ٣٩ بخصوص ضبط الاشياء التى لو كبل الملك التفتيش عليها في حال فورية الجحجة يجرى تطبيقها بعرفة قاضى تحقيق الدعاوى الابتدائية

\*(بند ٩٠)\*

اذا كانت الاوراق والسندات والموجودات التى يلزم التفتيش عليها خارج قسم قاضى تحقيق الدعاوى الابتدائية فله أن يطلب من قاضى تحقيق الدعاوى الابتدائية المقيم بالمحل الذى يمكن وجودها به أن يباشر العمليات المذكورة في البنود السابقة راجع بند ٨٣ وما بعده و بند ١٠٣ و ١٠٤ من هذا القانون

### (الباب السابع)

فما يتعلق باعلام طلب الحضور والاستعداد في الحبس واستصحاب

المطلوب والقبض عليه في محل ما يكون الحبسه

\*(بند ٩١)\*

إذا كان ذو الشبهة متوطناً وكان نوع ارتكابه لا يستوجب غير عقوبة تأديبية جاز للقاضي تحقيق الدعاوى الابتدائية أن يحزره بمجرد علم طلب بالحضوران تحسن ذلك لديه فإن اتضح له بعد استجوابه ما يقوى عنده الشبهة فعليه أن يأمر في حقه من التشديدات بما يلائم فإن قصر ذو الشبهة عن الحضور بموجب علم الطالب المذكور فلا قاضي المذكور أن يأمر المندوب باستصحابه قهراً عنسه وبمثل ذلك يأمر أيضاً الكل شخصاً اشتباه في ارتكابه جنحة تستوجب عقوبة بدنية مؤلمة أو مدنية راجع بند ٤٠ وبند ٦١ وبند ٩٢ و٩٣ و٩٥ وما بعده من هذا القانون وبند ١٢١ وبند ١٢٩ وما بعده من قانون الحدود والعقوبات

\*(بند ٩٢)\*

يسوغ أيضاً القاضي تحقيق الدعاوى الابتدائية المذكور أن يطلب أيضاً بطريق القهر والجبر الشهود الذين يقصرون عن الحضور عملاً بما تحتراهم من اعلام الطلب حسبما ذكر في بند ٨٠ وله أيضاً أن يحكم بتفريغهم كما هو مبين في ذلك البند

\*(بند ٩٣)\*

ويجب على قاضي تحقيق الدعاوى الابتدائية في حالة تحضر علم الطلب بالحضور للشهادة أمام القاضي أن يستجوب على الفور بخلاف ما إذا كان في حالة تحضر علم الطلب بالحبس والاستصحاب فإن الاستجواب يكون قبل مضي أربع وعشرين ساعة لا غير راجع بند ٤٠ و ١٠٣ من هذا القانون

\*(بند ٩٤)\*

للقاضي بعد استجواب ذي الشبهة أن يحزره علم طلب بالاستيداع في الحبس ويسوغ له في أثناء التحقيق بناء على قرارات وكيل الملك الموافقة مهما كان نوع الشبهة أن يأمر بإبطال علم طلب بالاستيداع بالحبس ويفترج عنه بشرط أن يحضر ذو الشبهة في جميع محال التحقيق لأجراء الحكم عليه بمجرد طلبه

ولا تجوز المطالبة بطريق المعارضة في الامر بالاخراج عنه والقاضي تحقيق  
الدعوى الابتدائية أيضا بعد سماع ذي الشبهة ووكيل المأل أن يامر  
بالحبس على الوجه الآتي في بيانه اذا استوجبت الواقعة ترتيب عقوبة بدنية  
مؤلمة أو مدنية أو ترتيب الجزاء بحبس تأديبي راجع بند ٩٥ وما بعده  
من هذا القانون

• (بند ٩٥) •

اعلام الطلب بالحضور والطلب والاستيداع في الحبس بمضيم القاضي المحرر  
لها ويختصها بمخاطبة ويكتب فيها اسم ذي الشبهة أو يذكر فيها بعض أوصافه  
المميزة له أتم تمييز راجع بند ١١٢ و ٦١٧ من هذا القانون

• (بند ٩٦) •

تجب ملاحظة الرسوم المذكورة عند تحرير علم الطلب بحبس ذي الشبهة  
وتذكر فيه أيضا الواقعة التي استوجبت تحريره مع نص القانون الذي  
يتضمن أن هذه الواقعة تعد جنابة أو بجنحة راجع بند ١١٢ من هذا  
القانون

• (بند ٩٧) •

تسلم اعلام طلب الحضور والاستصحاب والاستيداع في الحبس والقبض على  
المطلوب لحبسه لمخضر ولو احدى من أعوان القوة العسكرية ليطلع عليها ذا  
الشبهة ويسلم نسخة منها ولا بد من اطلاع ذي الشبهة على علم الطلب  
بالحبس ولو كان محبوسا قبل تحريره وتسليم نسخة منه راجع بند  
١٠٥ و ١٠٩ و ١١٢ من هذا القانون

• (بند ٩٨) •

يجرى العمل باعلام الطلب بالطلب بحبسه رافعه والحضور والاستيداع  
في الحبس والحبس في كافة جهات المملكة  
فان وجد ذو الشبهة خارج قسم الضابط الذي صدر منه الامر بتحرير علم  
طلب بالاستيداع في الحبس أو بالحبس وجب احضاره امام قاضي الخط  
الذي وجد فيه أو نائبه وعند عدم وجودهما امام شيخ الناحية أو نائبه  
أو امام معاون ضبطية محل الواقعة فيكتب على علم الطلب المذكور

شرحاً بقطعة نظر ولا يمنع من تنفيذ مضمونه راجع بند ١٠٠ و ١٠٧  
من هذا القانون

\*(بند ٩٩)\*

إذا امتنع ذو الشبهة عن الانقياد لمضون علم طلب الجلب بحجة رافعه  
أو أظهر أنه مستعد للانقياد وأخذ في القرار يلزم القبض عليه وضبطه  
ولحامل علم طلب الجلب أن يستعين عند الاقتضاء بالقوة الجبرية الموجودة  
في أقرب محل إليه وعلى هذه القوة أن لا تتأخر عن اسعافه على حسب  
الطلب الذي اشتمل عليه علم طلب الجلب راجع بند ٢٥ و ١٠٧ وما بعده  
من هذا القانون

\*(بند ١٠٠)\*

إذا وجد ذو الشبهة بعد مضي يومين من تحرير علم الطلب بجلبه خارج قسم  
الضابط الذي صدر منه الأمر بجلبه وكان وجوده على مسافة تزيد على خمسين  
ألف متر بالبعد عن موطن هذا الضابط فلا يجوز جبر ذي الشبهة المذكور  
على الانقياد لما في علم الطلب السابق وإنما يجب على وكيل الملك المقيم  
بالقسم الذي وجد فيه أن أحضره أمامه أن يأمر في علم طلب باستيداعه  
في الحبس وعلى السجنان الامتثال لأن يجب به في دار الحبس ويجب تنفيذ  
علم طلب الجلب تنفيذا تاماً في حالة ما إذا كان مع ذي الشبهة أشياء أو أوراق  
أو آلات تدل على أنه فاعل أو مشارك لغيره في الجريمة التي استوجبت البحث  
عنه مهما كانت مدة هذا البحث وبعد المكان الذي وجد به راجع بند ٦٠٣  
وما بعده و ٦٠٨ من هذا القانون

\*(بند ١٠١)\*

يجب على وكيل الملك الاستدعاء في الحبس أن يخبر به الضابط الذي  
حضر علم الطلب بالجلب ويرسل إليه ما تحضر في شأنه من المحاضر في ظرف أربع  
وعشرين ساعة

\*(بند ١٠٢)\*

الضابط الذي صدر منه أمر علم الطلب بالجلب وبعث إليه الأوراق يوجه  
بالجميع في الاجل المذكور إلى قاضي تحقيق الدعاوى الابتدائية المنوط

بالاجراء فيعمل بموجب ما تقر من الاحكام في بند ٩٠

\*(بند ١٠٣)\*

يجب على قاضي تحقيق الدعوى الابتدائية المنوط بنظر الدعوى مباشرة أو بالأحالة حسبما سبق في بند ٩٠ أن يرسل الاوراق والكشف والاشارات المتعلقة بالجنحة داخل ظرف مختوم الى قاضي تحقيق الدعوى الابتدائية المقيم بالمحل الذي يوجد به ذوالشبهة لاجل استنطاقه واستجوابه وبعد ذلك تعود جميع الاوراق مع تقرير الاستنطاق الى قاضي تحقيق الدعوى الابتدائية المنوط بنظر القضية

\*(بند ١٠٤)\*

اذا كان القاضي المنوط بنظر الدعوى يحتر في اثناء التحقيق علم طلب بالحبس جازله أن يذكر فيه ان ذال الشبهة ينقل الى دار الحبس في المحل الجاري به التحقيق فان لم يذكر ذلك النقل في علم الطلب المحتر بالحبس لزم القاؤه بدار الحبس في القسم الذي وجد به الى أن يحكم قاضي تحقيق الدعوى الابتدائية بما يلزم حسبما هو مقر من الاحكام في بند ١٢٧ وما بعده الى ١٣٣ الالية راجع بند ٦٠٣ وما بعده و ٦٠٨ من هذا القانون

\*(بند ١٠٥)\*

اذا تم وجود ذى الشبهة الذي تحزر علم الطلب بحمله بحجة رافعه لزم أن يطلع عليه شيخ الناحية أو نائبه أو معاون الضبطية الموجود بالناحية التي يوجد فيها محل اقامته وعلى هذا الشيخ أو نائبه أو معاون الضبطية أن يكتب على نسخة العلم المذكور ثم رعا عليهم بالخطه نظر راجع بند ٩٦ وبند ٩٧ من هذا القانون

\*(بند ١٠٦)\*

يجب على كل ضابط قوة جبرية بل وعلى كل شخص أن يقبض على ذى الشبهة حال تلبسه بالذنب أو مباشرة له سواء كان متبرعا بصياح العامة من خلفه أو فيما كان في حكم التلبس بالذنب ويوصله الى وكيل المالك بدون احتياج الى تحرير علم طلب بحمله اذا كانت الجناية أو الجنحة تستوجب

الجزء بقوية بدنية مؤلمة أو مدنسة راجع بند ٤٠ وما بعده من  
هذا القانون

• (بند ١٠٧) •

عند اطلاع السجين على علم الطلب بالاستيداع في الحبس يؤخذ ذو الشبهة  
ويوضع في دار السجن القرينة من محكمة التعزيز ويعطى السجين للمحضر  
أو الضابط المتوط بأجراء ما في علم الطلب علم خبر بوضع السجن على ذي  
الشبهة راجع بند ٩٥ و ٩٨ و ١١١ و ٦٠٢ وما بعده و ٦٠٨  
من هذا القانون

• (بند ١٠٨) •

يجب أن يكون المأمور المتوط بأجراء ما في علم الطلب المحرر بالاستيداع  
في الحبس أو بالقبض على المطلوب وضبطه معصو بقوة عسكرية كافية  
لكي لا يتيسر لذي الشبهة الخلاص مما يستحقه من العقاب وهذه القوة  
العسكرية يأخذها من أقرب جهة إلى الناحية التي يلزم بها إجراء ما في علم  
الطلب المحرر بالحبس أو بالاستيداع في الحبس وهي ملزمة بالانقياد للمحضرين  
ما في علم الطلب الذي يبعث به إلى ضابط هذه القوة العسكرية راجع بند ٢٥  
و ٩٩ و ٦١٧ من هذا القانون

• (بند ١٠٩) •

إذا لم يتيسر القبض على ذي الشبهة يتحرره علم طلب بالقبض عليه ويرسل  
إلى آخره يمكن له ويتحرر ضرورة تقرير البحث عليه ويكون تحريره بحضور  
اثنين من أقرب جيران ذي الشبهة ممن يتيسر وجودهم حامل علم الطلب  
بالقبض عليه فيحضران ويضع كل منهما علامته عليه فإن لم يكن أحدهما  
دراية بالكفاية أو امتنع أحدهما عن تأنيبه عليه في هذا الموضع ذكر ما وقع  
من الاستعلامات في شأن البحث عنه ثم يلقى حامل علم الطلب بالقبض من  
قاضى الخط أو نائبه أو من شيخ الناحية أو نائبه أو من معاون الضبطية  
أن يكتب شرحا على تقريره بخطه نظرا ويسلم نسخة منه  
وبعد ذلك يبعث بكل من علم طلب الحبس والمحضر إلى باسكاتب المحكمة  
راجع بند ١١١ من هذا القانون



\*(بند ١١٠)\*

ذوالشبهة الذي يحصل القبض عليه علم الطالب بالقبض عليه  
أو الاستيداع في الحبس يرسل بلامهذه الى دار السجن المعينة في علم الطالب  
راجع بند ٦٤ و ٦٠٨ وما بعده من هذا القانون

\*(بند ١١١)\*

المأمور المنوط بإجراء ما في علم طلب الحبس أو الاستيداع في الحبس يسلم ذا  
الشبهة الى سجان دار السجن ويأخذ منه سند باستلامه بحيث يكون ذلك  
جاري على حسب ما تقر من الرسوم في بند ١٠٧ ثم يوجه الى كاتب محكمة  
التعزير الاوراق المتعلقة بالقبض على ذى الشبهة ويأخذها سند استلام  
ومتى أخذ السندين المذكورين يطلع عليهما في ظرف أربع وعشرين  
ساعة قاضى تحقيق الدعاوى الابتدائية فيكتب على كل واحد منهما  
شرحا بخطه نظر وبورثته ويضيه

\*(بند ١١٢)\*

يعاقب كاتب المحكمة على ترك أدنى شيء من شروط اعلام طلب الحضور  
والاستيداع في الحبس والطلب صحبة رافعه والقبض على المطلوب حضوره  
وحسبه بدفع غرامة مقدارها خمسون فرنك لا أقل بل ويوقط عند الاقتضاء  
كل من قاضى تحقيق الدعاوى الابتدائية ووكيل الملك بل ويقام الدعوى  
عليه ما في ذلك عند ترتيب العقامة راجع بند ٩٥ وما بعده من هذا  
القانون

## (الباب الثامن)

\*(فيما يتعلق بالافراج عن المحبوس بالضمان وقتيا)\*

\*(بند ١١٣)\*

لايسوغ الافراج وقتيا عن ذى الشبهة من الحبس اذا كان مضمون الشبهة  
يستوجب الجزاء بعقوبة بدنية مؤلمة أو مدنية

\*(بند ١١٤)\*

اذا كانت الواقعة لا تستوجب الجزاء بعقوبة بدنية مؤلمة أو مدنية بل بعقوبة

تأديبية تقريرية فقط جاز لقاضي تحقيق الدعوى الاستدائية بناء على ما في قانون ١٧ يوليه سنة ١٨٥٦ مسيحية وعلى طالب ذى الشبهة وقرارات وكيل الملك أن يأمر بالافراج عن ذى الشبهة المستودع وقتيا في الحبس بضمان ضامن غارم مقتدر بشرط أنه يحضر في أوقات تحقيق الدعوى وفي تنفيذ الحكم بمجرد طلبه

ولامانع من الاستدعاء بالافراج عن المحبوس وقتيا بضمان في أى وقت من أوقات إقامة الدعوى راجع بند ١١٨ من هذا القانون  
 \* (بند ١١٥) \*

لا يجوز في أى حالة من الأحوال الافراج عن الممل والمجرمين وقتيا من الحبس وكذلك الفارين للتخلص من الحكم عليهم لا يجوز الافراج عنهم وقتيا

\* (بند ١١٦) \*  
 الاستدعاء بالافراج من الحبس وقتيا يشعر به المدعى في الحقوق الشخصية بوطنه الأصلي أو المختار

\* (بند ١١٧) \*  
 يجب على وكيل الملك والمدعى في الحقوق الشخصية الذى أشعر بالضمان رسميا ان يناقض في اعتمادية الضامن ويساره ويلزم الاستيناق في هذه الضمانة بعقارات غير مرهونة تبلغ قيمتها مقدار ما ضمنه مرة ونصف هذا ان كان الضامن يختار تعجيل استيداع المقدار المذكور ونقد الصندوق مصلحة تسجيل الاملاك راجع بند ١١٩ وما بعده من هذا القانون

\* (بند ١١٨) \*  
 ويجوز لذى الشبهة أن يضمن نفسه اما بوضع قيمة القدر المكفول به نقدا واما باثبات اعتماد ضمانه بعقارات غير مرهونة تبلغ قيمتها مقدار الضمان مرة ونصف مع مراعاته في كلتا الحالتين الشروط الاتية يسانها  
 \* (بند ١١٩) \*

لا يجوز أن يكون مبلغ الضمان أقل من خمسمائة فرنك فان كانت العقوبة التأديبية حاصلة في آن واحد بحبس وتغريم ضعفه لا يزيد على خمسمائة

فرنك فلا يجوز أن يكون مبلغ الضمان أكثر من ضعف هذا التفرير  
فإن ترتب على الخساسة للمدعى في الحقوق الشخصية وأمكن تقديرها  
بالنقد لزم أن يكون مبلغ الضمان عبارة عن ثلاثة أمثال قيمة الخسارة وتقدير  
ذلك من خصائص قاضي تحقيق الدعاوى الابتدائية بحيث لا يتقص مبلغ  
الضمان في هذه الحالة عن خمسمائة فرنك راجع بند ١١٧ وبند ١٢١  
من هذا القانون

**\* (بند ١٢٠) \***

إذا قبلت ضمانة الضامن لزم أن يحرر بنفسه وثيقة عليه أتمافي ورشعة  
كتابة المحكمة وأما أمام كاتب موثقين ماذونين من طرفها ويخص فيها على أن  
يدفع الى الصراف مقدار مبلغ الضمان إذا تعذر حضور ذي الشبهة  
ورضا الضامن بذلك يفيد ضمنا جوازا حجب عنه عدم السداد وينبغي قبل  
الافراج عن ذي الشبهة وقتيا أن يعطى للفرير في الحقوق الشخصية نسخة  
بصورة الاجراء قبل الافراج عن غريمه راجع بند ١١٤ و ١٢٢ من هذا  
القانون

**\* (بند ١٢١) \***

تحتفظ النقود الموضوعة بصندوق مصلحة تسجيل الامانات وقيمة العقارات  
الضامنة لتصرف بالاولوية والامتياز (أولا) في جبر الخسارات الناشئة عن  
الدعاوى المتعلقة بالحقوق الشخصية والمصاريف التي دفعها الغريم  
المذكور في الدعوى (وثانيا) في التفريمات وهذا كله غير ما يصرف  
بالاولوية التخزينية المبررة في مقابلة المصاريف التي صرفتها في الخصومة  
العمومية في دعوى المدعى من طرف الحكومة ولكل من وكيل الملك  
والغريم في الحقوق الشخصية أن يستوثق على العقارات المذكورة بالرهن  
الى صدور الحكم القطعي الاتهامي والوثيقة التي يأخذها كل منهما  
بحسب طلبه تعود على كل واحد منهما بالنفع

**\* (بند ١٢٢) \***

إذا حل أجل أداء المبلغ المضمون أمر قاضي تحقيق الدعاوى الابتدائية  
الضامن بتأديته بناء على طلب وكيل الملك أو الخاسر الغريم في الحقوق

الشخصية فان تأخر الضامن عن الاداء اقيمت عليه الدعوى بطلب وكيل الملك ومبادرة ناظر مصلحة التسجيل وجميع ما يتحصل من المبالغ يوضع في صندوق هذه المصلحة مع ابراء ما يلزم من غير ان يعود من ذلك ضرر على حقوق الغريم المذكور راجع بند ١٢٥ وما بعده

\*(بند ١٢٣)\*

يصدر من قاضي تحقيق الدعاوى الابتدائية بالصورة المذكورة على حسب الطلبات السابقة الامر بحبس من ضمن الشخص الذي تحت تجسس الحكومة وملاحظتها اذا حكم عليه بحكم غير قابل للنقض بسبب جنائية او جنحة حدثت في اثناء المدة المعينة في وثيقة الضمان راجع بند ١٢٥ وما بعده من هذا القانون

\*(بند ١٢٤)\*

لا يجوز الافراج عن ذى الشبهة وقتيا بالضمان الا بعد ان ينتخب له موطنا في المحل الذي توجد به محكمة التعزير ويغيد عنه بوثيقة مقيدة في ديوان هذه المحكمة

\*(بند ١٢٥)\*

وغیر البحث عن الضامن الغارم والزامه عند عدم الوفاء فانه يقبض عليه ويحبس بصدور امر بذلك من قاضي التحقيق

\*(بند ١٢٦)\*

المدعى عليه الذى اوجب بتقصيره تفرير ضامنه مرة لا يقبل منه بعد ذلك في أى حال من الاحوال الخماس الافراج عنه من الحبس وقتيا بضمان ضامن

## (الباب التاسع)

في تقاضى رقضاة تحقيق الدعاوى الابتدائية عند تمام التحقيق واستيفاء اقامة الدعوى

\*(بند ١٢٧)\*

بمجرد فصل القضية وانتهائها يبعث بأوراقها قاضي تحقيق الدعاوى

الابتدائية الى وكيل الملك فيستبطل منها ما يوجه به اليه من الخصومة وطلب  
الحكم على ذى الشبهة بشرط أن لا يتأخر ذلك عنده هذا الوكيل أكثر من  
ثلاثة أيام

\*(بند ١٢٨)\*

اذا تراءى اقاضى تحقيق الدعاوى الابتدائية أن الواقعة ليست جنائية  
ولا جنحة ولا قباحة أو أنها لا تستوجب تذيب ذى الشبهة فله أن يبين بأمر  
يصدر منه أنه لا وجه لاقامة الدعوى عليه ويفرج عن ذى الشبهة ان  
كان محبوسا

\*(بند ١٢٩)\*

اذا رأى أن الواقعة ليست الا مجرد قباحة بعث ذى الشبهة الى محكمة  
التأديب وأمر بالاخراج منه ان كان محبوسا  
وهذا من غير أن يعود من الاحكام المقررة في هذا البند والذي قبله خسارة  
على المدعى في الحقوق الشخصية أو المدعى من طرف الحكومة فانه يدفع  
هذه الخسارات كما سيأتى بيان ذلك مفصلا

\*(بند ١٣٠)\*

اذا كان نوع الجنحة يستوجب الجزاء بالعقوبات التأديبية بعث قاضى  
تحقيق الدعاوى الابتدائية بالمنحوخ الى محكمة التأديب  
فان استوجبت الجنحة في هذه الحالة الجزاء بعقوبة الحبس وكان المنحوخ  
مسجوناً لازم القاؤه في السجن وقتها راجع بند ١٧٩ وما بعده من هذا  
القانون

\*(بند ١٣١)\*

اذا كانت الجنحة لا تستوجب الجزاء بعقوبة الحبس أفرج عن ذى الشبهة  
بشرط أن يحضر في اليوم المعين أمام المحكمة التى من خصائصها الحكم  
في ذلك راجع بند ١٣٥ من هذا القانون

\*(بند ١٣٢)\*

يجب على وكيل الملك في جميع أحوال حالة القضية اما على الضبطية  
بالنواحي البلدية أو على محكمة التأديب أن يبعث في ظرف ثمان وأربعين  
ساعة فدادون ذلك الى باشكاتب المحكمة التى من خصائصها اجراء الحكم

جميع الاوراق بعد التأشير عليها  
وعليه في حالة الاحالة على محكمة التأديب أن يأمر في المدة المذكورة  
بتضييذى الشبهة في أقرب المجالس المنعقدة مع مراعاة الآجال المحددة  
في بند ١٨٤

\*(بند ١٣٣)\*

اذا ظهر لقاضى تحقيق الدعاوى الابتدائية أن تنوع الجفحة يستوجب  
الجزاء بقوية بدينية مؤلمة أو مدنسة وأن تهمة ذى الشبهة مثبتة أمر بأن  
أوراق التحقيق والمضردال على موضوع الجفحة وقائمة ببيان الاوراق  
المتعلقة بالثبوت يبعثها فوراً وكيل الملك الى وكيل الملك العمومى بالمحكمة  
الكبرى ليجرى مقتضاها بالنسبة الموضحة في باب صحة امسناد التهمة  
وتحفظ الاوراق المتعلقة بالثبوت في محكمة التحقيق الا في الاحوال  
المذكورة في بندي ٢٢٨ و ٢٩١ راجع بند ٢١٧ وما بعده وبند  
٢٢٨ من هذا القانون

\*(بند ١٣٤)\*

علم الطالب المحزردى الشبهة بحبسه أو باستيداعه في الحبس يبق اجراؤه  
على ما هو عليه في الحالة المذكورة في بند ١٣٣ الى أن يصدر الحكم من  
المحكمة الكبرى

وتتخذ الاوامر الصادرة من قضاة تحقيق الدعاوى الابتدائية حجة معتزلة  
من الاحكام في بند ١٢٨ وما بعده الى ٨٣٣ عقب العريضة المقدمة  
من وكيل الملك في شأنه وتكون مشتملة على اسم ذى الشبهة واقبته وعمره  
ومحل ولادته وموطنه ومناعته وملخص الدعاوى وبيان نوع التهمة المرمى  
بها بحسب القانون والتصریح بوجود شبهات كافية لثبوتها أو عدمه

\*(بند ١٣٥)\*

يجوز لوكيل الملك في جميع الاحوال مناقضة أوامر قاضى تحقيق الدعاوى  
الابتدائية

ويجوز للمتدعى في الحقوق الشخصية أن يناقض ايضاً في الاحكام الصادرة  
في الاحوال المنصوص عليها في بند ١١٤ و ١٢٨ و ١٢٩ و ١٣١

٥٣٩ من هذا القانون وفي كل حكم يعود منه الضرر عليه في حقه ولا يجوز لذى الشبهة المناقضة الا في الاحكام الصادرة بمقتضى بند ١١٤ وفي الاحوال الآتية في بند ٥٣٩

وتحصل المناقضة في حق ما يصدر من وكيل الملك في ظرف أربع وعشرين ساعة تمضي من يوم صدور الحكم وفي شأن المدعى في الحقوق الشخصية وذى النسبة الذى لم يكن محبوسا من يوم اشعاره ما بالاعلان في الموطن المختار بالمحل الذى توجد فيه المحكمة بالناحية وفي شأن ذى النسبة المحبوس من تاريخ وصول اشعار الحكم اليه من كاتب المحكمة ويجب الاعلان بالاحكام المذكورة آنفا في ظرف أربع وعشرين ساعة تمضي من تاريخ الحكم

وتحصل المناقضة أمام فرقة صحة اسناد التهمة بالمحكمة الكبرى وعليها أن تحكم في ذلك قبل كل شيء

وتحال الاوراق بالكييفية المقدمة في بند ١٣٤ وبند ١٣٣ ويكت ذوالشبهة في الحبس الى أن يصدر الحكم في المناقضة وعلى كل لا يفرج عنه الا بعد انقضاء أجل المناقضة ولو كيل الملك العموى بالمحكمة الكبرى أن يناقض في جميع الاحوال

ويجب عليه أن يشهر بعارضته في ظرف الايام العشرة التالية لحكم قاضى تحقيق الدعاوى الابتدائية

والحكم الصادر بالاخراج عن ذى الشبهة يتقدم وقتا

\*(بند ١٣٦)\*

اذا حصلت مناقضة من المدعى في الحقوق الشخصية ولم يظهر له حق فيها حكم عليه بدفع التضمينات التى يستحقها ذوالشبهة راجع بند ٣٦٨ من هذا القانون

## (المقالة الثانية)

\*(فيما يتعلق بالقضاء وأحكامه)\*

## (الكتاب الاول)

• (في محاكم الضبطية) •

## (الباب الاول)

• (في محاكم التأديب) •

• (بند ١٢٧) •

يعتد من قبيل القبايات كل فعل يستوجب بمقتضى ما تقرّر من الاحكام في المقالة الرابعة من قانون الحدود والجنايات اما تقرّر بما قدره ١٠ فرنكا فادونه واما ما مدته خمسة أيام فادونها سواء كان ذلك معصوياً بضبط الاشياء المقبوضة أياماً كانت قيمتها وادونها الجانب المبرى أولاً

• (بند ١٢٨) •

الحكم في القبايات من خصائص قاضي الخط وشيخ الناحية على حسب الاصول والتفاصيل الآتية

## (الفصل الاول)

في تحكيم قاضي الخط في القبايات مع أن أصل موضوع وظيفته المصالحات  
• (بند ١٢٩) •

من خصائص قضاة الاخطا الحكم بلا مشاركة في المواد الآتية وهي  
(أولاً) القبايات الواقعة في جميع جهات بندر الخط

(ثانياً) القبايات الواقعة في باقي نواحي القسم اذا كانت صادرة من أماس  
ايست لهم مواطن أو ليسوا من أهل الناحية أو اذا لم يكن للشهود الملزمين  
تأدية الشهادة فيها محل إقامة أو أنهم لم يكونوا حاضرين فيها هذا في غير  
أحوال القبض على المذنبين عند التلبس بالذنب

(ثالثاً) القبايات التي بها يطلب المدعي في تضميناته مبلغاً غير معين أو مبلغاً  
يزيد على ١٥ فرنكا

(رابعاً) القبايات المتعلقة بالاورمان التي تقام الدعوى عليها بطلب  
الاهالي

(خامساً) المشافهة بالشم والسب



(سادسا) القبايات المتعلقة بتنبيهات الضبطية فيما يخص الاعلانات والاخبار  
ومبيع المؤلفات وتوزيعها والكتب والصور المخالفة للأخلاق  
والآداب

(سابعا) الدعاوى المقامة على الاشخاص الذين صنعهم العرافة وادعاء  
الاخبار بالمغيبات وتعبير الرؤيا

\*(بند ١٤٠)\*

بما يستوى فيه قضاة الاخطا ومشايخ النواحي رؤية قضايا سائر القبايات  
الانحراف الواقعة في أقسامهم راجع بند ١٦٦ وما بعده من هذا  
القانون

\*(بند ١٤١)\*

في الناحية التي ليس فيها قاضي الخط وشالية من ضابط حاكم يحكم هذا  
القاضي وحده في القضايا المتعلقة بمحكمة أمّا المواد المتعلقة بالضبط  
والربط فيقوم بأدائها فيما يخص التأديب والتربية كتاب محكمة الخط  
والمحضرون

\*(بند ١٤٢)\*

وفي النواحي المنقسمة الى قضاين للمصالحات أو أكثر من ذلك يتولى  
خدمة محكمة الضبطية كل واحد من قضاة الاخطا بالمساوية ويكون  
الابتداء بالاقدم فالأقدم وفي هذه الحالة يترتب كاتب مخصوص للمحكمة  
التأديب والتربية

\*(بند ١٤٣)\*

يجوز أيضا في حالة البند السابق أن يكون للضبطية قتان لرؤية الدعاوى  
يتعين للحكم في كل منهما واحد من قضاة الاخطا ويكون كاتب المحكمة  
مرفوقا بكاتب آخر لمساعدته

\*(بند ١٤٤)\*

بؤدى وظائف وكيل الملك فيما يخص حوادث الضبطية معاون الضبطية  
المقيم بالمحل الذي توجد به المحكمة فان اعتذر المعاين المذكور بمذره صحيح  
منعه من أدائها أو كان لا يوجد بالناحية معاين فوضبطية قام بتأديتها شيخ

## تلك الناحية أو نائبه

فإن وجد في الناحية عدة من معاوني الضبطية ساع لوكيل الملك العمومي  
بالمحكمة الكبرى أن يعين منهم واحدا أو جماعة للقيام بأداء تلك الوظائف  
راجع غرة ٩ وغرة ١٦٧ من هذا القانون

\*(بند ١٤٥)\*

تتقرر أعلام طلب الحضور بخصوص القبايات بناء على طلب وكيل الملك  
أو الخصم الذي يطلب ذلك

ويرسل علم الطلب للأخصام بواسطة رسول ويسلم نسخة منها المدعى عليه  
أو للشخص الملزم في دعاوى الحقوق الشخصية كوصي الميراث والوكيل  
والقيم راجع بند ١ وما بعده وبند ١٣٧ من هذا القانون

\*(بند ١٤٦)\*

لا يكون طلب الشخص للحضور في أجل دون أربع وعشرين ساعة بزيادة  
تخصص يوم واحد لكل مسافة عن المحكمة قدرها ثلاثون ألف متر والا  
كان كل من علم الطلب والحكم الصادر عليه في غيابه لا غيبين وعلى كل حال  
فعل الإلغاء في أول مجلس قبل ابداء أوجه الدفع والمدافعة ويجوز  
في الأحوال الضرورية التي يطلب فيها ضرورة الحكم أن تكون الأجل  
المأخوذة قصيرة وأن يكون طلب الخصام حاصل في نفس اليوم والساعة  
المعينة لذلك بمقتضى اعلام من قاضي الخط راجع بند ١٦٩ من هذا  
القانون

\*(بند ١٤٧)\*

يجوز للاخصام أن يحضروا من تلقاء أنفسهم باختيارهم أو بمجرد الاخبار  
لهم بدون احتياج الى تحرير اعلام طلب لهم بذلك راجع بند ٧ من اقامة  
الدعاوى

\*(بند ١٤٨)\*

يجوز لقاضي الخط قبل يوم المجلس بناء على طلب وكيل الملك أو المدعى  
في الحقوق الشخصية أن يقدرا الخسارات أو يأمر بتقديرها ويجوز رأيا  
يتخير التقدير ويكتب أو يأمر بكل ما يستلزم السرعة من الوثائق راجع

بند ١ وما بعده من هذا القانون

\*(بند ١٤٩)\*

ان لم يحضر الشخص المطلوب في اليوم والساعة المعينين في علم الطلب المحزر له حكم عليه وهو غائب راجع بند ١٤٦ و ١٥٢ وما بعده و ١٥٩ وما بعده و ١٨٦ من هذا القانون

\*(بند ١٥٠)\*

لا تقبل من المحكوم عليه في غيابه مناقضة ولا دفع في اجراء ما حكم به عليه ان لم يحضر بالجلس في الاجل المعين حسبما في البند الآتي الا في حالة طلب استئناف الدعوى وطلب نقض الحكم في محكمة النقض والابرام كما سيأتي راجع بند ١٧٢ وما بعده و ١٧٧ و ١٨٧ من هذا القانون

\*(بند ١٥١)\*

تجوز مناقضة الحكم في حال الغياب باي بيان في ذيل الاشعار بخلاصة الحكم أو بإفادة محررة في مدة أيام الاشعار الثلاثة بزيادة تخصيص يوم واحد لكل مسافة ثلاثين ألف متر عن المحكمة المناقضة تستلزم ضمنا حضور المناقضة في أول مجلس به سد فراغ الآجال المحددة فلن لم يحضر صارت المناقضة لاغية

\*(بند ١٥٢)\*

الشخص المطلوب يحضر بنفسه أو بغيره وكيل عنه في الخصومة بتوكيل مخصوص في ذلك راجع بند ١٨٧ من هذا القانون

\*(بند ١٥٣)\*

تحقيق كل قضية يكون جهرا والا كان باطلا وكيفية التحقيق هي أن كاتب المحكمة يتلو ما يوجد من التقارير وتسمع الشهود عند الاقتضاء ان طلبهم وكيل الملك أو المدعى في الحقوق الشخصية وفي أثناء ذلك يبدى مضمون دعواه ويقدم الشخص المدعى كور تقرير المدافعة عن نفسه ويطلب استماع شهوده ان كان قد حضرهم أو يوجه اليهم طلبا بالحضور ان كان قد أجيب الى استماعهم

ويخلص وكيل الملك القضية ويبدى ما تراه له من الملاحظات ويجوز للنهص  
المدعى عليه أن يبدى ملحوظاته أيضاً  
ويصدر الحكم فوراً من محكمة الضبطية في المجلس الذي انتهى به  
التحقيق وإن تعذر الحكم في هذا المجلس فلا بد منه في أول مجلس يليه راجع  
بنسبة ١٧١ وما بعده و ١٩٠ من هذا القانون

• (بند ١٥٤) •

ينبغي ثبوت القبايح أمام أعلى أخبارات مكتوبة أو تقارير معتد بها وأما على  
شهادة الشهود عند عدم هذه التقارير أو ما يستند به إليها من غير ذلك  
ولا تقبل من أي إنسان إقامة الدليل بالشهود بما يخالف مضمون التقارير  
والأوراق الصادرة من أرباب الضبطية المنوطين بذلك رسمياً في الجح أو  
القبايح ما لم يظن فيها بأنها زور ولا كانت إقامة الدليل بالشهود لا غية  
وأما التقارير المحترقة بغيره أحد أرباب الضبطية الحاشية أو الضباط الذين  
يؤخذ ذلك منهم قضية مسجلة بنص القانون ما لم يظن فيها بأنها خروقة  
ويثبت عليهم ذلك فيها فيجوز قبول مناقضتها أمام الكتابة أو بالشهود إن  
استصوبت المحكمة ذلك

• (بند ١٥٥) •

تختلف الشهود في المجلس أنهم لا ينصرفون عن الحق ولا يقولون إلا الصدق  
والإبطلت شهادتهم ويقيد ذلك كاتب المحكمة عنده وكذا يقيد أسماءهم  
والقبائهم وأعمارهم وصنائعهم ومواطنهم وشهاداتهم السابقة

• (بند ١٥٦) •

لا يطلب للشهادة أحد من أصول ذي الشبهة ولا من فروعه ولا من أخوته  
وأخوانه وأصهاره الذين يدلون لهم في النسب ولا الزوج ولا الزوجة ولو  
بعد الطلاق المحكوم به فإن شهد أحد منهم فلا تبطل الدعوى ما لم يكن  
سبق الطعن في أحضاره من وكيل الملك أو من المدعى في الحقوق الشخصية  
أو من ذي الشبهة

• (بند ١٥٧) •

إذا تخلف الشهود عن الحضور علم الطلب المحزر لهم جبرتهم عليه

المحكمة التي اهلها في هذه المادة يناء على الخامس وصكيل الملك أن يحكم  
في نفس المجلس المنعقد بتغريم المقصر عن الحضور في أول مرة وبالقبض عليه  
وحبسه في ثاني مرة

• (بند ١٥٨) •

من حكم عليه من الفهود بالتغريم لتقصيره عن الحضور في أول مرة فلا  
بأول علم طلب تحزله ثم حضر في ثاني مرة فلا يثنى علم طلب تحزله وأبدى  
اعذار صحيحة أمام المحكمة جازمعا فاته من التغريم يناء على ما يديه وكيل  
الملك

فأذا لم يحضر ولم يطلب ثان للشاهد جازله أن يحضر من تلقاء نفسه في المجلس  
الثاني أو يقيم له وكيل يثوب عنه في ابداء اعذاره ويتحصل عند الاقتضاء  
على المعافاة من التغريم

• (بند ١٥٩) •

ان ظهر أن الواقعة ليست جنحة ولا قباحة جازل للمحكمة ابطال علم الطلب  
وجميع ما يليه وحكمت بما يقتضيه رأيهم في التضييمات

• (بند ١٦٠) •

ان كانت الواقعة جنحة تستوجب عقوبة تأديمية أو أشد منها بعثت المحكمة  
بالاخصام الى وكيل الملك

• (بند ١٦١) •

اذا ثبتت على ذى الشبهة قباحة حكمت المحكمة عليه بالجزاء وقتضت به هذا  
الحكم على الدعاوى المتعلقة برذالمظالم وأرشد التالف راجع بند ١٣٧  
وبند ١٣٩ وبند ١٩٢ من هذا القانون

• (بند ١٦٢) •

يحكم على الخصم الذي لا يظهر له حق في دهواه بدفع المصاريف ولو كان  
خصمه وكيل الملك وتقدر المصاريف في متن الحكم راجع بند ١٩٤  
و٣٦٨ من هذا القانون

• (بند ١٦٣) •

يجب أن تذكر الاسباب التي يبنى عليها الحكم في متن الحكم القطعي وان يذكر

فيه نص القانون والا كان باطلا  
ويتوضع في المحكم المذكور هل هو من محكمة أول درجة أم قطعي  
لاستئناف بعده راجع بند ١٧٢ و ١٩٥ و ٣٦٩ من هذا  
القانون

• (بند ١٦٦) •

يمضي مضبطة المحكم الرئيس الذي حضر بالجلس في ظرف أربع وعشرين  
ساعة فسادون ذلك والادفع كاتب المحكمة غرامة قدرها خمسة وعشرون  
فرنكا وتجوز الخصامة مع الكاتب والرئيس المذكورين في التأخير من  
الامضاء في الاجل المذكور ان كان هناك ما يستوجب ذلك راجع بند  
١٩٦ و ٢٧٠ و ٥٩٣ من هذا القانون

• (بند ١٦٥) •

لكل من وكيل الملك والمدعي في الحقوق الشخصية أن يسمي في تنفيذ المحكم  
الصادر كل فيما يخصه راجع بند ١ وما بعده وبند ٢٤ وبند ١٤  
من هذا لقان

## (الفصل الثاني)

• (في حكم مشايخ النواحي عند تأديتهم لوظائف قضاة التأديبات) •

• (بند ١٦٦) •

فحكم مشايخ النواحي التي ليست في بنادر محاكم الخط كما تحكم قضاة  
الاحطاط في القبايات الواقعة في دائرة نواحيهم عن حصل القبض عليهم  
في حال التلبس بالذنب والمباشرة له أو الصادرة من الأشخاص المقيمين  
بالناسحية أو الموجودين بهم متى كان الشهود مقيمين بهم أو موجودين فيها  
وكانت التضمينات المطلوبة للمدعي لا تزيد على ١٠ فرنكا

ولا يجوز نالهم مطلقا أن يحكموا في القبايات التي المحكم فيها من خصائص  
قضاة الاحطاط بمقتضى بند ١٢٩ ولا في أي مادة من المواد التي المحكم  
فيها من خصائص قضاة الاحطاط بتحكيمهم فيها وتنزيلهم منزلة قضاة المحاكم

• (بند ١٦٧) •

يوثى وظيفه وكيل الملك عند شيخ الناحية نائبه فيما يتعلق باوآد التأديبية فان غاب هذا النائب أو قام مقام الشيخ في قضاء التأديب أذاها أحد أعضاء المجلس البلدى الذى يعينه وكيل الملك لهذا الخصوص مدة سنة كاملة راجع بند ١٤٤ من هذا القانون

• (بند ١٦٨) •

يجرى وظائف كاتب كل من مشايخ النواحي في قضايا التأديب واحد من الاهالى يعرضه الشيخ على محكمة التأديب ويستجيب أمامها أنه لا يعرف عن الحق وتدخل له في مقابلة قيامه بوظائفه مقدارا المعلوم الخ من لكاتب قاضى الخط

• (بند ١٦٩) •

وظيفة المضرين والرسول ليست لازمة لاحضار الاخصام حيث انه يمكن اجراءها برفقة شيخ الناحية بأن يشعر المدعى عليه بالواقعة التى يكون منهم فيها وباليوم والساعة التى يلزم حضوره بها راجع بند ١٤٥ وما بعده وبند ١٧١ من هذا القانون

• (بند ١٧٠) •

لا حاجة أيضا لهرير علم طلب بالحضور للشهود حيث انه يمكن اجراء ذلك بالتنبيه عليهم بالحضور وتعيين الوقت الذى يحضرون فيه لاداء شهادتهم راجع بند ٧٢ و ١٥٧ من هذا القانون

• (بند ١٧١) •

بعد شيخ الناحية بمجلسه في دار الناحية ويسمع الاخصام والشهود جهارا وتلاحظ زيادة على ذلك النصوص المقررة في بند ١٤٩ وما بعده الى بند ١٦٠ المتعلقة ببيان التحقيق وطريقة الحكم في محكمة الخط

(الفصل الثالث)

• (في استئناف أحكام التأديب ورفعها الى محكمة عليا) •

• (بند ١٧٢) •

يمكن بطريق الاستئناف المطاعنة في الاحكام الصادرة من محكمة التأديب الصغرى في مواد التأديب ورفعها الى محكمة كبرى اذا كانت الصغرى حكمت بعبس أو كانت التعريعات المحكوم بها ورذا المظالم لا وبها ونحوها من التخصيمات المتعلقة بالحقوق الشخصية تزيد على مقدار خمس فرنكات غير مصاريف اقامة الدعوى راجع بند ١٧٧ من هذا القانون

• (بند ١٧٣) •

استئناف الدعوى توجب توقيف انفاذا للحكم راجع بند ٢٠٣ من هذا القانون

• (بند ١٧٤) •

يحال استئناف الاحكام الصادرة للتربية من محكمة الضبطية الى محكمة التأديب وترفع في ظرف الايام العشرة التي تقضى من الاشعار بالحكم الى ذات الشخص المحكوم عليه أو في موطنه فتستظرو ويحكم فيها كما يحكم في مواد استئناف الاحكام الصادرة من قضاة الاخطا راجع بند ٢٠٣ من هذا القانون

• (بند ١٧٥) •

اذا طلب وكيل الملك أو أحد الاخصام عند استئناف الدعوى اعادة استماع شهادة الشهود جاز لهم أن يحضروا يؤدوا الشهادة ثانيا ويحوز ايضا استماع شهود آخر

• (بند ١٧٦) •

النصوص المذكورة في البنود السابقة بخصوص التحقيق جها را ونوع الأدلة والبراهين وصيغة الحكم القطعي واعتباره والامضاء عليه والحكم بالمصاريف والعقوبات المنصوص عليها في البنود المذكورة كل ذلك يجري في الاحكام الصادرة من محاكم التأديب فيما يتعلق بالدعوى المستأنفة راجع بند ١٥٢ وما بعده و ١٦٢ وما بعده من هذا القانون

• (بند ١٧٧) •



يجوز لو وكيل الملك ولا خصام أن يرفعوا دعواهم عند الاقتضاء الى محكمة  
الفسخ للطعن في الاحكام القطعية الصادرة من محكمة الضبطية وفي  
الاحكام الصادرة من محكمة التأديب في الدعاوى المرفوعة اليها بوجه  
الاستئناف

ويحصل التعظم بالرسوم والآجال المحددة لذلك راجع بند ٣٧٣  
و ٤١٧ و ٤٢٧ من هذا القانون

• (بند ١٧٨) •

تبعث قضاة الاخطا ومشايخ النواحي الى وكيل الملك في مبدا كل ثلاثة  
شهور كشفاً بأحكامهم الصادرة في مدة الشهر والثلاثة السابقة التي قضت  
بالحبس ويصل اليه هذا الكشف من كاتب المحكمة بلا مصرف فيحفظه  
وكيل الملك بديوان محكمة التأديب وبأخذ ما له ويوجهه الى وكيل الملك  
العمومي بالمحكمة الكبرى راجع بند ٢٧ و ١٩٨ من هذا  
القانون

## (الباب الثاني)

• (في المحاكم التي تحكم في المواد التأديبية) •

• (بند ١٧٩) •

محاكم الاقسام التي تحكم في المواد المتعلقة بالحقوق الشخصية تسمى بمحاكم  
الدرجة الاولى كما تسمى أيضاً بمحاكم تأديبية وهي تقضى أيضاً في جميع الجناح  
الاورمانية التي تقام الدعوى عليها ابتداءً الى القاس مصلحة الاورمان وفي  
كافة الجناح التي تستوجب عقوبة بالحبس تزيد على خمسة أيام وبالتفريم على  
خمس عشرة فرنكاً تسمى حينئذ بالمحاكم التأديبية راجع بند ١٢٢ وبند  
١٨٢ وما بعده من هذا القانون

• (بند ١٨٠) •

أقل أعضاء القضاة المركبة لمجلس هذه المحاكم ثلاثة يحكمون في المواد  
التأديبية

• (بند ١٨١) •

ن حدثت بجهة داخل المجلس في أثناء انعقاده استتوجبت التأديب حذر  
الرئيس محضرا بالواقعة وسأل ذا الشبهة والشهود وأجرت المحكمة قورا  
الجزاء بالعقوبات التي حكمت بها على موجب القانون راجع بند ٥٠  
وما بعده من هذا القانون

وهذا الحكم يجري في الجلع المستوجبة للتأديب الواقعة في سائر المجالس  
والخاصة في أثناء انعقادها بل ودخل مجالس المحكمة المنوطة  
بالنظر في الحقوق الشخصية ولا يمنع ذلك من ظن أنه مغدور في الحكم من  
طاب استئناف الاحكام الصادرة في هذه الاحوال من المجالس المنوطة  
بالنظر في الحقوق الشخصية أو في المواد التأديبية

• (بند ١٨٢) •

على المحكمة أن تفضي بالنسبة للمواد التأديبية في الجلع التي من خصائصها  
النظر فيها اما بالاحالة على المجلس السابق في بندي ١٣٠ و ١٦٠ واما  
بمضور الاختصاص بين يديها في الحقوق الشخصية وأما قضايا الاورمان  
فترسل الى هذه المجالس كم تقاريرها والخصم فيها ومدير الاورمان  
أو المفتش أو وكيله أو الخفراء أو كلهم على العموم ووكيل الملك هو خصم  
في جميع الاحوال للمعامات عن الحقوق راجع بند ٦٤ من هذا  
القانون

• (بند ١٨٣) •

يذكر المذمى في الحقوق الشخصية بعلم الطالب موطنه الذي اختاره بالمدينة  
التي فيها المحكمة ويذكر ما يدعى به في علم الطالب فيكتفي بذلك عن عريضة  
التداعي راجع بندي ٦٨ و ١٤٥ من هذا القانون

• (بند ١٨٤) •

لا بد أن يكون بين علم الطالب والحكم أجل أقله ثلاثة أيام ويخصص يوم واحد  
زيادة على ذلك لكل مسافة مقدار بعدها عن المحكمة ثلاثون ألف متر فان  
حكم على الخصم المطالب في غيابه قبل انقضاء الاجل المذكور كان  
الحكم لاغيا ولا يجوز القياس الغاء الحكم الصادر على الغائب قبل انقضاء  
الاجل الا في أول مجلس وقبل ابداء المحكوم عليه مناقضة ودفعها راجع

بند ١٤٩ من هذا القانون

\*(بند ١٨٥)\*

يجوز للمدعى أن يقيم أحد المأذونين وكيلاً عنه أمام المحكمة في سماع دعوى الجلع غير المستوجبة للجزاء بالحبس ولا مانع مع ذلك للمحكمة من طلب حضوره بنفسه عند الاقتضاء راجع بند ١٥٢ من هذا القانون

\*(بند ١٨٦)\*

ان لم يحضر المدعى عليه في الاجل المحدد حكم عليه في غيابه حسبما تقدم في بند ١٤٩ من هذا القانون راجع بند ١٩٠ وبند ١٩٥ من هذا القانون

\*(بند ١٨٧)\*

يلغى الحكم على الغائب اذا حضر في ظرف الايام الخمسة من تاريخ وصول الاشعار بالحكم اليه أو الى موطنه وذلك غير اليوم الذي يزد على كل مسافة بعد ما عن المحكمة خمسون ألف متر بشرط أن يشعر بمناقضته كلاً من وكيل الملك والمدعى في الحقوق الشخصية قبل انقضاء المدة المتقدمة وفي هذه الحالة تكون مصاريف صورة الحكم الصادر على الغائب والاشعار به والمناقضة على طرف المدعى عليه

\*(بند ١٨٨)\*

تستلزم المناقضة المذكورة ضمنا التزام المناقض بالحضور للمحكمة في أول مجلس فان قصر المناقض عن ذلك بأن لم يحضر في هذا المجلس فلا تقبل منه مناقضة في شأن الحكم الصادر عليه ثانياً بخصوص المناقضة المذكورة لكن له أن يستأنف دعواه في محكمة كبرى كما يأتي بيانه

فان تفرع من كلمة القضية الاصلية جزئية ينتج فيها للمناقض منفعة لا يمكن تأخيرها لما ينشأ عن ذلك من الضرر له فللمحكمة أن تحكم بما يلزم فيها فوراً وينفذ حكمها ولو كان قابلاً للاستئناف

\*(بند ١٨٩)\*

يقام البرهان على الجلع المستوجبة للتأديب على الوجه المذكور في بنود ١٥٤ و ١٥٥ و ١٥٦ المشتملة على القباحات ويجزّر كاتب المحكمة

شهادة الشهود وأجوبة ذى الشبهة بعد اطلاعه عليها والنصوص المقررة  
في بند ١٥٧ وما بعده الى بند ١٦١ تجرى أحكامها أيضا في هذه  
المحاكم بالنسبة للمواد التأديبية وجرائمها ويجب على رئيس المحكمة  
أن يكتب بخطه نظره على تقرير الشهود وأجوبة ذى الشبهة ويكون ذلك  
في ظرف ثلاثة أيام من صدور الحكم

\*(بند ١٩٠)\*

يكون تحقيق المواد التأديبية جهارا والا كان لاغيا  
وكيفية ذلك هي أن يعرض القضية على المحكمة كل من وكيل الملك والمدعي  
في الحقوق الشخصية أو وكيله المدافع عنه ومحافظ الأورمان فيما يتعلق  
بالخمس الأورمانية وكذلك مفتش الأورمان أو وكيلهما عند قيامهما وخبراء  
العموم عند غياب الوكيل ويألو كاتب المحكمة المحاضر أو التقارير  
إن كانت قد تحزرت وعند الاقتضاء تسمع شهادة الشهود على ذى الشبهة  
وله وتعرض أوجه التبريح ويحكم عليهم بالاوراق التي يمكن استعماؤها  
في ثبوت الخسعة أو في البرائة منها تعرض على الشهود والاختصاص ويستجوب  
ذو الشبهة وكل من ذى الشبهة ومن تعود عليهم المسؤولية في دعاوى الحقوق  
الشخصية يبدى ما عنده من المدافعة ويخلص وكيل الملك مآل القضية  
ويختتم بما يستتوب فيها ولذى الشبهة والمسؤولين من الخسعة في دعاوى  
الحقوق الشخصية أن يدافعوا عن أنفسهم ثم تأتي مرة ولو بعد تلاوة وكيل  
الملك ما استصوره

ويصدر الحكم عقب ذلك فوراً إن تأخر صدور كان في أول مجلس انعقد  
بعد المجلس الذي انتهى فيه التحقيق راجع بند ١٥٣ و ١٥٥ وما  
بعده ١٨٩ و ٢١٠ من هذا القانون

\*(بند ١٩١)\*

للمحكمة أن لم يثبت لديها أن الواقعة جنحة ولا قباحة أن تلقى التحقيق وعلم  
الطلب وجب عليه ما يليه وتفرج عن ذى الشبهة وتحكم بما يقتضيه فيما  
يتعلق بالتضمينات راجع بند ١٥٩ و ٢٦٠ و ٢١٢ و ٢٢٩ من  
هذا القانون

\*(بند ١٩٢)\*

إذا كانت الواقعة قباحة فقط مخالفة لجرم الضبط والربط ولم يطلب وكيل الملك ولا المدعى في الحقوق الشخصية إحالتها على المحكمة التي من خصائصها ذلك جاز للمحكمة التأديب أن ترتب الجزاء اللازم وتحكم بما يناسب فيما يتعلق بالتضييعات إن كان هناك شيء من ذلك ويكون حكمها في هذه الحالة قطعياً غير قابل للنقض راجع بنود ١٣٧ و ١٣٨ و ٢٣٠ و ٢٦٥ من هذا القانون

\*(بند ١٩٣)\*

إن كان نوع الواقعة يستوجب الجزاء بعقوبة بدنية مؤلمة أو مدنية جاز للمحكمة أن تأمر في الحال بتحرير علم طلب بالاستيداع في الحبس أو بالحبس وترسل ذاللة الشبهة إلى قاضي تحقيق الدعاوى الابتدائية الذي يكون ذلك من خصائصه راجع بندي ٢١٤ و ٩٤ من هذا القانون

\*(بند ١٩٤)\*

كل حكم صدر في حق منهم أو في حق ضامن للجنة كالولي والوصي والقيم أو في حق خصم في الحقوق الشخصية يصرح فيه بالزام المحكوم عليه بدفع المصاريف ولو كانت المصاريف راجعة إلى وكيل الحكومة ونقدت المصاريف في نص هذا الحكم يبلغ معين راجع بند ١٦٢ من هذا القانون

\*(بند ١٩٥)\*

توضح في توقيع الحكم المحكوم به أسباب الجنايات التي يحكم بها على المرتكبين أو المسوئين عنهم كالأولياء ويندرج أيضاً فيه الجزاء والحكم بالأضرار بالحقوق الشخصية ويتلو الرئيس في المجلس جهاراً نص القانون الذي جرى به العمل في القضية وينص على هذه التلاوة في صلب الحكم ويذكر فيه أيضاً متن البند المحكوم بمقتضاه فإن قصر كاتب المحكمة عن ذكر شيء من ذلك حكم عليه بتفريم تخمين فرنكار راجع بند ١٦٣ و بند ٢٦٩ و بند ٥٩٢ من هذا القانون

\*(بند ١٩٦)\*

يخضع مضبطة الحكم القضاة الذين أصدروه في ظرف أربع وعشرين ساعة  
فأدون ذلك

وكل من سلم من كتاب المحكمة صورة الحكم قبل اعضائه تقام الدعوى عليهم  
ويعاقبون عقاب المذورين

ولو كلاً الملك أن يطلعوا على المضابط في كل شهر فان وجدوا ما يخالف هذا  
البند سروه واتقروا بالخافعة لاجراء الاصول فيها راجع بند ١٦٤ وبندى  
٣٧٠ و ٥٩٣ من هذا القانون

\*(بند ١٩٧)\*

ينفذ الحكم باسم وكيل الملك والمدعى في الحقوق الشخصية كل فيما يتعلق به  
راجع بند ١٦٥

ومع ذلك فمناظر ادارة عوائد التسجيل والالتزامات يجرى باسم وكيل الملك  
ما يقتضى لتحصيل التفريمات والاموال واضافة ما يلزم اضافة من  
المضبوطات لجانب الميرى

\*(بند ١٩٨)\*

يجب على وكيل الملك بعد صدور الحكم بخمسة عشر يوماً أن يرسل صورته  
الى وكيل الملك العمومى بالمحكمة الكبرى راجع بند ٢٧ و ١٧٣ و ٢٢٢  
من هذا القانون

\*(بند ١٩٩)\*

يجوز الطعن في الحكم الصادر في الموائد التأديبية بطريق الاستئناف راجع  
بند ١٩٢ وبند ٢٠٢ وما بعده وبند ٤٧٣ من هذا القانون

\*(بند ٢٠٠)\*

نسخ ~~حكم~~ هذا البند واستغنى عنه بما بعده طبق الامر الصادر في ١٣  
يونيه سنة ١٨٥٦ مسيحية

\*(بند ٢٠١)\*

الاحكام الصادرة من محاكم القسم نستكشف بحكمة كبرى بالمديرية

\*(بند ٢٠٢)\*

يسوق طلب الاستئناف لعدة أشخاص

(أولاً) للمجندوين أولادهم المسؤولية فيما ترتب على جنحة ارتكبوها  
غيرهم

(ثانياً) للمدعى في الحقوق الشخصية فيما يختص بمقوقه دون غيرها

(ثالثاً) للمصلحة الاورمانات

(رابعاً) لوكيل الملك بمحكمة القسم

(خامساً) لوكيل الملك بالمحكمة الكبرى أو في مجلس الاستئناف راجع بند

٢٠٥ وبند ٢٨٧ وما بعده من هذا القانون

\*(بند ٢٠٣)\*

يسقط حق الاستئناف فيما عدا الحالة المذكورة في بند ٢٠٥ ان لم يعلن

المتغالم بذلك في ظرف عشرة أيام فمادونه ديوان المحكمة التي صدر منها

الحكم فان كان الحكم على غائب سقط ذلك الحق من بعد مضي عشرة أيام

من تاريخ وصول اشعار الخصم المحكوم عليه لبلده أو اوطنه ويزاد على ذلك

يوم واحد لكل مسافة بعدها عن المحكمة ثلاثون ألف متر

ويعلق عن الاجراء تنفيذ الحكم في هذا الأجل وفي مدة اقامة دعوى

الاستئناف

\*(بند ٢٠٤)\*

يسير تقديم عرض حال أسباب الاستئناف أيضاً الى ديوان المحكمة في الأجل

المحدد المذكور وعليه امضاء المستأنف أو مأذون ينوب عنه أو وكيل

مخصوص من طرفه

وتكون وثيقة التوكيل مرفوقة بالعرض حال المسدكور

ويجوز تقديم ذلك العرض حال مباشرة الى ديوان المحكمة الكبرى التي

تستأنف القضية راجع بندى ١٥٢ و٢٠٧ وما بعدهما من هذا القانون

\*(بند ٢٠٥)\*

الوكيل المحامى الموظف بالمحكمة المستأنفة للقضية الجنائية يجب عليه

ان يشعر الخصم أو الضامن بما ادعاء في شأن الخصمة قبل مضي شهرين من

تاريخ قضاء أول محكمة وحكمها أو قبل مضي شهر من تاريخ الاشعار

ان كان قد أشعره بالحكم رسمياً أحد الخصام فان تأخر المحامى عن اشعار

المجلس أو الضامن سقط حقه راجع بند ٢٠٣ وبند ٢٨٧ وما بعده من هذا القانون

\*(بند ٢٠٦)\*

إذا لم يحصل إشعار بالاستئناف في الأيام الثلاثة التي تلي يوم إصدار الحكم فرج عن ذي الشبهة عند ظهور براءة ساحته ولا يجوز بعد ذلك إبقاؤه في الحبس راجع بند ٢٠٣ من هذا القانون

\*(بند ٢٠٧)\*

إذا حصل تقديم عريضة الاستئناف إلى كاتب المحكمة التي صدر الحكم منها وجب على وكيل الملك أن يرسله مع أوراق القضية إلى ديوان المحكمة الكبرى في ظرف أربع وعشرين ساعة تضي بعد الإعلان بالاستئناف أي بعد تسليم العرض حال المشغل عليه راجع بند ٢٠٤ فان كان من صدر عليه الحكم محبوباً ساقط في الاجل المذكور بأمر وكيل الملك إلى دار الحبس الذي ينسدر المحكوم عليه الكبرى التي تستأنف فيها القضية

\*(بند ٢٠٨)\*

الاحكام الصادرة على الغائب في مواد الاستئناف يجوز الطعن فيها بطريق المناقضة على حسب الرسوم والاحكام المذترة في الاحكام الصادرة على الغائب من محاكم التأديب وتسلم المناقضة ضمن الزام المناقض بالحضور للمحكمة الكبرى في أول مجلس ولا يعتد به ان لم يحضر في هذا المجلس فان قصر عن ذلك فلا تقبل منه مناقضة في شأن الحكم الصادر عليه ثانياً لكن له أن يرفع دعواه إلى محكمة القسخ راجع بند ١٨٧ وما بعده من هذا القانون

\*(بند ٢٠٩)\*

يحكم في مواد الاستئناف بمجلس القضاء في ظرف شهر من تاريخ وصول أوراق القضية إليه بناء على الممثل الذي لديه أحد أعضاء المحكمة من أوراق القضية

\*(بند ٢١٠)\*



يجوز سماع أهل المجلس قول كل من ذى الشبهة سواء ثبتت براءة ساحته  
أو حكم عليه بجناية واللامسؤولين عن الجفحة والمدعى في الحقوق الشخصية  
وكيل الملك العمومي حسبما تقر في بند ١٩٠ وانما يسمع قولهم بعد  
نلاوة المآل وقبل أن يعلن رأيه كل من القاضي المقرر وأعضاء المجلس  
راجع بند ٢٨٧ وما بعده من هذا القانون

\*(بند ٢١١)\*

النصوص المذكورة في البنود السابقة فيما يخص التحقيق جهارا ونوع  
البراهين ومروءة الحكم القطعي الصادر من محكمة القسم وصحته والامضاء  
عليها والحكم بالمصاريف والعقوبات المقررة في البنود المذكورة تجري  
نظيرها في محكمة الاستئناف راجع بند ١٥٤ وما بعده وبند ١٧٥ وبند  
١٨٩ وما بعده وبند ١٩٤ وما بعده من هذا القانون

\*(بند ٢١٢)\*

إذا انقضض الحكم بظهور أن الواقعة لم تكن جنحة ولا قباحة على موجب أى  
قانون فرجحت المحكمة الكبرى عن ذى الشبهة وقضت فيما يتعلق بتعفيته  
عند وجود ذلك راجع بند ١٣٧ وبند ١٣٩ وبند ٩٢ وبند ٢٣٠ وبند  
٣٦٥ من هذا القانون

\*(بند ٢١٣)\*

إذا بطل الحكم بظهور أن الواقعة لم تكن قباحة ولم يطلب المدعى من طرف  
الحكومة ولا المدعى في الحقوق الشخصية إحالة القضية رتب المحكمة  
الكبرى الجزاء على ذى الشبهة وقضت أيضا بجبر الخسارات إن كان ثم شئ  
من ذلك راجع بند ١٩٣ وبند ٤٣٠ وما بعده من هذا القانون

\*(بند ٢١٤)\*

إن انقضض الحكم بظهور أن نوع الواقعة يستوجب الجزاء بعقوبة بدنية  
مؤلمة أو مدنية حررت المحكمة الكبرى عند الاقتضاء علم طلب الاستيداع  
على ذى الشبهة في الحبس أو بحبسسه وأحالت قضيته على محاكم أخرى من  
خصائصها ذلك غير المحكمة التي صدر منها الحكم أو جرى معرفتها للتحقيق

\*(بند ٢١٥)\*

مقضى الحكم المذكور بناء على مخالفة شئ من الرسوم الواجب مراعاتها في القانون أو فوات شئ منها لم يحصل تداركه مما يقتضيه الأحكام جاز للمحكمة أن تنظر في موضع القضية وتحكم بما يقتضيه ذلك الموضوع ولا تنظر لتلك الرسوم

\*(بند ٢١٦)\*

يسوغ لكل من المدعى في الحقوق الشخصية والمدعى عليه ووكيل الملك والمسؤولين من الخصم أن يطلبوا بسبب ما ذكره من الرسوم الحكم بمحكمة الفسخ

## (الكتاب الثاني)

\*(في القضايا التي من خصائص مجلس العدول)\*

## (الباب الأول)

\*(في صحة اسناد التهمة)\*

\*(بند ٢١٧)\*

يجب على وكيل الملك العمومي بالمحكمة الكبرى أن يجعل القضية تحت العرض في الأيام الخمسة من يوم استلام الأوراق التي وصلت إليه حسبما في بندي ١٣٣ و ١٣٥ ويعرض في الأيام الخمسة التالية فإذ ذلك وفي هذه المدة يجوز لكل من المدعى والمدعى عليه أن يسدي ما يؤيده من السندات بحيث لا ينشأ من ذلك تأخير التقرير والعرض

\*(بند ٢١٨)\*

يجب على الفرقة المشككلة بالخصوص لهذا الغرض في المحكمة الكبرى أن تجتمع بناء على إشعار رئيسها وعلى طلب وكيل الملك العمومي كلما لزم سماع تقرير هذا الوكيل وصدر الحكم بموجب طلباته

فإن لم يتضرر للفرقة المذكورة اشعار من طرف وكيل الملك العمومي جاز لها أن تجتمع ولو مرة واحدة في الأسبوع راجع بند ٢٠٧ من هذا القانون

\*(بند ٢١٩)\*

يجب على رئيس تلك الفرقة أن يأمرها بإصدار الحكم بعد تلاوة تقرير وكيل الملك العمومي بلامه له فإن تعذر ذلك أصدرت حكمها بعد تلاوته بثلاثة

أيام فساد ونحوه راجع بند ٢٢٢ وبند ٢٢٥ من هذا القانون

\*(بند ٢٢٠)\*

إذا كانت القضية من نوع القضايا التي الحكم فيها من خصائص المحكمة العليا أو من خصائص محكمة الفسخ كان من الواجب على وكيل الملك العمومي أن يطلب من الفرقة المذكورة توقيف الحكم فيها وإحالتها على المحكمة التي هي من خصائصها وعلى الفرقة المذكورة أن تأمر بذلك

\*(بند ٢٢١)\*

يجب على القضاة فيما بعد الأحوال المقررة في البند السابق أن يتطروا هل يوجد من البراهين وقرائن الأحوال ما يستدل به على ما رى به المدعى عليه وأن ما رى به يعدّ جنباية تبطل القانون وأنه يستوجب المحاكمة معه في شأن ذلك رعايا لم لا راجع بند ٢٢٩ وما بعده وبند ٢٣٥ وما بعده وبند ٦٣٥ وما بعده وبند ٦٣٧ وما بعده من هذا القانون

\*(بند ٢٢٢)\*

يتلو كاتب المحكمة على القضاة بحضور وكيل الملك العمومي جميع أوراق القضية ثم يقيم بأيدى أعضاء المجلس مع السندات التي أبرزها كل من المدعى والمدعى عليه راجع بند ٢١٧ من هذا القانون

\*(بند ٢٢٣)\*

لا يحضر بعد ذلك المدعى والمدعى عليه ولا الشهود في المجلس

\*(بند ٢٢٤)\*

يجب على وكيل الملك العمومي أن يخرج من المجلس مع الكاتب بعد أن يسلم لأعضائه ما حرره وأعضاء القضاة في هذه القضية راجع بند ٢٧٦ من هذا القانون

\*(بند ٢٢٥)\*

يتداول القضاة مع بعضهم سرائف القضية المذكورة بدون خروج من محلهم ولا مخالطة أحد راجع بند ٢١٩ وبند ٢٢٣ وما بعده من هذا القانون

\*(بند ٢٢٦)\*

تقضى المحكمة في الجسخ المتجانسة بقدر واحد مادامت أوراق التحقيق  
عرضت عليها ووجدت بها في آن واحد راجع بند ٣٠٧ وما بعده وبند  
٥٢٦ وبند ٥٤٠ من هذا القانون

\*(بند ٢٢٧)\*

يقال للجسخ متجانسة متى وقعت في آن واحد من عدة أناس مجتمعين أو وقعت  
ولو في أزمان وأماكن مختلفة من عدة أناس متفرقين لكن على موجب  
سابقة اتفاق بينهم أو وقع بعض تلك الجسخ من المرتكبين لأجل التوصل به  
إلى ارتكاب البعض الآخر منها أو لتسهيل تجنيته أو تقيمه وقوعه أو إعاقة  
مرتكبيه على التخلص من العقوبة راجع بند ٣٠٧ وما بعده وبند ٤٣٣  
وما بعده وبند ٥٤٠ من هذا القانون

\*(بند ٢٢٨)\*

يجوز للقضاء أن يأمر بإتقيم التحقيق باستعلامات جديدة عند الاقتضاء  
بظهور ما يوجب ذلك  
ولهام أيضاً أن يأمر وإن اقتضى الحال ذلك بإحضار السندات المستند إليها  
في الإثبات لأجل الاستئناس والاستئناف أو يكون طلبها من محكمة  
القسم التي أودعت بها تلك السندات  
ويكون اجراء ذلك كله في أقرب مدة راجع بند ٢٣١ وبند ٢٣٥ وما بعده  
وبند ٦٣٥ وبند ٢٣٧ من هذا القانون

\*(بند ٢٢٩)\*

إذا لم تظهر للمحكمة قرينة دالة على ثبوت جنحة بموجب القانون أو كان  
لا يوجد من الأدلة ما يكفي في ثبوت الشبهة حكمت بالإفراج عن ذى الشبهة  
في الحال إن لم يكن محبوساً بسبب آخر غير ذلك  
وفي هذه الحالة إذا قضت المحكمة في مناقضة من المدعى في الحكم الصادر من  
قاضى تحقيق الدعاوى الابتدائية بالإفراج عن المدعى عليه ووجدت أنه  
لا وجه لمناقضة فانهم اتفقوا في ذلك في متن الحكم وتؤيده كما في صدر هذا البند  
راجع بند ١٢٨ وما بعده وبند ١٣٥ وبند ١٥٩ وبند ١٩١  
وبند ٢١٢ وبند ٢٤٨ وبند ٦٣٥ من هذا القانون

## \* (بند ٢٣٠) \*

اذا تراى للمحكمة أنه يلزم توجيه ذى الشبهة الى محكمة الضبطية للتربية  
أوالى محكمة التأديب حكمت بإرساله الى محكمة من خصائصها ذلك وعينت  
المحكمة التى يرسل اليها وفي حالة ما اذا كانت الاحالة على محكمة الضبطية  
يجب الافراج عن ذى الشبهة راجع بند ١٢٩ وما بعده و ١٩٢  
و ٢١٣ من هذا القانون

## \* (بند ٢٣١) \*

اذا كانت الواقعة جنائية بنص القانون وظهرت للمحكمة قرائن كافية في صحة  
اسناد التهمة الى المدعى عليه حكمت باحالة قضيته على محكمة الجنائيات  
واذا كانت الجنحة في حكم المحكمة الاولى اطلاق نوعها عليها في غير محل  
والجس فيها كذلك أمرت المحكمة بنقض الحكم وحكمت بحكم  
جديد

وكذلك اذا حكمت المحكمة بصحة اسناد التهمة الى المدعى عليه وحكمت  
ان يتناقص في الافراج عنه فانها في هذه الحالة تنقض حكم المحكمة الاولى  
وتأمر في حكمها بحجبه راجع بند ٦٣٥ وبند ٦٣٧ من هذا  
القانون

ويجب على المحكمة في جميع الاحوال على أى وجه كان الحكم  
الصادر من قاضى تحقيق الدعاوى الابتدائية بناء على طلب وكيل المالك  
العمومى أن تقضى بالنظر لكل من ذوى الشبهات المرسلين اليها في جميع  
رؤس الجنائيات والجنح والقباحات التى ظهرت عند تحقيق الدعوى

## \* (بند ٢٣٢) \*

اذا قضت المحكمة بصحة اسناد التهمة الى المتهم صدر منها الحكم بالقبض عليه  
وسجنه في دار جس الجنائيات  
ويذكر في هذا الحكم اسم المتهم واقبه وعمره ومحل ولادته وموطنه وصناعته  
ويذكر فيه أيضا ملخص الواقعة وموضوع التهمة وأوصاف المتهم والا كان  
الحكم لاغيا

## \* (بند ٢٣٣) \*

يندرج الحكم الصادر بالحبس في قرار صحة اسناد التهمة الى المتهم ويندرج فيه الامر المتضمن ارساله الى دار حبس الجنايات بالمحكمة التي يبعث اليها راجع بند ٢٣٩ من هذا القانون

\*(بند ٢٣٤)\*

يضع كل من القضاة الحاضرين امضاه على الاحكام الصادرة منهم ويندرج فيها التماس وكيل الملك العمومي واسم كل من القضاة والا كانت لافية راجع بند ١٦٤ وبند ١٩٦ وبند ٥٢١ وما بعده من هذا القانون

\*(بند ٢٣٥)\*

يجوز في جميع القضايا للمحكمة الكبرى في حالة ما اذا لم يحكم في تلك القضايا بصحة اسناد التهمة للمتهم سواء حصل الابداء في التحقيق من طرف قضاة المحكمة القسم ولم يحصل أن تأمر رسمياً باستئناف التحقيق وتحضير الاوراق اللازمة وتشرع بما يلزم من يلزم وتعمم بما يقتضي راجع بند ٢٢٨ وبند ٢٤٦ وما بعده وبند ١٥٠ من هذا القانون

\*(بند ٢٣٦)\*

يؤدي أحد أعضاء الفرقة التي سبق الكلام عليها في بند ٢١٨ وظائف قاضي تحقيق الدعاوى الابتدائية في الحالة المذكورة بالسابق السابق

\*(بند ٢٣٧)\*

يسمع القاضي المدعى كور شهادة الشهود أو يذبح لسماع شهادتهم أحد قضاة المحكمة القسم في دائرة الناحية التي يكونون مقيمين بها ويستجوب المدعى عليه ويثبت بالكتابة جميع البراهين أو القرائن التي ييسر جمعها ويحترج بحسب الاحوال اعلام الطلب بحلبه أو باستيداعه في الحبس راجع بند ٧٢ وما بعده وبند ٨٧ وما بعده وبند ٩١ وما بعده من هذا القانون

\*(بند ٢٣٨)\*

يحترج وكيل الملك العمومي تقريره في الايام الخمسة التالية ليوم استلامه

الاوراق من طرف قاضي تحقيق الدعاوى الابتدائية راجع بند ٢١٧  
من هذا القانون

\*(بند ٢٣٩)\*

لا يجوز الحكم على منتم بالقبض عليه قبل النظر في دعواه فاذا اتضح عند  
النظر في تحقيق الدعاوى انه يقتضى احالة قضية ذى الشبهة على محكمة  
الجنايات حكمت المحكمة بذلك حسبما في بنود ٢٣١ و ٢٣٢ و ٢٣٣  
المذكورة آنفاً وان لزم الاحالة على محكمة التأديب أجرت المحكمة ذلك  
حسبما تقر من النصوص في بند ٢٣٠

وان كان ذوا الشبهة في هذه الحالة محبوسا وكانت الجنحة مما تستوجب  
العقوبة بالسجن بقی في الحبس الى اصدار الحكم راجع بند ٢٣٣ وبند  
٥٥٣ وما بعده من هذا القانون

\*(بند ٢٤٠)\*

ينبغي زيادة على ذلك ملاحظة ما كان من نصوص البنود الاخر المذكورة  
في هذا القانون غير مخالف لما في البنود الخمسة السابقة راجع بند ٢١٩  
وما بعده من هذا القانون

\*(بند ٢٤١)\*

يجب على وكيل الملك العمومي في جميع الاحوال التي تحال فيها قضية  
ذى الشبهة على محكمة الجنايات أن يحرر تقريراً عن سناد التهمة ويذكر  
فيه

(أولاً) نوع الجنحة التي تبنى عليها التهمة

(ثانياً) الواقعة وجميع ما فيها من الاحوال التي استوجبت تخفيف العقوبة  
أو تشديدها ويذكر فيه أيضاً اسم ذى الشبهة بأوصافه المميزة ويختتم  
تقريره بهذه الالفاظ وهي

ان فلان متهم بانه قتل فلاناً أو بأنه وقع منه سرقة كذا أو جنابة كذا  
بكيفية كذا وكذا راجع بند ٢٣١ وبند ٢٧١ من هذا  
القانون

\*(بند ٢٤٢)\*

يشعر المتهم بحكم حالة قضيته على محكمة الجنايات وتقرير اسناد التهمة اليه  
ويعطى له صورة منهما

\*(بند ٢٤٣)\*

ينقل المتهم في ظرف الاربع وعشرين ساعة من تاريخ اشعاره من  
حبس التهمة الى دار حبس الجنايات بالمحكمة التي من خصائصها الحكم  
عليه

\*(بند ٢٤٤)\*

اذا عذر القبض على المتهم اولم يحضر حكم عليه في غيابته بالوجه الآتي  
بيان في الباب الثاني من الكتاب الرابع من هذه المقالة راجع بند ٤٦٥  
وما بعده من هذا القانون

\*(بند ٢٤٥)\*

يشعر وكيل الملك العمومي بحكم حالة القضية على محكمة الجنايات كلا من  
شيخ الناحية التي بهاموطن المتهم ان كان معلوما وشيخ الناحية بالمحل  
الذي وقعت فيه الجريمة راجع بند ٢٣٠ وبند ٥٥٣ من هذا  
القانون

\*(بند ٢٤٦)\*

المتهم الذي حكمت المحكمة الكبرى بأنه لا وجه لاجل حالة قضيته على محكمة  
الجنايات او محكمة أخرى خصوصية لا يجوز طلب احضاره مرة أخرى  
بسبب هذه القضية مالم يطرأ عليه تجميع جديدة

\*(بند ٢٤٧)\*

بعد من هذه الحجج الجديدة شهادة الشهود والاوراق والسندات والمهاضر  
التي لم تطالع عليها المحكمة الكبرى في مبداء الامر ويرى أن فيها فائدة  
لثقوية البراهين التي ظهر للمحكمة أنها ضيقة أولز زيادة الايضاح المؤدى  
لاظهار الحق في القضية

\*(بند ٢٤٨)\*

يجب في هذه الحالة على الضابط الحاكمي أو على قاضي تحقيق الدعاوى  
الابتدائية أن يعرض بلائوان على وكيل الملك العمومي بالمحكمة الكبرى



صورة من الاوراق والادلة ويجب على رئيس فرقة مواد الجنائيات بناء على طلب وكيل الملك العمومي ان يعين القاضى الذى يعيد التحقيق حسبما هو مبين فى وظائف قاضى التحقيق المذكور

ويجوز مع ذلك لقاضى تحقيق الدعاوى الابتدائية أن يحرر عند الاقتضاء بمجرد ظهور الادلة الجديدة وقبل ارسالها الى وكيل الملك العمومي علم طلب باعادة ذى الشبهة الى المجلس ان كان قد حصل الافراج عنه بموجب النصوص المذكورة فى بند ٢٢٩ راجع بند ٧١ وما بعده وبند ٨٧ وما بعده وبند ٩٥ وما بعده من هذا القانون

\*(بند ٢٤٩)\*

يبحث وكيل الملك فى كل ثمانية أيام الى وكيل الملك العمومي حافظة بجميع القضايا الجنائية والتعزيرات والتأديبات التى طرأت فى الاسبوع راجع بند ٢٧ وبند ٢٧٤ وبند ٢٩٠ من هذا القانون

\*(بند ٢٥٠)\*

اذا وجد وكيل الملك العمومي فى حافظة أسباب التعزير والتربية أو التأديب انهم اتحنوا على أوصاف مجسمة للذنب ما غلبه أن يامر باحضار الاوراق اليه قبل مضى خمسة عشر يوما من يوم الاطلاع على الحافظة المذكورة ليطالب بنفسه ما رآه موافقا ويكون الطالب قبل مضى خمسة عشر يوما آخر من يوم الاطلاع على الاوراق ويعطى المجلس مهلة ثلاثة أيام لاجراء ما يلزم فى هذا الخصوص

## (الباب الثانى)

\*(فى تشكيل محاكم الجنائيات)\*

\*(بند ٢٥١)\*

تشكل فى كل مديرية محكمة جنائيات للحكم فىمن تخولهم عليها المحكمة الكبرى راجع بند ٢٥٨ وما بعده من هذا القانون

\*(بند ٢٥٢)\*

تشكل كل من محاكم الجنائيات فى المديرىات التى بها محاكم كبرى من

ثلاثة أعضاء من مواطني إحدى هذه المحاكم الكبرى بحيث يكون أحدهم رئيساً عليهم

ويؤدى وظيفة وكيل الملك في هذه المحكمة أما وكيل الملك العمومي بنفسه أو أحد وكلائه ونوابه فيؤدى كل منهم وظيفة المهامات العمومية في هذه المحكمة الجنائية ويؤدى كاتب المحكمة الكبرى فيها وظائفه بنفسه أو بنوب عنه بها في تأديتها أحد كتابه بعد استخلافه

\*(بند ٢٥٣)\*

تشكل محكمة الجنائيات في كل من المديريات التي ليس بها محكمة زلها كم كبرى على الوجه الآتي

(أولاً) من أحد أعضاء المحكمة الكبرى معين لذلك بالخصوص ويكون له رئاسة محكمة الجنائيات

(ثانياً) من اثنين من القضاة تعيينان أمام أعضاء المحكمة الكبرى إن استعوبت تعيينهم مال هذا الغرض وأمام رؤساء أو من قضاة محكمة قسم المديرية التي يكون فيه محكمة الجنائيات

(ثالثاً) من وكيل الملك بمحكمة القسم أو من أحد نوابه بحيث لا يكون ذلك مخالفاً للنصوص المقررة في شدة ٢٦٥ و ٢٧١ و ٢٨٤ من هذا

القانون

(رابعاً) من كاتب المحكمة أو من أحد كتابه بعد استخلافه ويشترط أن يكون تعيين رؤساء أو قضاة محكمة قسم المديرية التي تشكل بها محكمة الجنائيات أعضاء للمحكمة المذكورة بعرفة قاضي قضاة المحكمة الكبرى بعد المخاطبة مع وكيل الملك العمومي

ويكون تعيينهم بحسب الرسوم والآجال المحددة في بندي ٧٩ و ٨٠ من اللائحة المنشورة في ٦ يولييه سنة ١٨١٠ مسجيه ورئيس محكمة الجنائيات أن يتدارك من يوم افتتاح المجلس استبدال الأعضاء الذين يمتنعون بغير صحيح عن الحضور فيه بأعضاء تنوب عنهم

\*(بند ٢٥٤)\*

يجوز لمحكمة المديرية أن تقلد واحداً أو أكثر من أعضائها التكميل عدد

أعضاء مجلس الجنائيات أربعة عند نقصه (وقد نسخ هذا البند بقانون ٤  
مارث سنة ١٨٣١ مسيحية)

\*(بند ٢٥٥)\*

وإذا كان عدد الاعضاء المأخوذين من المحكمة الكبرى لتشكل  
مجلس الجنائيات دون أعضائه فإنه يصير تكميل ما نقص من محكمة القسم  
بحسب القانون المذكور في بند ٢٥٣ (هذا البند نسخ بقانون ٤  
مارث المذكور)

\*(بند ٢٥٦)\*

وفي جميع الاحوال جميع القضاة المورطين بحضور مجلس المحاكم الكبرى  
بدون ابداء رأي يجوز ارسالهم في مجلس الجنائيات ليؤدوا فيها وظيفة  
القضاة بابداء رأيهم فيها بشرط أن يكونوا بلغوا السن المقبول للقضاء وهذا  
البند نسخ بقانون ١٠ ديسمبر سنة ١٨٣٠ مسيحية

\*(بند ٢٥٧)\*

لا يجوز لاعضاء المحكمة الكبرى الذين ابدوا رأيهم في صحة اسناد التهمة أن  
يكونوا في هذه القضية رؤساء محاكم الجنائيات ولا أعضاء فيها جمعية الرئيس  
مشتركين معه في الرأي والا كان الحكم الصادر من هذه المحكمة لاغيا  
وكذلك لا يجوز تعيين من باشر القضية في مبدأ تحقيقها العضوية  
المجلس راجع بند ٥٥ وبند ٢١٨ وبند ٤٠٨ وبند ٥٦٢

\*(بند ٢٥٨)\*

تتعد مجالس محاكم الجنائيات عادة في بسدر كل مدينة ويجوز مع ذلك  
للمحكمة الكبرى أن تعين محكمة أخرى جنائية غير محكمة البندر راجع  
بند ٥٦٢ من هذا القانون

\*(بند ٢٥٩)\*

تتعد مجالس محاكم الجنائيات مرة في كل ثلاثة شهور  
وتتعد هذا الاحتياج في أي وقت كان

\*(بند ٢٦٠)\*

يعين رئيس محكمة الجنائيات اليوم الذي يلزم فيه افتتاح مجالسها

ولا تقفل هذه المجالس الا بعد أن تعرض عليها جميع مواد الجنايات التي كانت تحت العرض وقت افتتاحها وتنتظرها

\*(بند ٢٦١)\*

المتهمون الذين لم يصلوا الى دار جلس الجنايات الا بعد افتتاح مجالس محاكم الجنايات لا يجوز عرض دعواهم والحكم عليهم في المدة المذكورة من افتتاحها هذه الدفعة الا بالتماس وكيل الملك العمومي ورضاهؤلاء المتهمين وأمر رئيس المحكمة بذلك وفي تلك الحالة يعتبر وكيل الملك العمومي والمتهمون كأنهم رضاهم بتقديم دعواهم قد تنازلوا عن حق الدفع والمناقضة في ابطال الحكم راجع بند ٢٩٦ وما بعده وبند ٢٩٩ وما بعده وبند ٥٦٢ من هذا القانون

\*(بند ٢٦٢)\*

لا يجوز نقض الالكام الصادرة من محاكم الجنايات الا بواسطة محكمة الفسخ بناء على ما تقتضيه الرسوم المحددة بالقانون راجع بند ٤١٦ وما بعده من هذا القانون

\*(بند ٢٦٣)\*

اذا عذر على رئيس محكمة الجنايات القيام بوظائفه بعد اشعار العدول عملا بما في بند ٣٨٩ من هذا القانون قام مقامه أقدم قضاة المحكمة الكبرى المعيّنين معه في مجلس الجنايات فان لم يكن معه أحد من أعضاء هذا المجلس قام مقامه رئيس محكمة القسم راجع بند ٢٥٩ من هذا القانون

\*(بند ٢٦٤)\*

تستبدل قضاة المحكمة الكبرى المعيّنون لتشكيل مجالس محاكم الجنايات في حالة غيابهم أو في حالة امتناعهم بعذر صحيح عن تأدية وظائفهم بغيرهم من قضاة المحكمة الكبرى والابقضاة من محكمة القسم عند عدم وجود قضاة المحكمة المذكورين كما أنه يجوز استبدال قضاة محكمة القسم بنوابهم والقضاة المأذونون بالحضور في المجلس بدون ابداء رأيهم الذين هم تحت التعليم اذا كانوا حاضرين في المحكمة الكبرى واحتاج الحال لاعضاء في مجلس الجنايات وكانوا مستوفين السن اللازم للعضوية فهم مستوفون

في الدرجة مع أعضاء مجلس القسم فينتخب منهم بالاقتراع مع ملاحظة  
أقدمية الدخول في المحكمة الكبرى فالاولوية للأقدم راجع بند ٢٥٦  
و ٢٦٢ من هذا القانون

• (بند ٢٦٥) •

يجوز لو كبل الملك العمومي ولو في حضوره بالمجلس أن يعين أحد نوابه للقيام  
بوظائفه هذه المزية حقه في المحكمة الكبرى وفي محاكم الجنايات على حد  
سواء

## (الفصل الاول)

• (في وظائف رئيس محكمة الجنايات) •

• (بند ٢٦٦) •

يجب على رئيس محكمة الجنايات عدة أمور  
(أولاً) أن يستغفم من المتهم عند وصوله الى دار حبس الجنايات عن سبب  
جلسه

(ثانياً) أن يجمع العدول وينتخب منهم بالقرعة القدر اللازم ويجوز له  
أيضاً أن يعين أحد القضاة الذين هم أعضاء المجلس لنيابة عنه في أداء ما ذكر  
راجع بند ٢٦٠ وبند ٢٩٣ وما بعده وبند ٢٩٦ وبند ٢٩٩  
وبند ٤٦٥ وما بعده من هذا القانون

• (بند ٢٦٧) •

يجب على الرئيس أيضاً أن يبين للعدول بنفسه حدود وظائفهم ويفيدهم  
بتفصيل القضية التي يطلب نظرها فيها بل ويعظمهم بما يجب عليهم ويحضر  
بوظيفة الرئيس في التحقيق الى تمامه ويعين نوبة من يلقى التكلم بالترتيب  
ويكون له الضبط والربط لحفظ ناموس المجلس مدة انعقاده راجع بند  
١٨١ وبند ٣١٠ وما بعده وبند ٣٤١ وما بعده وبند ٥٠٤ من هذا  
القانون

• (بند ٢٦٨) •

لرئيس مجلس المحكمة نفوذ مطلق فيما هو منوط به ليتوصل الى الوقوف على

حقيقة القضية حيث ان اظهر الحقيقة موكل بالاصول لذمته ومفوض  
لبذل غاية همته راجع بند ٢٦٩ وبند ٢٢٧ من هذا القانون

• (بند ٢٦٩) •

يجوز لرئيس مجلس المحكمة في أثناء المحاورات أن يطلب ولو بتعريض علم طلب  
بالجلب كل من يلزم حضوره عن يمين الاستقهاام منه أو سماع كلامه وما  
يقراءى لزومه من الاوراق والسندات مما يتضح له ضرورتها من سماع  
قول المتهمين أو الشهود لأجل الوقوف على حقيقة القضية  
ولاحاجة الى تخليف الشهود والمطلوبين في هذا المجلس لان شهادتهم لا تعتبر  
الاجتزاد استثناس واستدلال

• (بند ٢٧٠) •

يجب على الرئيس أن يطل في المحاورات الاسهاب والتطوير الذي لا يترتب  
عليه زيادة معلومية

## (الفصل الثاني)

• (في وظائف وكيل الملك العمومي بالمحكمة الكبرى في الهاكم الجنائية) •

• (بند ٢٧١) •

وكيل الملك العمومي بالمحكمة الكبرى أو نائبه هو خصم من صح اسناد  
التهمة اليه بحسب الرسوم المقررة في الباب الاوّل من الكتاب الثاني ولا  
يجوز له أن يتهمه في المحكمة بتهمة غير التهمة المذكورة والا كان الحكم  
باطلا

فاذا تعدى وكيل الملك الحدود ودأى بدعوى أخرى على المتهم جاز  
للمتهم مطاعنته والترافع معه ترافعا شخصيا راجع بند ٢٢١ وبند ٢٤١  
وبند ٤٠٨ وبند ٥٥٥ من هذا القانون وبند ٥٠٥ من قانون  
اقامة الدعاوى وبند ١٢٢ من قانون الحدود والعقوبات

• (بند ٢٧٢) •

يجز ما يستلم أوراق القضية وكييل الملك العمومي أو نائبه يبذل همته  
في تحسيرا الافادات الاولية وجعلها تحت العرض ليتأتى الشروع

في المحاورات عند افتتاح مجالس محاكم الجنائيات راجع بند ٢٤٢ وما بعده وبند ٢٩١ وما بعده من هذا القانون

\*(بند ٢٧٣)\*

يحضر وكيل الملك العمومي في المحاورات ويطلب ترتيب الجزاء ويكون حاضرا عند اصدار الحكم راجع بند ٢٧٦ وما بعده وبند ٢٩٩ من هذا القانون

\*(بند ٢٧٤)\*

يسوغ لو وكيل الملك العمومي من يادى رايه أو بأمر ناظر ديوان العدالة والمحاكم أن ينيط وكيل الملك في الخصومة عنه في الجفخ التي بيده راجع بند ٢٧ وبند ٢٧١ وما بعده من هذا القانون

\*(بند ٢٧٥)\*

يستلم وكيل الملك العمومي أوراق تبليغات الجنائيات والتداعيات التي تعرض عليه مباشرة أمام المحكمة الكبرى أو من أحد مستغدي الميرى أو من أحد الأتقال ويقيده عنده في سجله ثم يبعث بها الى وكيل الملك راجع بند ٦٣ وما بعده من هذا القانون

\*(بند ٢٧٦)\*

يجوز للمحكمة وكيل الملك العمومي للذب عن القوانين تقرير التبريح في حق المذمى عليه بالجنائية وما يترتب على ثبوتها من العقوبات بما يرى فيه المصلحة العمومية وعلى المحكمة أن تشعره باستلامه ثم تتداول في شأنه راجع بند ٢٧٨ وبند ٤٠٨ من هذا القانون

\*(بند ٢٧٧)\*

يجب على وكيل الملك العمومي أن يضع امضاءه على تقاريره التبريرية ويقيدها كاتب المحكمة في محضره التقارير الحاملة شفاها في أثناء المحاورات ويضع وكيل الملك العمومي امضاءه عليها أيضا ويضع جميع الاسكام القطعية التي تصدر عن تلك التقارير كل من القاضي المقلد بالياسة فيها وكاتب المحكمة راجع بند ٣٣٠ وما بعده وبند ٣٧٢ من هذا القانون

\*(بند ٢٧٨)\*

إذا كانت المحكمة لا تجيب وكيل الملك العمومي الى ما يطلبه بتقاريره  
فلا يحصل التحقيق ولا للحكم توقيف ولا تعليق لكن له بعد قطع الحكم  
المرافعة الى المحكمة الفسخ عند الاقتضاء راجع بند ٢٧٦ وبند  
٤٠٨ من هذا القانون

\*(بند ٢٧٩)\*

جميع المأمورين بالضبطية الحاكمة وكذلك قضاة تحقيق الدعاوى  
الابتدائية يكون تحت ملاحظة وكيل الملك العمومي  
ويكون تحت ملاحظته أيضا جميع من ينشط رسميا ببعض الضبطيات  
والملاحظات حسب ما في بند ٩ من هذا القانون بالنسبة لوظائفه ولو  
كانوا من وطنين بوظائف ادارية وذلك في هذا الخصوص فقط راجع بند  
٥٧ وبند ٢٨٠ وما بعده وبند ٢٨٩ وما بعده من هذا  
القانون

\*(بند ٢٨٠)\*

ان حصل اهمال من المأمورين بالضبطية الحاكمة ومن قضاة التحقيق  
الابتدائية تبه عليهم وكيل الملك العمومي تنبيه ايقاظ وهذا التنبيه يقيد  
عنده في سجل مخصوص بذلك

\*(بند ٢٨١)\*

ان كان لأمرory الضبطية الحاكمة سابقة اهمال فلو وكيل الملك العمومي  
أن يبلغ المحكمة

ويطلبهم بأمر منها في خلو الشورى

فتأمرهم المحكمة بالالتفات الى ما يجب عليهم فيما بعده وتحكم عليهم بدفع  
المصاريف التي صرفت على اعلام طلب الحضور وعلى صورة الحكم ورسم  
الاشعار به راجع بند ٤٨٣ وما بعده من هذا القانون

\*(بند ٢٨٢)\*

تثبت سابقة الاهمال بعود الموظف اليه في أى قضية كانت قبل فراغ سنة  
بالابتداء من يوم قيد ايقاظه أول مرة في السجل راجع بند ٥٦ وما بعده  
من قانون الحدود والعقوبات



• (بند ٢٨٣) •

يجوز في جميع الاحوال التي يكون فيها وكلاء الملك والرؤساء مرخصين بتأدية وظائف الضبطية الحاكمة أو بوظيفة قضاء التحقيق بالتجسس الاستعاري الابتدائية أن يقيموا وكيل الملك أو قاضي تحقيق المدعى الابتدائية أو قاضي الخط ولو كان قاضي قسم الناحية المجاورة للمحل الذي وقعت فيه الجسعة وكلاء عنهم في تأدية تلك الوظائف التي من خصائص كل منهم ماعد اوظيفة الترخيص لهم بتصوير اعلام طلب جلب ذوي الشبهات واستيادتهم في الحبس وجدهم فلا فو كبل لهم فيها راجع بند ٣٢ وبند ٤٦ وبند ٣٠٤ وبند ٤٣١ من هذا القانون

(الفصل الثالث)

• (في وظائف وكيل الملك بمواد الجنايات) •

• (بند ٢٨٤) •

يقوم مقام وكيل الملك العمومي بمواد الجنايات المذكورة في بند ٢٥٣ بمحاكم الجنايات وكيل الملك اذا كانت هذه المحاكم الجنائية في مديرية تبت بها محكمة كبرى بدون أن يكون ذلك مانعاً لو كبل الملك العمومي عن التصورها كلها أراد ليؤدى في وظائفه بنفسه راجع بند ٣٨٨ من هذا القانون

• (بند ٢٨٥) •

يقيم نائب وكيل الملك العمومي المذكور آنفاً في بندر المديرية (تنبيه) قد استخنيابة وكلاء الملك في محاكم الجنايات عن الوكلاء العموميين وأحيل تأدية وظائفهم لوكلاء الملك في محاكم الاقسام فهم يؤدون هذه الوظائف في محاكم الجنايات بطريق الاصله بأنفسهم أو بنوابهم وأما وظيفة الملاحظة لاهل الضبطية الحاكمة بالمديرية فهي من وظائف وكلاء الملك العموميين مباشرة

• (بند ٢٨٦) •

اذا انعقدت مجالس محاكم الجنايات بمدينة غير بندر المديرية وجب أن

ينقل وكيل الملك اليها

\*(بند ٢٨٧)\*

يجب على وكيل الملك بمواد الجنايات أن يؤدى مأمورية التوكيل العموى  
فى تحقيق المواد التأديبية المستأنفة وفيما يلزم عند الحكم به اراجع بند ٢٠٢  
وبند ٢١٠ وبند ٢٨٥ من هذا القانون  
وفى الاحكام التى تصدر يصدورها

\*(بند ٢٨٨)\*

فان عرض لو كبل الملك عذره منعه مؤقتا عن أداء مأموريته قام مقامه  
وكيل الملك بمحكمة القسم يئدر المديرية راجع بند ٢٨٥ من هذا  
القانون

\*(بند ٢٨٩)\*

الموظفون بالضبطية الحاكمية فى جميع أجزاء المديرية تحت ملاحظة وكيل  
الملك راجع بند ٢٨٥ من هذا القانون

\*(بند ٢٩٠)\*

يجب على وكيل الملك أن يخبر وكيل الملك العموى فى كل ثلاثة أشهر مرة  
واحدة أو مرارا عند الاقتضاء بما يقع فى المديرية من الدعاوى والقضايا  
المتعلقة بمواد الجنايات ومواد التأديبات والضبطية راجع بند ٢٧ وبند  
٢٤٩ وبند ٢٧٤ وما بعدهما وبند ٥٦٥ من هذا القانون

## (الباب الثالث)

• (فى كيفية المحاكمات واقامة الدعاوى بمحكمة الجنايات) •

\*(بند ٢٩١)\*

متى حكم بعبء اسناد التهمة بالجناية الى المتهم وكانت القضية مما لا يحكم  
فيه بالمحكمة الجنائية بالحل الذى به المحكمة الكبرى وجب ارسال أوراق  
القضية بأمر وكيل الملك العموى فى ظرف أربع وعشرين ساعة الى  
محكمة القسم يئدر المديرية أو الى المحكمة التى تعين لذلك  
ويلزم فى جميع الاحوال أن الاوراق الدالة على ثبوت التهمة التى تجمع

وتحفظ في ورشة كتابة محكمة التحقيق أو ترسل الى باشكاتب المحكمة الكبرى ترسل في الاجل المحدد لذلك الى كاتب المحكمة الجنائية المال عليها أوراق القضية للحكم بموجبها راجع بند ١٢٣ وبند ٢١٧ وبند ٥٧٢ من هذا القانون

• (بند ٢٩٢) •

يعتبر ابتداء الاربع والعشرون ساعة من وقت الاشعار المحزر للمتهم بحكم الحالة دعواء على محكمة الجنائيات

فان كان المتهم محبوسا أرسل في هذا الاجل الى دار حبس الجنائيات بالصل الذي تنعقد فيه مجالس محاكم الجنائيات راجع بند ٥٧٢ من هذا القانون

• (بند ٢٩٣) •

في ظرف الاربع والعشرين ساعة تخلى بعد تسليم الاوراق لكاتب المحكمة وتوصيل المتهم الى دار حبس الجنائيات يستجوبه رئيس محكمة الجنائيات أو القاضى الذى ينوب عنه في وظيفة بتوكيله راجع بند ٢٦٦ وبند ٥٦٢ من هذا القانون

• (بند ٢٩٤) •

يستجوب المتهم من المستشار المحامى الذى ينتخبه لمساعدته في المدافعة عن نفسه فان تأخر عن ذلك عينه القاضى فوراً مستشارا محاميا والا كان جميع العمل لاغيا فان انتخب المتهم مستشارا محاميا بعد تعيين القاضى له من طرفه محاميا فتعين القاضى يكون لاغيا ولا يكون العمل كذلك راجع بند ٤٠٨ وبند ٤٦٨ وبند ٥٧٢ من هذا القانون

• (بند ٢٩٥) •

لا يجوز للمتهم أن ينتخب مستشارا محاميا بنفسه ولا يعينه القاضى له الا ان كان متخباً من المحامين أو المأذونين المقيدين بالمحكمة الكبرى أو بالمحاكم التى فى دائرتهم اما لم يحصل المتهم من رئيس محكمة الجنائيات على كونه يأخذ مستشارا محاميا من أقاربه أو من أصدقائه

• (بند ٢٩٦) •

ينبه القاضى على المتهم انه ان كان له وجه في طلب نقض شئ مما سبق تحقيقه

في الدعوى فله أن يعلنه في الايام الخمسة التالية للتبنيه اذ لا يقبل منه طلب  
للقضاء بعد فواتها ويعتبر تنفيذ ما في هذا البند والبندين السابقين عليه  
بمحرر تقرير بمضيه المتهم والقاضي وكتب المجلس فان امتنع المتهم من وضع  
امضائه او كان لا يعرف الكتابة تبنيه على ذلك في هذا التقرير راجع بند  
٢٦١ وبند ٢٩٩ وما بعده وبند ٥٧٢ من هذا القانون

\*(بند ٢٩٧)\*

اذا لم يحصل تبنيه للمتهم حسبما في البند السابق فلا يفوت طلب ابطال الحكم  
بسكوته بل لا تزال حقوقه في ذلك محفوظة وله أن يطلبها ولو بعد صدور  
القرار القطعي راجع بند ٢٦١ من هذا القانون

\*(بند ٢٩٨)\*

يجب على وكيل الملك العمومي أن يعلن ما عنده من طلب الالفاء في ظرف  
الخمسة أيام المذكورة من تاريخ الاستجواب والاستنطاق والا فلا يسمع قوله  
بل يسقط حقه في ذلك حسبما في بند ٢٩٦ راجع بند ٢٩٣ من هذا القانون

\*(بند ٢٩٩)\*

لا يجوز طلب الغاء الحكم من المتهم أو من وكيل الملك الا ان كان موضوعه  
احالة القضية على محكمة كبرى وفي الاحوال الاربع الآتية وهي  
أولاً ان كانت الدعوى ليست من خصائص المحكمة التي حلفتها وحكمت  
فيها

ثانياً ان كانت الواقعة ليست جنائية بنص القانون

ثالثاً ان لم يحصل استماع رأي وكيل الملك (أو من ينوب عنه) في شأن  
الدعوى المذكورة

رابعاً ان لم يصدر الحكم من تمام عدة القضاة المشروط حضورهم جميعاً  
بنص القانون راجع بند ٢٣٤ وبند ٢٦٢ وبند ٤٠٨ وبند  
٤١٦ وبند ٥٧٠ من هذا القانون

\*(بند ٣٠٠)\*

ما يهتبه المتهم ووكيل الملك من اعلان طلب الالفاء يعطى لباشكاتب المحكمة  
المذكورة فأول ما يصل اليه باشكاتب المحكمة المذكورة يرسل وكيل الملك

العمومي بالمحكمة الكبرى ضرورة القرار الموكيل الملك العمومي بمحكمة  
القسخ لتقطع الحكم فيها راجع بنيد ٢٩٦ وما بعده بنيد ٤٢٣  
وما بعده من هذا القانون

\*(بند ٣٠١)\*

يستقر التحقيق ولومع طلب الالتقاء الى أن تنتهي المحاورات فان حصل الطلب  
بعد استيفاء الرسوم وفراغ الاجل المحددين حسبما في بند ٢٩٦ افتتحت  
المحاورات ويصدر الحكم ولا يحال طلب الالتقاء ولا الواجهة التي ينبغي ذلك  
الطلب عليها على محكمة القسخ الابعده قطع الحكم فيها من محكمة الجنائيات  
ويجوز مجرى ذلك كل استئناف حاصل في أي قضية اما بعد فراغ الاجل  
المعلوم واما في أثناء هذا الاجل بعد تشكيل جمعية العدول بالقرعة

\*(بند ٣٠٢)\*

يجوز للامستشار الهامى المخابرة مع المتهم بعد الاستجواب والاستنطاق من  
رئيس المحكمة أو القاضى للمتهم  
ويجوز له أيضا أن يطلع على جميع أوراق القضية بدون خروج بها عن المجلس  
ولا تعطيل للتحقيق راجع بند ٢٩٤ وبند ٥٧٢ من هذا القانون

\*(بند ٣٠٣)\*

ان وجد شهود آخر لتأدية الشهود وكانوا مقيمين خارج البلد الذى يتعقد  
فيه مجلس محكمة الجنائيات جازل رئيس هذا المجلس أو للقاضى القائم مقامه  
أن ينيط بحمل شهاداتهم قاضى تحقيق الدعاوى الابتدائية بالقسم الذى  
يكونون مقيمين به أو قاضى تحقيق قسم آخر وله هذا القاضى بعد استماع  
شهادات هؤلاء الشهود أن يعث بهم مظاروفة محتومة الى كاتب المحكمة  
الذى يؤدى وظيفة كاتب في مجلس الجنائيات راجع بند ٨٣ وما بعده  
بنيد ٢٨٣ وبند ٣٢٤ وبند ٤٣١ وبند ٥٧٢ من هذا القانون

\*(بند ٣٠٤)\*

الشهود الذين لم يحضروا ولا بطالب رئيس المحكمة أو القاضى الذى  
عينه لاقبام مقامه ولم يثبتوا أنهم امتنعوا عن الحضور بعد رصيح أو أبوا  
أن يؤدوا شهاداتهم يحكم عليهم بمحكمة الجنائيات ويعاقبون بما تقر في

بند ٨٠

• (بند ٣٠٠) •

يجوز لشاري المتهمين المتوكلين عنهم في المخابرات أن يستنسخوا على طرقتهم صورة أوراق الدعوى التي تراهي لهم أنهم نافعة للمدافعة عن موكلهم

ولا يعطى مجانا للمتهمين بتهمة واحدة في جميع الاحوال مهما كان عددهم غير صورة واحدة من التقارير المستقلة على ثبوت الجثة وعلى شهادة الشهود المكتوبة

ويجب على رؤساء المحاكم والقضاة ووكلاء العجوم أن يلتفتوا الى مضمون هذا البند راجع بند ٣٠٢ وبند ٣٧٦ من هذا القانون

• (بند ٣٠٦) •

اذا كان لو كيل الملك العموى أو للمتهم أسباب تستوجب طلب عدم تحويل القضية على أول جمعية للعدول قدم كل منهم الرئيس محكمة الجنايات عرضا يطلب فيه تطويل الاجل فان كان طلب تطويل الاجل في محله صدر به أمر رئيس المحكمة كما انه يجوز له تطويل الاجل أيضا من بادى رأيه

• (بند ٣٠٧) •

اذا حتر في ارتكاب في جنحة واحدة عدة تقارير تفيد صحة اسناد التهمة الى عدة متهمين جازو كيل الملك العموى أن يطلب الجمع بينها في تقرير واحد ورئيس المحكمة أن يأمر بذلك رسما من بادى رأيه راجع بند ٢٢٦ وما بعده وبند ٧٢ من هذا القانون

• (بند ٣٠٨) •

اذا اشغل تقرير صحة اسناد التهمة على عدة جنح غير متجانسة جازو كيل الملك العموى أن يطلب عدم تعجيل الحكم في الحال الراضة على المتهمين مرة واحدة بل يطلب الحكم على حسب اختلاف الجنح بتقديم ما يلزم تقديمه من جنحة واحدة أو أكثر في آن واحد

ولرئيس المحكمة أن يأمر بذلك رسما بدون التماس من وكيل الملك راجع بند ٢٢٧ وبند ٧٢ من هذا القانون

• (بند ٢٠٩) •

مقضى انعقاد المجلس في اليوم المعين لاقتراح مجالس محاكم الجنايات جلس  
اثنا عشر عدلا بوقوع القرعة عليهم على كراسي بالبعد عن الناس وعن  
الاخصام والشهود بمواجهة الكرسي المعد للجلس المتهم راجع بند  
٢٨١ وما بعده ويند ٢٩٢ من هذا القانون

## (الباب الرابع)

• (في كيفية النظر في القضايا بمجلس الجنايات والحكم فيها وتنقيده) •

## (الفصل الاول)

• (في كيفية النظر في القضايا) •

• (بند ٣١٠) •

يحضر المتهم بدون تضييق عليه انما يكون مصحوبا بمختفرا لا اجل منعه من  
الفرار ومقضى وصل الى رئيس المحكمة سألته الرئيس عن اسمه واقبه وعمره  
وسرقته وموطنه ومحل ولادته

• (بند ٣١١) •

ينبه رئيس المحكمة على متقار المتهم الهامى عنه أن لا يعدل عن واجب  
ذمته وأن لا ينطق بشئ يخالف لأصول المراجعة وان يتكلم برفق ولين  
وحشمة ووقار راجع بند ٢٩٤ وما بعده وبند ٣١٩ وبند ٣٢٥  
وبند ٤٦٨ من هذا القانون وبند ٤٧٧ من قانون الحدود  
والعقوبات

• (بند ٣١٢) •

يتلوا رئيس المحكمة على العدول وهم قائمون معه مقام الادب هذه  
المقالة وهي

احلوا واعادوا الخالق والخلق على أن تعنوا النظر في التهم التي رعى  
بها فلان وأن لاتضرر وامنافع المتهم ولا بمنافع الجمعية التي اتهمته وأن  
لاتخطاوا أحدا الا بعد تحوير تقريركم وأن لاتحملكم البغضاء والنفس

الامارة بالسوء على ظله ولا الرهبة منه ولا الرغبة فيه على الاتصاف له  
والاخذ بناصره بالحق بل أن يحكمونا على نفس التهمات وأوجه المدافعة  
بما نرضاه منكم ونعزى ثقتكم مع عدم التقرض والتعامل بل بما يليق  
بالحر المستقيم من العدل والنبات

ثم يدور رئيس المحكمة كل عدل من العدول على حدته باسمه فيحييه بغيره  
اليه ويقول أحلف على ذلك بارأى عيني فبدون اجراء هذه الرسوم يكون  
الحكم باطلا راجع بند ٤٠٨ من هذا القانون

\*(بند ٣١٣)\*

فيه ورئيس المحكمة على المتهم عقب ذلك بأن يكون مستيقظا ملة فتا لكل  
ما تلى عليه ويسمعه

ويأمر كاتب المحكمة بتلاوة حكم المحكمة الكبرى المشتغل على الاحالة  
على محكمة الجنايات وتقرر برحمته اسناد التهمة فعند ذلك يجهر هذا الكاتب  
بالتلاوة بصوت عال

\*(بند ٣١٤)\*

على الرئيس بعد هذه التلاوة أن يذكر المتهم بجميع ما اشتمل عليه تقرير رخصة  
اسناد التهمة اليه ويقول له هاهي الخطة التي رمت بها وهما أنت ستسمع  
الادلة والبراهين التي أقيمت عليك في هذه القضية

\*(بند ٣١٥)\*

يعرض وكيل الملك العمومي موضوع التهمة ثم يحضر من الشهود القائمة  
مشتغلة على أسماء من يلزم سماع شهادتهم المستشهد بهم هم هوفي تقريره  
بالتجريح أو المذمى في الحقوق الشخصية أو المتهمة ويجهر كاتب المحكمة  
بتلاوة هذه القائمة

وتلك القائمة لا تكون مشغلة الا على الشهود الذين قد أفاد وكيل الملك  
العمومي أو المذمى في الحقوق الشخصية المتهم بأسمائهم وصناعتهم ومحل  
اقامتهم قبل النظر بالمجلس في شهادة الشهود بأربع وعشرين ساعة أو  
عرف المتهم وكيل الملك العمومي عنهم قبل النظر في شهادة الشهود أيضا  
بأربع وعشرين ساعة لا أقل وذلك مع مراعاة ما لرئيس المحكمة من



الحقوق في طلب احضار من استحسن حضوره من الشهود حسب ما هو مبين  
في بند ٢٦٩

وللمتهم ووكيل الملك العمومي حينئذ المدفع في سماع شهادة شاهد لم يتعين  
أو لم يذكر اسمه بمعلومية كافية في القائمة المعلنة والمحكمة أن تعطى القرار  
فوراً فيما يخص هذا المدفع راجع بند ٤٠٨ من هذا القانون

\*(بند ٣١٦)\*

بأمر رئيس المحكمة الشهود بالتوجه الى الرواق الذي تمين لهم بحيث  
لا يخرجون منه الا لأداء شهاداتهم وعليه أن يبذل عند الاقتضاء ما يلزم  
من الاحتراز في منع الشهود عن التواطؤ على ما يقال في شأن البضعة والمتم  
قبل أداء شهاداتهم راجع بند ٢٢٠ وبند ٣٢٦ وما بعده وبند  
٦١٠ وما بعده من هذا القانون

\*(بند ٣١٧)\*

يؤدي كل واحد من الشهود شهادته منفرداً عن سواء على موجب  
ما يرتبه عليه ووكيل الملك العمومي من التعاقب ويجب عليه قبل أداء  
شهادتهم أن يستعلمهم على سبأى والا كانت الاحكام لاغية فيحلفون أنهم  
لا ينحرفون عن الصدق ولا ينطقون الا بالحق وأن لا يكون في قلوبهم شيء من  
البغضاء والرهبة وعلى الرئيس أن يسألهم عن اسمائهم وألقابهم وأعمالهم  
وصنائعهم ومواطنهم ومحل اقامتهم وهل كانت لهم معرفة بالمتهم قبل أن  
تقع منه الجناية المذكورة في تقرير التهمة أم لا وهل هم من أقارب  
أو أصدقاء المدعى في الحقوق الشخصية أو المتهم أم لا ومن كان له قرابة بأحد  
منهم سألهم عن درجة قرابته ويسألهم أيضاً هل هم من خدم واحد منهم  
أم لا وبعد ذلك تؤدي الشهود شهاداتهم شفاهاً راجع بند ٧٩ وبند  
٣٢٢ وما بعده وبند ٣٣٢ وبند ٤٠٨ وبند ٤٧٧ وبند ٥١٠  
من هذا القانون وبند ٢٨ وبند ٤٢ وما بعده من قانون اقامة  
الدعوى والمحاكمات

\*(بند ٣١٨)\*

بأمر الرئيس كاتب المحكمة أن يقيد عنه الزادات والاختلافات

والتبانيات التي تقع في شهادة أي شاهد بالنسبة لما كان قد شهد به أولاً  
ولو كبل الملك العمومي والمتهم أن يطلبوا من رئيس المحكمة الأمر بقيد هذه  
الاختلافات والزبادات والتبانيات حكمه لا يقرر بصورة هذه الاختلافات  
والزبادات والتبانيات في ورقة راجع بند ٢٢٨ وبند ٢٧٢ وبند  
٥٧٤ من هذا القانون

• (بند ٢١٩) •

يسأل رئيس المحكمة الشاهد بعد كل شهادة هل جميع ما أبداه من الشهادة  
هو في حق هذا المتهم الحاضر بعينه أم لا ثم يسأل أيضاً المتهم هل عنده ما يرد  
به ما سمعه في حقه من الشهادة عليه أم لا

ولا يجوز قطع كلام الشاهد في أثناء تأدية شهادته انما يجوز أيضاً للمتهم  
أولاً تنساره المحامي أن يسأله بلسان رئيس المحكمة بعد أداء شهادته  
وأن يجرحه ويطلع في شهادته بجميع ما يعود دفعه على براءة ساحة المتهم  
راجع بند ٢٢٥ من هذا القانون وبند ٢٧٧ من قانون المحاكمات  
واقامة الدعاوى

ويجوز للرئيس أيضاً أن يسأل الشاهد من تلقاء نفسه والمتهم من جميع  
التوضيحات والاقتادات التي يترأى له أنها لازمة لظهار الحق  
ولكل من القضاة ووكيل الملك العمومي والعدول أن يسأل من ذلك أيضاً  
بعد الاستئذان في الكلام من رئيس المحكمة  
ولا يجوز لالمدعى في الحقوق الشخصية أن يسأل الشاهد ولا المتهم الا  
بواسطة رئيس المحكمة

• (بند ٢٢٠) •

يجب على كل شاهد أن يقيم في مجلس القضاة بعد أداء شهادته الى أن يدخل  
العدول في الخلوة لاعطاء تقريرهم مالم يأمر رئيس المحكمة بغير ذلك  
راجع بند ٢١٦ وبند ٢٢٦ وما بعده من هذا القانون

• (بند ٢٢١) •

بعد تأدية شهادة الشهود الذين هم من طرف كل من وكيل الملك العمومي  
والمدعى في الحقوق الشخصية يطلب المتهم سماع شهادة شهوده الذين

ذكرت أسماؤهم في القائمة أما بخصوص نفي ما روي به في تقرير التهمة  
وأما ما يعمده فيه من التماس والاستقامة وحسن السلوك  
وأعماله الطيب التي تحررت بناء على التماس المتهمين تدفع مصاريفها من  
طرفهم كما أنهم ملزمون بدفع مصاريف الطريق لمن يطلب من الشهود  
الامن تحرر لهم من الشهود الذين سماهم المتهم أعلام طلب بالحضور من  
طرف وكيل الملك العمومي بناء على ما تراه له من أنه يترتب على شهادتهم  
ظهور الحق في القضية

• (بند ٢٢٢) •

لا يجوز قبول شهادة هؤلاء الشهود وهم  
(أولاً) أبو المتهم وأمه وجدته وان علا وجدته وان علت ومن في درجاتهم  
من الحواشي فلا يشهدون له ولا لأحد من المشتركين معه في الجريمة وفي  
المحاورة

(ثانياً) ابنه وابنته وحفيده وحفيده وان سفلوا

(ثالثاً) الاخوة والاخوات

(رابعاً) الاصهار الذين يدلون في النسب الى أحد منهم

(خامساً) الزوج لزوجته أو الزوجة لزوجها ولو مطلقاً

(سادساً) المبلغون للجنحة الذين لهم بحسب الرسوم جعل على تبليغهم فلو

فرض أن أجد امن هؤلاء قد شهد ولم يحصل معارضة في سماع شهادته

من طرف وكيل الملك العمومي أو المذمى في الحقوق الشخصية أو أحد

المتهمين فلا يترتب عليها ابطال الحكم حيث لم يحصل بها دفع عن ذكر

راجع بند ١٥٦ وبند ٤٠٨ وبند ١٠ وما بعده وبند ٢٨ وبند

٤٢ وما بعده وبند ٣٧٨ من قانون المحاكمات

• (بند ٢٢٣) •

يجوز سماع شهادة المبلغين للجنح الذين لم يكن لهم بحسب الرسوم جعل على

تبليغهم لكنه يلزم اخبار جمعية العدول بأنهم مبالغون

• (بند ٢٢٤) •

نسمع في أثناء المحاورة شهادة الشهود المحضرين من طرف كل من وكيل

الملك العمومي والمتهم وان لم يكفوا في مبداء الامر قد اتوا شهداء اتهم  
بالكتابة ولم يصل اليهم اشعار بشرط أن تكون أسماء هؤلاء الشهود مقيمة  
في جميع الاحوال بقاعة الشهود المذكورة في بند ٢١٥ راجع بند ٧٢  
وما بعده من هذا القانون

\*(بند ٢٢٥)\*

لا تمكن الشهود المحضرون من طرف أى خصم من المكالمات مع بعضهم  
راجع بند ٣١٩ من هذا القانون

\*(بند ٢٢٦)\*

يجوز للمتهم أن يطلب بعد أداء شهادة الشهود اخراج من يعين أمهاتهم  
من مجلس القضاء وان يدخل واحد أو عدة منهم بهذا المجلس وتعاد شهادة  
كل واحد منهم مفردة أو كلهم عواجهة بعضهم  
ولو كبل الملك العمومي أن يطلب ذلك أيضا كما أنه يجوز لرئيس المجلس أن  
يأمر به رسميا راجع بند ٢٢٠ من هذا القانون

\*(بند ٢٢٧)\*

يجوز لرئيس المحكمة قبل سماع شهادة الشاهد أو في أثناءها أو بعدها أن  
يخرج واحدا أو عدة من المتهمين ويسئفهم من كل واحد منهم مفردة  
عن بعض أحوال من القضية ويستم في كونه لا يستمر على المحاورات من  
حيث هي الأبعد أن يفهم كل واحد منهم جميع ما يحصل في غيابه من قول  
غيره وجميع ما يستنبط من تلك الاستعلامات

\*(بند ٢٢٨)\*

يجوز في أثناء نظر القضية لكل من العدول ووكيل الملك العمومي  
والقضاة أن يقيدا وابطرافهم جميع ما يقرأ لهم أهميته مما يستنبط امام  
شهادة الشهود وامام المدافعة عن المتهم بشرط عدم قطع المحاورات راجع  
بند ٣١٨ من هذا القانون

\*(بند ٢٢٩)\*

رئيس المحكمة في أثناء الشهادات أو بعدها أن يطلع المتهم على جميع  
ما يتعلق بالجنحة من الاوراق المستند اليها وأن يفهمه أنه يجب بنفسه

ان كان له علم بها واعتراف وان يطلع أيضا الشهود على ما يتعلق بهم من السندات ان كان شيء يتعلق بهم من ذلك

• (بند ٣٣٠) •

اذا ظهر من المحاورات تزوير شهادة أحد الشهود جاز لرئيس المحكمة بناء على الطلب الحاصل امامه وكيل الملك العمومي أو من المدعى في الحقوق الشخصية أو من المتهم أو من تلقاء نفسه هذا الرئيس أن يجيب الشاهد المذكور فوراً وفيما عدا هذه الحالة يؤدى وكيل الملك العمومي في عمل تقريره وظائف الضبطية الحاكمية في شأن ذلك الشاهد كما يؤدى رئيس المحكمة الجنائية أيضاً أو أحد القضاة المأذونين من طرفه وظائف قضاة تحقيق الدعاوى الابتدائية

ثم ترسل أوراق القضية الى المحكمة الكبرى لتحكم فيها بصفة اسناد جنحة التزوير الى الشاهد المذكور راجع بند ٥٩ وما بعده وبند ٧١ وما بعده وبند ٢١٧ وبند ٤٤٥ وما بعده من هذا القانون وبند ٣٦١ من قانون الحدود والعقوبات

• (بند ٣٣١) •

يجوز في الحالة المذكورة في البند السابق لو كمل الملك العمومي أو للمدعى في الحقوق الشخصية أو للمتهم أن يطلب من المحكمة تأخير القضية بمجلس محكمة الجنايات الذي يشكل فيما بعده تأمر المحكمة بذلك بناء على طلب من ذكر كأن لها أن تأمر بذلك رسمياً من يادى رأيها

• (بند ٣٣٢) •

يجب على الرئيس في الحالة التي لا يتكلم فيها المتهم والشهود بلسان واحد أو بلغة واحدة أن يعين رسماً ترجماناً أحدهم وعشرون سنة لا أقل ويحافه أنه يترجمهم بالأمانة المقالات التي تكلم بها المتكلمون بلغات متنوعة والا كان الحكم باطلاً

ويجوز للمتهم ولو كمل الملك العمومي الطعن في الترجمان ومنعه بشرط بيان أسباب ذلك

ويكون الحكم في ذلك إيجاباً ونفيماً من خصائص المحكمة التي بها الدعوى

ولا يجوز أن ينتخب الترجمان من الشهود ولا من القضاة ولا من العدول  
ولورضى بذلك المتهم أو وكيل الملك العمومي والا كان الحكم لاغيا  
راجع بند ٣٨٣ وبند ٤٠٨ من هذا القانون .

• (بند ٣٣٣) •

إذا كان المتهم أخرس وكان أميا وجب على رئيس المحكمة أن يعينه ترجمانا  
من يكون أكثر مخالطة معه وأقوى اعتيادا على فهم اشاراته  
وبهذه المثابة يعين ترجمانا للشاهد الأخرس وباقي الأحكام المقررة في البند  
السابق تجرى كما هي

فإن كان كل من المتهم والشاهد أخرس ولم يكن أميا وجه اليه كاتب  
المحكمة للاستعانة بالمحوظات اللازمة بالكتابة فيجيب عن ذلك بالكتابة  
ويتلو كاتب المحكمة ما كتبه المدعى أو الشاهد سؤالا وجوابا

• (بند ٣٣٤) •

يعين رئيس المحكمة أول من يشرع معه في المحاورات والمجادلات من  
المتهمين مبتدئا بالمتهم الأصلي إن كان هناك منهم أصلي موضوع للتهمة  
ثم يعمل محاوراة خصوصية مع باقي المتهمين

• (بند ٣٣٥) •

وبعد أداء شهادة الشهود وسماع ماجزت اليه من الاستفسارات يسمع المدعى  
في الحقوق الشخصية ووكيل الملك العمومي ويوضحان الاوجه المعضدة  
للتهمة

وتسوغ مجاوبة المتهم أو مستشاره المحامي عن كلام المدعى ووكيل الملك  
وللمدعى في الحقوق الشخصية ووكيل الملك العمومي مناقضة ذلك انما يشترط  
أن يكون الجواب الأخير صادرا من المتهم أو مستشاره المحامي

ثم يعلن رئيس المحكمة أن المحاورات قد انتهت راجع بند ٢٩٤ وما بعده  
بند ٣١١ وما بعده وبند ٤٦٨ من هذا القانون

• (بند ٣٣٦) •

يبدى رئيس المحكمة مآل القضية

ويبين للعدول الأدلة الأصلية التي تثبت صحة اسناد التهمة للمتهم أو نفيها عنه

بعض بين لهم ماله من البراهين وما عليه ويذكرهم بما يجب عليهم تأديته من  
الوظائف ثم يوجه الاستدلال بالمناسبة الآتية في البند الآتي

\*(بند ٢٣٧)\*

كيفية توجيهِ السؤال المستنبط من تقرير اسناد التهمة هي أن يقال  
هل ثبت ان المتهم ارتكب جناية قتل أو سرقة أو غير ذلك فيذكر الجنايات  
التي اتهم بها بالصور والمذكورة في ما ك تقرير صحة اسناد التهمة اليه راجع  
بند ٢٤٥ وما بعده وبند ٢٧٩ من هذا القانون

\*(بند ٢٣٨)\*

إذا استنبط من المحاورات قرينة حال واحدة أو عدة قرائن دالة على  
على جسامه التهمة ولم تكن مذكورة في تقرير صحة اسنادها واجب على  
رئيس المحكمة أن يسأل العدول سؤالاً آخر فيقول  
هل ارتكب المتهم الجنايات في حالة كذا وكذا أم لا راجع بند ٢٤٥ وما  
بعده وبند ٢٧٩ من هذا القانون

\*(بند ٢٣٩)\*

إذا أبدى المتهم عذراً من الاعذار الصحيحة التي تقبل قانوناً جازاً للرئيس أن  
يوجه للعدول سؤالاً بدونه يكون الحكم على المتهم لا غيباً بأن يقول  
هل واقعة كذا المعتذر بها المتهم مائة أم لا راجع بند ٢٤٦ وبند  
٢٦٧ وبند ٦٥ وبند ٢٢١ وما بعده وبند ٢٢٦ من قانون  
الحدود والجنايات

\*(بند ٢٤٠)\*

إذا كان سن المتهم دون ست عشرة سنة وجه رئيس الجمعية للعدول سؤالاً  
وبدونه يكون الحكم عليه باطلاً وهو  
هل كان المتهم عند ارتكاب الذنب عمزاً له وعالم بأنه ذنب أم لا راجع بند  
٢٤٦ من هذا القانون وبند ٦٦ وما بعده من قانون الحدود  
والعقوبات

\*(بند ٢٤١)\*

يجب على رئيس المحكمة في كل من مواد الجنايات بل وفيما إذا كان للمتهم

سابقة أن يخبر جمعية العدول بعد توجيهِ الاسئلة الناشئة عن تقرير صحة اسناد التهمة والمحاورات أنه يجب عليهم متى رأوا قرائن أحوال دالة على تخفيف الجزاء لواحد أو لاكثر من المتهمين أن يبينوها ويقولوا برأى الاكثر انه يوجد قرائن أحوال توجب تخفيف جزاء المتهم ثم يسلم رئيس المحكمة الاسئلة المذكورة بالكتابة لرئيس العدول ويرفق بها تقرير صحة اسناد التهمة والتقرير التي تثبتها وباقي سندات القضية الخارجة عن شهادات الشهود والمقررة بالكتابة ثم ينفذ رئيس المحكمة على العدول بالمشاورة أي بأن يكون رأى كل واحد منهم بالكتابة سرا وهذا لا يأمر بإخراج المتهم من المجلس راجع بنسب ٣٤٤ وبند ٣٥١ وما بعده من هذا القانون

\*(بند ٣٤٢)\*

متى توجهت الاسئلة وسلمت للعدول توجهوا الى المحلل المخصوص لهم للمداولة فيها

ويكون رئيسهم هو أول عدل خرجت عليه الفرعة عند انتخابهم أو من يختارونه منهم لارئاسة عليهم برضائه

ويجب على رئيس العدول قبل الشروع في المداولة أن يتلو عليهم المقالة الاتية التي لا بد من تعليق صورة منها مكتوبة بحروف غليظة واضحة على حائط أظھر مكان من محلهـم

وصورة هذه المقالة التنبيهية هي ان القانون لا يقضى بمسؤولية كـم ايها العدول عن بيان الالوجه التي تثبت بها واعتمدتم عليهم ولا يلزمكم باتباع أصولها يعلم اعمقاد البرهان وكفايته انما يدعوكم الى كونكم تستفهمون من ذمتكم وان تستشيروا قبلو بكم بالسكون والنشوع وتبحثون بالصداقة القامة وحسن الاستقامة عما يؤثر على عقولكم من البراهين القائمة على المتهم ومن اوجه المدافعة عنه ولم يأمركم القانون باعتماد أى قضية ثابتة من شهادة الشهود وأخذها قضية مسلمة مهما بلغ عددهم كما لا يأمركم أيضا بعدم الاعتماد على ثبوت البرهان الا اذا كان مأخوذا على وجه كاف من التقرير او من السندات او من شهادة الشهود أو من عدة قرائن الاحوال فلا يكلّفكم من الحقوق والواجبات



## الاجم هذا السؤال

وهو هل أنتم في القضية على يقين أم لا

وما ينبغي التنبيه عليه هو أن تكون مداولة بينكم أيها العدول قاصرة على ما في تقرير صحة اسناد التهمة وأن تكون هممكم توجه بالخصوص الى ما يتألف هذا التقرير منه ويتعلق به من الوقائع وليس لكم أن تتأملوا فيما يترتب على تقريركم من عقاب المتهم وأن تدبروا في عواقبه لأنكم ان نظرتم لذلك كنستم مقصرين عما يجب عليكم اذ ليس الغرض من مأموريتهكم تتبع ما قول اليه الجحج ولا المعاقبة عليه وانما الغرض منها أنكم دعيت لتنظروا هل المتهم مرتكب للجناية التي رعى بها أم لا

\*(بند ٣٤٣)\*

لا يجوز للعدول أن يخرجوا من المحل المعد لهم الا بعد تحرير تقريرهم ولا يسوغ لاحد الدخول فيه مدة مداولتهم بأي سبب من الاسباب الا باذن من رئيس المحكمة بالكتابة

ويجب على الرئيس أن يأمر ضابط العسس صاحب النوبة امر اخصوصيا بالكتابة بالتصفظ على أبواب مجلسهم ويذكر في هذا الامر اسم ضابط العسس المذكور ووظيفته

ويجوز للمحكمة أن تحكم على العدل المخالف الخارج جزاء له بدفع غرامة قدرها خمسةائة قرينك لا أكثر وتحكم ايضا على كل مخالف للامر بالدخول اومة قصر من تنفيذه بالحاجب بحبس أربع وعشرين ساعة راجع بند ٣٥٣ من هذا القانون

\*(بند ٣٤٤)\*

تشتغل العدول بالمداولة في الواقعة الاصليّة ثم في كل واحدة من أحوالها راجع بند ٣٤٣ وبند ٣٥٣ وما بعده من هذا القانون

\*(بند ٣٤٥)\*

يتولّى رئيس العدول عليهم بالتعاقب جميع الاسئلة الموجهة خسمها هو في بند ٣٣٦ ثم يبدى كل منهم رأيه سر بالكتابة على الواقعة الاصليّة وعلى ما تراهى لهم من قرائن الاحوال الدالة على تجسيم الجزاء أو على تنقيفه

## \* (بند ٣٤٦) \*

يجرى العمل بهذه المثابة مع ابداء الرأى من ابداء كتابة في الاستئالة  
الموجهة حسبما هو منصوص عليه في الاحوال المقررة في بندي ٣٣٩  
و ٣٤٠

## \* (بند ٣٤٧) \*

قرار العدول فيما يتعلق باستناد ثبوت الجسعة وبقرائن الاحوال الدالة على  
تخفيف الجزاء يؤخذ بأكثرية الآراء ولا بد من التصريح بالاكثرية في  
تقريرهم لكن لا حاجة في ذلك الى بيان عدد الآراء فان ترك شي من تلك  
الرسوم كان الحكم لاغيا

## \* (بند ٣٤٨) \*

بعد انتهاء المداولة بين العدول يعودون الى مجلس القضاء ويجلس كل منهم  
في مكانه

ثم يسألهم الرئيس عن نتيجة مداولتهم فيقوم كبيرهم على قدميه واضعا يده  
على قلبه ويقول بما ادين الله به واخلص ذمتي وناموسى وبشهادته على  
جميع خلفه أن قرار العدول هو نعم ثبت ارتكاب المتهم أو لا لم يثبت ارتكاب  
المتهم

## \* (بند ٣٤٩) \*

يمضى قرار العدول رتبهم ويسلمه الرئيس محكمة الجنابات بحضور  
العدول  
فيضيه الرئيس المذكور ويأمر كاتب المحكمة بوضع امضائه عليه أيضا  
فيفعل

## \* (بند ٣٥٠) \*

لا يحال قرار العدول بأى وجه كان الى محكمة لتستظر فيه راجع بند ٣٥٢  
وبند ٤٠٨ وما بعده من هذا القانون وبند ١٨١ وما بعده من  
قانون الحدود والعقوبات

## \* (بند ٣٥١) \*

منسوخ

\*(بند ٣٥٢)\*

إذا ثبت الارتكاب على المتهم وتحقق لدى محكمة الجنايات برأى أعضائها جميعاً أن العدول ولوراعوا الرسوم الظاهرة إلا أنهم قد أخطأوا في موضوع البينة وجب عليها تأخير الحكم وحالة الدعوى على اقتناع المجلس التالى لتظلم معرفة عدول أو لا يدخل فيهم أحد من العدول السابقين الذين تحررتهم القرار الموقوف

ولا وجه لاحد في طلب تعليق القرار المذكور بل يشترط فيه أن يكون من بادى رأى أعضاء المحكمة عقب صدور من العدول جهاراً وبعد اقتناع المتهم لافى حالة ما اذا لم تثبت عليه الجناية أصلاً فلا يجوز للمحكمة تعليق قرار العدول في هذه الحالة

ولا يسوغ للمحكمة بعد قرار العدول المستجدين أن تأخر به تعليق القرار الصادر منهم ولو كان القرار الثانى مطابقاً للاول راجع بند ٣٥٠ من هذا القانون وبند ٨١ وما بعده من قانون الحدود والعقوبات

\*(بند ٣٥٣)\*

يجب بمجرد الشروع في نظر القضية والمداولات الاسقرار عليهم ما بلا انقطاع ولا تبليغ أحد من الخارج الى أن يتم قرار العدول ولا يجوز للرئيس أن يوقف عملية النظر والمداولات الى الاوقات اللازمة لاستراحة القضاة والعدول والشهود والمتهمين راجع بند ٣٤٣ من هذا القانون

\*(بند ٣٥٤)\*

ان طلب أحد الشهود ولم يحضر جاز للمحكمة بناء على التماس وكيل المالك العموى وقبل الاقتناع في المداولات بشهادة الشاهد الاول المقيد في قائمة الشهود حالة القضية على أول مجلس محكمة جنايات يتعقد فيما بعد راجع بند ٥٧٩ من هذا القانون

\*(بند ٣٥٥)\*

إذا أحيلت القضية على المجلس التالى بسبب عدم حضور الشاهد المطلوب كان هذا الشاهد ملزوماً بدفع مصاريف كل من اعلام الطلب المحتررة بالحضور لباقي الشهود وما يتعلق بهم من الاوراق ومصاريف سفرهم وغير

ذلك مما يلزم لتحقيق القضية وبعبارة على الشاهد المذكور ان قصر عن تأدية ذلك ويجبس بناء على التماس وكيل الملك العمومي وبذلك في نص القرار الذي تحال به المحاورات على الجلس التالي ويؤمر في هذا القرار زيادة على ذلك بجلب هذا الشاهد مراعاة بالقوة الجبرية وتعميله امام المحكمة لئلا يشهد به فيها ومع ذلك يحكم في جميع الاحوال على الشاهد الذي يقصر في الحضور او يتنصع من الحلف او عن ادائه شهادته بالجزء المذكور في بند ٨٠ راجع بند ٥٧٩ من هذا القانون

\*(بند ٣٥٦)\*

لشاهد حق الدفع فيما يحكم عليه به في الايام العشرة الماضية من تاريخ وصول الاشعار اليه أو الى موطنه بزيادة تخصيص يوم واحد لكل مسافة مقداره بعد ما عن المحكمة التي يطلب اليها شخصون ألف متر فان أثبت أنه امتنع عن الحضور بعذر صحيح أو أن ما حكم عليه به زيادة عن المقنن قبل منه الدفع

## (الفصل الثاني)

\*(في اصدار الحكم وتنفيذه)\*

\*(بند ٣٥٧)\*

بأمر الرئيس باحضار المتهم وبتلو كاتب المحكمة بحضوره تقرير العدول

\*(بند ٣٥٨)\*

اذا اتضح أن المتهم غير مرتكب قضى الرئيس ببراءته من التهمة وأمر بالإفراج عنه ان لم يكن محبوسا بسبب آخر

ثم تحكم المحكمة في التضييعات المطلوبة لكل من الطرفين بعد ابداء الخصمين ما عندهما من أوجه المناقضة والمعاماة وسماع كلام وكيل الملك العمومي راجع بند ٣٦٦ وبند ٥٨٤ وما بعده من هذا القانون وبند ١٠ وبند ٢٦ وبند ٥١ وما بعده وبند ٧٣ من قانون الحدود والعقوبات

ومع ذلك يجوز للمحكمة أن تعين أن استصوبت ذلك أحد القضاة لسماع الخصمين والاطلاع على أوراق القضية وتلخيص ما لها وتعرضه على المجلس ويجوز لهذا المجلس سماع ابداء ما يلزم من ملحوظات الخصمين وسماع وكيل الملك مرة أخرى

ويجوز أيضا للمتهم متى ثبتت براءته أن يطلب تضميناته من الذين ساءوا به افكارا وبهتاناً ولا وجه له في طلب ذلك من الأحكام والقضاة في مقابلة ما أبدوه في شأنه من الآراء المتعلقة بالجنح المرمى بها مما خطر ببالهم أنهم على حقيقة ما أبدوه منها حسب مقتضى وظائفيهم إلا أنه لا مانع من الخصخصة معهم في حقوق شخصية وقعت منهم في حقه راجع بند ٣٥٩ وما بعده من هذا القانون وبند ٣٦٧ وما بعده من قانون الحدود والعقوبات ويجب على وكيل الملك العمومي بناء على التماس المتهم أن يعرفه بالمخالفين الذين ساءوا به واقترعوا عليه

• (بند ٣٥٩) •

تحال على محكمة الجنايات طلبات التضمينات التي يطلبها المتهم من المبلغين الذين ساءوا به ومن المدعى في الحقوق الشخصية أو التضمينات التي يطلبها المدعى من المتهم أو من المحكوم عليه ويجب على المدعى في الحقوق الشخصية أن يطلب ماله من التضمينات قبل الحكم والا فلا يسمع منه دعوى ذلك بعده

ويجب أيضا على المتهم أن يطلبها قبل الحكم عن سعي به أن كان يعرفه فان لم يعرفه إلا بعد الحكم وقبل انتهاء المجلس وجب عليه أن يعرض طلبه على محكمة الجنايات والاسقط حقه فان عرف الساعي به بعد قفل المجلس عرض طلبه على المحكمة المعتادة المنوطة بالنظر في دعاوى الحقوق الشخصية

وأما من كان غير داخل في الخصومة وله حق على آخر فله أن يرفع دعواه إلى المحكمة المعتادة المنوطة بالنظر في دعاوى الحقوق الشخصية راجع بند

٦٣ وبند ٦٦ وما بعده من هذا القانون

• (بند ٣٦٠) •

من رمى بتهمة وبرئت ساحتها منها براءة معتبرة لا يجوز التداوى عليه

بخصوصها راجع بند ٢٥٨ وبند ٤٠٨ وبند ٥٨٦ من هذا القانون

• (بند ٢٦١) •

اذا ظهرت في أثناء المحاورات من الاوراق او من شهادات الشهود على المتهم تهمة أخرى وجب على الرئيس بعد صدور الحكم ببراءة ساحته من التهمة الاولى أن يأمر بإقامة الدعوى عليه في الواقعة الثانية باحالة تحقيق قضيته على قاضى تحقيق الدعوى الابتدائية بالقسم الذى فيه المحكمة فيبعثه بعلم طلب حضوره اليه أو مع مخصوص حسبما في بند ٩١ بل بخطاب حبس اذا ظهر مبطالا لى التحقيق ولم يحج الى تحقيق جديد ولا يتخذ هذا الحكم الا في حالة ما اذا اشترط وكيل الملك قبل ختام المحاورات تباع المتهم بإقامة الدعوى راجع بند ٣٨٥ من هذا القانون

• (بند ٢٦٢) •

اذا ظهر ارتكاب المتهم للجناية طلب وكيل الملك العمومى من المحكمة عقابه بما يلائم جنحته بنص القوانين واستدعى المدعى فى الحقوق الشخصية أيضا استرداد حقوقه وجبر خساراته راجع بند ٣٥٩ من هذا القانون

• (بند ٢٦٣) •

على رئيس المحكمة أن يسأل المتهم هلبقى عنده شئ يسديه للدفاعه عن نفسه أولا

وليس للمتهم أو استشاره المحامى أن يدافع بإبطال التهمة من أصلها وانما له أن يقول انها ليست من المنهى عنه أو ليست معدودة من الجنح أو انها جنحة لا تستوجب الجزاء بالعقوبة التى طلبها وكيل الملك العمومى أولا تستلزم طلب القدر الذى ادعى عليه من تضمينات المدعى فى الحقوق الشخصية وان ما طلبه هذا المدعى من ذلك كله زائد على ما يستحقه

• (بند ٢٦٤) •

تتكم المحكمة بمسألة المتهم ان كانت التهمة التى ثبتت عليه ليست

ممنوعة بقانون من قوانين الجنائيات والحدود وراجع بند ٢٢٩ وبند ٣٥٨ وبند ٣٦٦ وبند ٤١٠ وبند ٤٢٩ من هذا القانون

**\* (بند ٣٦٥) \***

ان كانت هذه التهمة ممنوعة حكمت المحكمة بترتيب الجزاء الملازم لها بنص القانون ولو تبين بمقتضى المحاورات أن الحكم فيها ليس من خصائص محكمة الجنائيات فإن ثبت على المتهم عتة جنائيات أو جرح حكم عليه بأشدها عقابا بنص القوانين وراجع بند ١٩٢ وبند ٣٧٥ من هذا القانون

**\* (بند ٣٦٦) \***

اذا سوع المتهم أو برئت ساحتة أو حكم عليه بعقاب حكمت المحكمة أيضا في التضييمات التي يستحقها منه المدعى في الحقوق الشخصية المتضررة أو يستحقها المدعى عليه ولا بد من تقديرها في صلب الحكم أو تعيين أحد القضاة لسماع الخصمين والاطلاع على أوراق القضية فيلخص ما لها حسبما ذكر في بند ٣٥٨

وتحكم المحكمة أيضا باسترداد الأشياء المأخوذة الى مالكها أو ائتمن في حالة الحكم عليه لا يحصل استرداد تلك الأشياء الى مالكها الا اذا ثبت المالك فوات الأجل المحددة للمحكوم عليه بالتظالم لمحكمة النقض والابرام أو كانت انتهت القضية بهذه المحكمة ان كان قد حصل منه تظلم في الحكم وراجع بند ٣٥٩ وبند ٤١٢ وبند ٥٨٤ وما بعده من هذا القانون وبند ١٠ وبند ٥١ وبند ٧٣ من قانون الحدود والعقوبات

**\* (بند ٣٦٧) \***

اذا ظهر للمتهم عذر مقبول في ارتكاب الجريمة حكمت المحكمة عليه بما هو منصوص في قانون الحدود والعقوبات وراجع بند ٣٣٩ من هذا القانون وبند ٦٣ وبند ٢٢١ وبند ٣٢٦ من قانون الحدود والعقوبات

**\* (بند ٣٦٨) \***

من حكم عليه من المتهمين أو من المدعين في الحقوق الشخصية ولم يظهروه

حق في دعواه ألزم بدفع المصاريف للقائمة وكومة والغريم  
ومن لم يحكم عليه بجمعية العدل من المدعين في دعاوى الحقوق الشخصية  
بأنه لا حق له لا يلزم بدفع المصاريف مطلقا بحيث لو دفع منها شيئا مقدما ردت  
اليه عملا باللائحة المنشورة في ١٨ يولييه سنة ١٨١١ - بحجة راجع  
بند ٦٦ وبند ١٢٦ وبند ١٩٤ وبند ٢١١ وبند ٤٧٨ من هذا  
القانون وبند ١٢٠ من قانون المحاكمات وبند ٥٥ من قانون  
الحدود والعقوبات

• (بند ٢٦٩) •

يجب على القضاة أن يتداولوا ويدروا آراءهم بينهم سر اولهم في ذلك أن  
يحتلوا في خلوة المجلس الآن الحكم بصدور جهارا من الرئيس بحضور الناس  
والمتهم

وعلى الرئيس أن يتلو نص القانون الذي انبثق عليه هذا الحكم  
ويكتبه كاتب المحكمة ويذكر فيه نص القانون المطبق عليه فان لم  
يفعل ذلك ألزم بدفع غرامة قدرها مائة فرنك راجع بند ١١٩ من قانون  
المحاكمات وبند ١٩٣ وبند ١٩٥ وبند ٥٩٢ من هذا  
القانون

• (بند ٣٧٠) •

اذا صدر حكم من القضاة وجب عليهم امضاء مضبوطة والا ألزم كاتب المحكمة  
بدفع غرامة قدرها مائة فرنك بل وأقيمت عليه هو والقضاة الدعوى عند  
الاقضاء

ولا يجوز تأخير وضع الامضاء على المضبطة المذكورة زيادة على أربع  
وعشرين ساعة من تاريخ اصدار الحكم راجع بند ١٩٦ وبند  
٣٦٩ وبند ٤٥٠ من هذا القانون وبند ٥٠٦ من قانون  
المحاكمات

• (بند ٣٧١) •

لرئيس بعد صدور الحكم على حسب مقتضيات الاحوال أن يعط المتهم  
ويجعله على التجلد والصبر والتسليم والاستقامة



ويختاره بأن وجهه في العرص على محكمة الفسخ وبمرفسه بالاجل الذي  
يجوز له العرض عليها فيه راجع بند ٣٧٣ وبند ٤٠٧ وبند ٤٠٨  
وبند ٤١٦ من هذا القانون

• (بند ٣٧٢) •

يجوز كاتب المحكمة تقريراً مستقلاً على جميع ما وقع في المجلس ليتبين أنه لم  
يحصل تقصير به في مراعاة الرسوم والشروط ولا حاجة أن يذكر في التقرير  
أجوبة المتهمين ولا جميع ما يقال في شهادات الشهود بشرط أن لا يخل  
ذلك بأجرام ما في بند ٣١٨ من قهده الاختلافات والتغييرات والتناقضات  
الواقعة في تقارير الشهود

ويضئ التقرير برئيس المحكمة وكتابتها ولا يجوز طبعه قبل ذلك  
الامضاء

وتجوز النصوص المذكورة في هذا البند والا كان الحكم لاغياً  
فان قصر الكاتب عن تحرير التقرير وعدم امضائه غرم غرامة قدرها  
خمسائة فرنك راجع بند ٣٠٩ وبند ٣١٢ وبند ٣١٧ وبند  
٣٣٦ وبند ٣٥٧ وبند ٣٦٣ وبند ٢٧٧ وبند ٢٢٨  
وبند ٤٠٨ وبند ٣٧٠ وبند ٤٥٠ من هذا القانون

• (بند ٣٧٣) •

للمحكوم عليه ثلاثة أيام كاملة بعد اليوم الذي صدر فيه الحكم عليه ليغيد  
كاتب المحكمة تطلعه لمحكمة الفسخ

ويجوز لو وكيل الملك العمومي في الاجل المذكور ما جاز للمحكوم عليه بحيث  
لو تراءى له أن الحكم في غير محله لا يشعر كاتب المحكمة انه يطلب فسخه بالمحكمة  
ويعطى الاجل المذكور أيضاً للمدعى في الحقوق الشخصية لكن لا يجوز  
له العرض الا فيما يتعلق بمناقعة الشخصية

فان حصل تطلعه لمحكمة الفسخ في أثناء الايام الثلاثة المذكورة من ذكر آنفاً  
تأخر تنفيذ حكم المحكمة الى أن يصدر حكم محكمة الفسخ المذكورة راجع  
بند ٣٦٢ وبند ٣٧٥ وبند ٤١٢ وبند ٤١٩ وبند ٤٣٦  
من هذا القانون

• (بند ٣٧٤) •

تكون مدة المرافعة للمحكمة الفسخ من وكيل الملك ومن المدعى في المحقوق  
الشخصية أربعة وعشرين ساعة لا غير في الأحوال المقررة في بندى ٤٠٩  
من هذا القانون

\*(بند ٣٧٥)\*

إذا حكم على أحد بجهكم ولم يحضر فيه تظلم الى محكمة الفسخ جاز تنفيذ ذلك  
الحكم في الاربع والعشرين ساعة التالية للآجال المذكورة في بند ٣٧٣  
وفي حالة ما إذا حصل تظلم الى المحكمة المذكورة وصدر منها حكم بالالغاء جاز  
تنفيذ الحكم المتظلم منه في ظرف أربع وعشرين ساعة من تاريخ صدور  
حكم المحكمة المذكورة بالرد راجع بند ٢٥ وبند ٢٦ وبند ٢٧  
من قانون الحدود والعقوبات

\*(بند ٣٧٦)\*

ينفذ الحكم على المحكوم عليه بأوامر وكيل الملك العمومى وله أن يستعين على  
تنفيذه بالقوة الجبرية مباشرة راجع بند ٢٧١ وما بعده من هذا  
القانون وبند ٢٦ وبند ٢٣٤ من قانون الحدود والعقوبات  
\*(بند ٣٧٧)\*

إذا أراد المحكوم عليه تقديم استدعاء أو قرار بشئ فلا بد من اجراء ذلك  
على يد قاضى محل تنفيذ الحكم وبمعيته كاتب المحكمة التى يكون هذا القاضى  
موظفها

\*(بند ٣٧٨)\*

يجوز كاتب المحكمة صورة تقرير تنفيذ الحكم ويكتبه بنديل مضبطة صورة  
الحكم في ظرف الاربع والعشرين ساعة والألزم بدفع غرامة قدرها مائة  
فرنك ويضع علامته على الصورة المنقولة ويذكر ذلك كله فى هامش التقرير  
نفسه والاغرم بمقدار الغرامة المذكورة وما ذكره فى هامش التقرير يكتب  
عليه امضاؤه أيضا وهذه الصورة المنقولة تكون فى الاعتبار والاستشهاد  
كمسودة الحكم راجع بند ٨٥ من القانون المدنى وبند ٤٥ وبند  
٥٢ من هذا القانون

\*(بند ٣٧٩)\*

اذا ظهر من الاوراق أو من شهادات الشهود في أثناء المهاررات السابقة على الحكم أن المحكوم عليه مرتكب للجنايات أخرى وقعت منه غير الجنايات التي روى بها في مبدل الأمر وكانت تلك الجنايات الجديدة مستوجبة لعقوبة أشد من عقوبة الجنايات الأولى أو كان للمرتكب شركاء في ذلك مستوجبون للعقوبة أمرت المحكمة بإقامة الدعوى عليه بالنظر للجنايات الجديدة طبق الأصول المقررة في هذا القانون

ويجب في هاتين الحالتين على وكيل الملك العمومي أن يؤخر تنفيذ الحكم الذي صدر على المحكوم عليه في الجنايات الأولى إلى أن يصدر قرار فيما يتعلق بالجنايات الثانية راجع بند ٢٤٥ من قانون الحد ودوال عقوبات

• (بند ٣٨٠) •

تجمع كافة مضابط الاحكام الصادرة من محاكم الجنايات وتحفظ بورشة كتابة محكمة القسم الكائنة ببندر المديرية ويستثنى من ذلك مضابط الاحكام الصادرة من محكمة الجنايات بالمديرية التي بها المحكمة الكبرى فانها تحفظ بورشة الكتابة التي في محكمة الجنايات المذكورة

## (الباب الخامس)

• (في جمعية العدول وفي كيفية تشكيلها) •

### (الفصل الاول)

• (في جمعية العدول) •

• (بند ٣٨١) •

لا يقوم أحد بوظائف العدول ولا يقبل في جمعيتهم الا اذا بلغ من العمر ثلاثين سنة كاملة وكان متمتعاً بالحقوق العمومية والشخصية والعائلية وكان خالياً من الموانع المذكورة في البندين الاتيين مما يمنعه عن القيام بتأدية تلك الوظائف وأهلية الوفاء فان لم توجد فيهم هذه الشروط كانت الجمعية لائمية راجع بند ٤٨٠ من هذا القانون

• (بند ٣٨٢) •

لا يقبل في جمعية العدول من سيذكر

(أولاً) من حكم عليه بعقوبة بدنية مؤلمة ومدنسة معاً أو مدنسة فقط  
(ثانياً) من حكم عليه بعقوبة تأديبية في حادثة تعدد جنائية بنص  
القانون  
(ثالثاً) من حكم عليه من العسكرية بالوضع في الحبس زراً وبالشغال  
الشاقة

(رابعاً) من حكم عليه بالسجن ثلاثة أشهر فأكثر  
(خامساً) من حكم عليه بالسجن أياً ما كانت مدته بسبب ارتكاب سرقة أو  
نصب أو خيانة أو اختلاس فيما كان بعهدته أو هتك عرض حرم بما ذكر في  
بندى ٣٣٠ و ٣٣٤ من قانون الحدود والعقوبات أو بسبب  
ارتكابه ما يخل بقانون الاخلاق العمومية والديانة أو بتعديده على أصول  
الملكية والمقوق العائلية أو بسبب اتصافه بوصف الهمل أو بتعرضه  
للتشجادة والسؤال أو بمخالفته لأحكام والاصول المنصوص عليها في بند  
٣٨ و ٤١ و ٤٢ وبند ٤٥ من قانون لم العساكر ووجهها الصادر  
في ٢١ مارث سنة ١٨٢٢ ميلادية أو بمخالفته لأحكام المذكورة  
في بندى ٣١٨ و ٤٢٣ من قانون الحدود والعقوبات أو بمخالفته لما  
تقرر في البند الاول من قانون ٢٧ مارث سنة ١٨٥١ ميلادية  
المستعمل على الغش في البضائع

(سادساً) من حكم عليه بعقوبة لا ارتكابه جنحة الربا  
(سابعاً) من اسندت اليه تهمة أو حكم عليه وهو غائب  
(ثامناً) من عزل عن منصبه أو فجرد عن وظيفته من الموثقين المأذونين  
من الحكمة أو من كتاب المحاكم وغيرهم من أرباب الوظائف التوكيلية  
العامة في المحاكم

(تاسعاً) من حكم عليه بالاعسار ولم يوسر بعد ذلك  
(عاشر) من حصر عليه أو حكم عليه بعدم التصرف في أمواله الإبشورة  
قضائية كالقيم والوصى والولى

(حادى عشر) من منع عن القيام بوظائف العدول بموجب بند ٣٩٦ من  
قانون تحقيق الجنايات وبند ٤٢ من قانون الحدود والعقوبات

(ثاني عشر) من صدر الامر بحجسه أو باستداعه في المجلس  
(ثالث عشر) من حكم عليه بالسجن مدة شهر واحد لا أقل فانه لا يقبل في  
جمعية العدول الا بعد مضي خمس سنوات من يوم تاسخ انقضاء أجل  
العقوبة المذكورة

\* (بند ٣٨٣) \*

تعارض صفة العدول التوظيف بالوظائف الكبيرة فلا يقبل في جمعية  
العدول تطاردوا ودين العموم ولا رئيس مجلس الاحكام التأسيسية ولا  
رئيس مجلس تقنين القوانين ولا أحد أعضاء المجلس الخصوصي ولا الكاتب  
الثاني في المجلس الخصوصي ولا باسكايب ديوان عموم ولا مدير ولا ناظر قسم  
ولا أحد أعضاء مجلس مديرية ولا قاض ولا وكيل محام بالمحاكم الكبرى  
ومحاكم الاقسام ولا معاون ضبطية ولا أمين ديانة مقر من طرف الدولة  
ولا أحد جنود البرية او البحرية الذين يكونون تحت الحركة وفي الخدمة  
ومنقلدين بوظيفة ولا من يكون موظفا ولا مأمورا بالجارك والعوائد غير  
السنوية ولا مأمورين أدرسا الدولة أو أدرسا الملك ولا أهل مصلحة  
التعريف ولا مؤدبوا الاطفال بمكاتب النواحي

ولا يقبل ايضا في جمعية العدول الخدم والاتباع المجهزون ولا من ليس لهم  
معرفة بالقراءة والكتابة الاهلية ولا المستخدمون بخدمة الجاهلين  
بالممارسات العمومية حسبما هو منصوص عليه في قانون ٣٠ يونيو سنة  
١٨٣٨ ميلادية

وبعاف من الدخول في جمعية العدول

(أولا) من بلغ من العمر سبعين سنة

(ثانيا) من له اضطراب الرأى التعيش من عمل يده واشغاله اليومية اذا استعفى  
أحد منهم من ذلك

\* (بند ٣٨٤) \*

بصيرت بمرور ايام العدول حسبما تقر في البند الحادي عشر من قانون  
أربعة يونيو سنة ١٨٥٣ ميلادية الذي مضمونه  
اذا اتفق الحال انتخاب العدول فانه يصير انتخابهم في كل ناحية بمعرفة

مجلس انتخاب أعضائه قضاة مصالحات القسم ورئيسه المدير أو ناظر القسم الذين يصلحونه فيكتبون أسماء العدول في قائمة حسب اللزوم وبموجب توزيع المدير العدد اللازم لكل ناحية وينتخب منهم القدر اللازم بالرأى الاغلب لاعضاء المجلس وإذا انقسمت الآراء قسمين متساويين من أهل المجلس فأرجح الرأيين الفرقة التي فيها الرئيس وفي المدن الكبيرة بكاريس يكون مجلس الانتخاب مؤلفاً من مدير الضبطية ومن قضاة المصالحات ورئيس المجلس الانتخابي هو مدير الضبطية ثم تعلق على الحيطان ببنددر كل ناحية في ١٥ أغسطس فادون ذلك ويحصل تكميلها وقفلها في ٣٠ سبتمبر

وتحفظ صورة من ذلك في ديوان مشيخة الناحية وفي ديوان نظارة القسم وفي ديوان المديرية ليطلع عليها كل من يريد ذلك من الناس وبحكمهم فيما بالطريقة المذكورة في بند ٦٥٥ من قانون ٥ فبراير سنة ١٨١٧ مسيحية على الطلبات والاستدعاءات الحاصلة في شأن تحرير القوائم وتفيد هذه الطلبات والاستدعاءات في ديوان عموم المديرية بحسب نواحيخ ورودها وتكتب تلك الطلبات في أوراق معتادة ليس عليها مصاريف ولا رسوم وقد نسخ حكم هذا البند الذي يتعلق بالاصاق ونحوه وانما ترسل نسخة من القائمة الى المديرية لتعفظ

\*(بند ٣٨٥)\*

لا يجوز شطب اسم أحد من القوائم المذكورة في بند ١١ من قانون اربعة يونيه سنة ١٨٥٣ ميلادية الا بقرار مبني على اسباب أو بحكم يمنع المرافعة والتظلم من تأخير تنفيذ (أو في بند ١١ من قانون ٤ يونيه سنة ١٨٥٣ حسماً وجاراً الآن)

\*(بند ٣٨٦)\*

منسوخ الحكم

\*(بند ٣٨٧)\*

منسوخ الحكم

## \* (بند ٣٨٨) \*

يجب على الرئيس الاقول بالمحكمة الكبرى أن يقرع قبل افتتاح مجالس محاكم الجنابات بعشرة أيام لأقل في القائمة المرسلة من طرف المدير بين الاسماء الستة والثلاثين التي تتركب منها قائمة العدول في مدة كل مجلس بتمامها

ويستفزع بالقرعة زيادة على ذلك أربعة عدول احتياطية وهم غير المعينين في القائمة الخصوصية

## \* (بند ٣٨٩) \*

لا ترسل صورة القائمة المشتملة على أسماء عدول الحكم بتمامها الا الى المدرجين فيها الا أن المدير يشتر كل واحد منهم بكشف من القائمة يخبره فيه ان اسمه مندرج بها ويوجه بهذا الاشعار اليهم قبل يوم اجراء العمل بالقائمة المذكورة بنمائية أيام غادونها .

ويذكر هذا اليوم في الاشعار المشتمل أيضا على الامر لهم بالحضور في اليوم المعين والارتبب على من لم يحضر منهم العقوبات المذكورة في هذا القانون

فان لم يصل الاشعار الى المطلوب بعث به الى موطنه وكذا الى موطن شيخ الناحية أو نائبه بالمحل الذي هو به لينبغ ذلك اليه راجع بند ٦٨ من قانون المحاكمات

## \* (بند ٣٩٠) \*

اذا مات من الاربعة الذين تعينوا بالقرعة واحدا أو عدة بغد فغير القائمة التي قفلت حسبما هو في بند ١١ من قانون أربعة يونيو سنة ١٨٥٣ ميلادية أو حرما ناهية بقاء من الاهلية العدولية أو تقلدوا بوظائف ومناصب معارضة لمنصب العدول قضت المحكمة بالمجلس بعد سماع وكيل الملك باستبدالهم بغيرهم

وكيفية الاستبدال المذكورة في بند ١٨ من قانون ٤ يونيو سنة ١٨٥٣ ميلادية حسب ما هو جار الآن راجع بند ٢٩٣ من هذا القانون

• (بند ٣٩١) •

إذا انقضت مدة خدمة العدول التي تعينت لهم صارت القائمة لائمية لا يعتد بها

ولا يجوز فيما عدا أحوال مجالس محاكم الجنايات التي تنعقد عند الالتباس المذكور في بند ٣٨٩ على خلاف العادة اندراج أسماء العدول في السنة الواحدة أكثر من مرة بالقائمة المحررة في بند ١١ من قانون ٤ يونيو سنة ١٨٥٣ ميلادية ولا يجوز أيضاً في أحوال مجالس محاكم الجنايات التي تنعقد عند الانقضاء على خلاف العادة اندراج أسماء العدول بالقائمة المحررة أكثر من مرتين في السنة الواحدة

ومن اعتذر من العدول قبل افتتاح المجلس بأعذار تبين بمحكمة الجنايات أنها مبنية على أسباب وقتية لا يعتدون على أدوار وظائفهم في هذه الدفعة فتكتب أسماءهم مع أسماء من حكم عليهم من العدول بدفع غرامة أول مرة أو ثانی مرة بسبب تقصيره وتعرض بعد انقضاء مدة المجلس للرئيس الأول بالمحكمة الكبرى لمدرجهم في القائمة المحررة حسبما في بند ٣٨٧ المستبدل ببند ١١ فإن كان الاقراعه تتم بغيرهم واستكمل عدد العدول في هذا العام ألحقوا بقائمة العام القابل

• (بند ٣٩٢) •

لا يجوز أن يعد من العدول في دعوى من الدعاوى أى إنسان أدى فيها وظيفة مأمور تحقيق أو شاهد أو ترجمان أو أهل خبرة أو خصم لا يجوز تخكيمه فيها كعدل والا كان الحكم لاغياً

(الفصل الثاني)

• (في كيفية تشكيل)

• (جمعية العدول واندفاعها) •

• (بند ٣٩٣) •

أن وجد أقل من ثلاثين عدلاً في اليوم المعين للحكم في أى قضية بسبب غياب



بعضهم لمرض أو غيره من الأسباب الموجبة لتعذر حضورهم لازم تكميل عددهم من العدول الاحتياطية فيطلبون بحسب ترتيبهم في القيد بالقائمة المحررة بأسمائهم فان لم يكن عدد العدول الاحتياطية كافيا لتكميل عدة العدول عين الرئيس في المجلس العمومي بالقرعة من يلزم من العدول لا يبلغ عددهم ثلاثين

وينبغي في الأحوال المقررة في بند ٩٠ من اللائحة المنشورة في بوليه سنة ١٨١٠ ميلادية تكميل عدد العدول الاصليّة بمعرفة الرئيس في مجلس عمومي بالقرعة بين العدول المقيمين بالمدينة ممن تكون أعمارهم مقيمة في القائمة السنوية

### • (بند ٣٩٤) •

يشترط في تشكيل جمعية العدول أن يكون عدد أعضائها اثني عشر فان استوجبت قضية من قضايا الجنائيات وقوع محاورات طويلة تجاز لمحكمه الجنائيات أن تأمر قبل الاقراع بين المقبدين في قائمة العدول بالاقرار بين واحد أو اثنين زيادة على اثني عشر عدلا يحضروا في المحاورات المذكورة

واذا اعتذر واحد أو اثنان من اثني عشر عدلا بعذر منعه عن مداومة الحضور في المحاورات الى ظهور اسطق للجمعية العدول لازم استبدال من يتعذر وجوده عن ينوب عنه وكيفية الاستبدال يكون بالمناوبة التي تطلب بها العدول الاحتياطية بالقرعة

### • (بند ٣٩٥) •

يعطى لكل منهم اشعار بالقائمة المستقلة على أسماء العدول في أمس اليوم المعين لتحريرها بحيث لو تقدم هذا الاشعار على الاجل المذكور أو تأخر عنه لكان لاغيا وبطل ما يترب عليه

### • (بند ٣٩٦) •

كل من تأخر أو قصر من العدول عن الحضور لتأدية وظيفته عملا يعلم الطالب المحررة حكمت عليه بها كالمجنائيات بدفع غرامة قدرها خمسة آلاف فرنك في أول مرة فان عاد الى ذلك مرة ثانية دفع غرامة قدرها ألف فرنك وان عاد

مرة مائة غرم ألفاً وخمسة مائة فرنك وفي هذه المدة الأخيرة يصحكم عليه بعدم أهليته وحرمانه من التقلد بوظيفة العدل مادام حياً وتطبع صورة هذا الحكم ويلزم بمصاريفها على طرفه وتناقص للمعلومية بذلك راجع بند سنة ٢٩٨ من هذا القانون

\*(بند ٢٩٧)\*

يستثنى من ذلك كل من أثبت معذوريته بعدد مائة مائة الحضور في اليوم المعين فتحكم المحكمة بقبول هذا العذر وبرائة صاحبه من التقصير راجع بند ١٥٩ وما بعده وبند ٢٢٦ وما بعده من قانون الحدود والعقوبات

\*(بند ٢٩٨)\*

كل عدل خرج من المجلس بعد حضوره قبل تميم وظائفه ولم يكن له في خروجه منه عذر مقبول لدى المحكمة عوقب بالعقوبات المنصوص عليها في بند ٢٩٦

\*(بند ٣٩٩)\*

تحصل مناداة العدول غير المعذورين والمعافين من الحضور بأسمائهم قبل افتتاح المجلس في اليوم المعين وفي كل قضية وتكون تلك المناداة بحضورهم وحضور المتهمين ووكيل الملك العمومي ويوضع كل اسم عدل أجاب النداء في اناؤه وللمتهم -م أو مستشاره الحمائي ووكيل الملك العمومي أيضاً أن يطعنوا فيهم أرادوا من العدول بمجرد اخراج أسمائهم من الأناؤه بشرط أن لا يتجاوزوا في الطعن والتجريح العدد الآتي بيانه في بند ٤٠٠ وما بعده ولا يجوز للمتهم ولا مستشاره الحمائي ولا وكييل الملك العمومي أن يوضحوا السبب الحامل لهم على الطعن والتجريح وتشكل جمعية العدول للحكم متى خرج من الآنية اثنا عشر اسماً من أسماء العدول غير المطعون فيهم

\*(بند ٤٠٠)\*

يجب على المتهم ووكيل الملك العمومي أن يكفيا عن الطعن والتجريح متى صار

عدد العدول الباقي بالاناء منهم لا يزيد على اثني عشر

\*(بند ٤٠١)\*

يجوز للمتهم ولو وكيل الملك العمومي أن يطعن كل منهما في عدد من العدول بقدر من طعن فيهم الاخر فان كان عدد العدول وزا لا ينقسم نصفين جاز للمتهم أن يطعن في عدد ازيد عن طعن فيه وكيل الملك العمومي

\*(بند ٤٠٢)\*

ان تعددت افراد المتهمين جاز لهم أن يتفقوا على عدد من يريدون الطعن فيه من العدول كما أنه يجوز لكل واحد منهم بمفرده أن يطعن فيمن أراد منهم

ولا يجوز لهم في كلتا الحالتين أن يتجاوزوا في الطعن عدد العدول الجائز الطعن فيه اتيهم واحد حسبما تقر في البنود السابقة

\*(بند ٤٠٣)\*

اذا لم يتفق المتهمون المتعددون على الطعن والتجريح معا أقرع بينهم ليعلم من يكون منهم له الاولوية في الطعن بحسب مرتبته وفي هذه الحالة يكون عدد العدول المطعون فيه من ائدهم في نوبته كانه قد طعن فيه من الجميع وهكذا الى أن ينتهي عدد العدول الجائز الطعن فيهم

\*(بند ٤٠٤)\*

يجوز للمتهمين أن يتفقوا معا على الطعن في العدول بطعن واحد يشتركون فيه ولا يفرد كل منهم بطعنه الخاص بحسب ما استقر عليه الحال من الترتيب بالقرعة والطعن بالنوبة

\*(بند ٤٠٥)\*

يبدأ في نظر قضية المتهم بمجرد تكوين القائمة بأسماء العدول

\*(بند ٤٠٦)\*

اذا طرأت بعض حوادث عند نظر قضية المتهمين بعد دعاء أو تكبوه من الجليخ أو من بعض الجليخ المذكورة بتقرير التهمة أو بتقاريرها واستوجبت التأخير الى المجلس التالي فحورت قائمة أخرى بأسماء العدول ويجوز الطعن في العدول مرة أخرى وتقرر قائمة جديدة مشغلة على اثني

عشر عدلا على حسب الاصول المذكورة آنفا والا كان الحكم لا غيا

## (الكتاب الثالث)

\* (في أوجه التظلم من القرارات أو الاحكام الصادرة من المحاكم الكبرى  
ورفعها الى محكمة أخرى) \*

## (الباب الاول)

\* (فيما يوجب ابطال التحقيق والحكم) \*

\* (بند ٤٠٧) \*

القرارات والاحكام القطعية الصادرة في مواد الجنائيات والتأديبات  
والضبطيات وما يترتب عليها من التداعيات يجب ابطالها في الاحوال  
الآتية بناء على التظلمات الحاصلة حسب ما يرد في التفاصيل المبينة فيما يأتي  
راجع بند ٢٩٦ وبند ٣٧٣ وبند ٣٧٤ من هذا القانون

## (الفصل الاول)

\* (في مواد الجنائيات) \*

\* (بند ٤٠٨) \*

اذا حكم على المتهم بحكم وكان في الحكم الصادر من محكمة كبرى باحالة  
قضيته على محكمة الجنائيات أو في التحقيق الحاصل في هذه المحكمة أو في  
الحكم المحكوم به عليه مخالفة لبعض الرسوم التي لا يصح الابهاء إلا بما  
هو مذكور في هذا القانون أو ترك شيء منها جاز للمحكوم عليه أو وكيل  
الملك استنادا على المخالفة أو الترك المذكورين أن يطلب ابطال الحكم والغاء  
ما تقدم عليه من ابتداء أو ترك شيء مبطل للحكم أو القرار ويطلب الحكم المذكور  
أيضا ان كان الحكم صادرا من محكمة ليست القضية المذكورة من  
خصائصها وكذلك اذا عرض المحكوم عليه أو وكيل الملك استدعاء بمراجعة  
شيء من الرسوم اللازمة التي تركتها المحكمة وكان لها حق في طلبه بموجب  
القانون فامتنعت المحكمة عن سماعه بطل الحكم وان لم يكن الغاؤه موقوفا  
على ترك تلك الرسوم التي التمت مراعاتها

\* (بند ٤٠٩) \*

في حالة براءة المتهم لا يجوز لوكيل الملك أن يطلب ابطال الحكم الصادر هو وما قبله الا لمنفعة الاصول والقوانين بدون أن يعود منه ضرر على الخصم الذي برأت ساحتهم ولا على حقوق الأدميين راجع بند ٣٧٤ من هذا القانون

\* (بند ٤١٠) \*

اذا كان ابطال الحكم مبنيا على الخطا في تطبيق الجزاء بأن حكم على مرتكب جريمة بعقاب غير العقاب المعين له هذه الجناية بحسب القانون فلكل من وكيل الملك والخصم المحكوم عليه أن يطلب ابطال ذلك الحكم

ولو قيل الملك أيضا أن يطلب ابطال الحكم بالاسمحة المذكورة في بند ٣٦٤ اذا كان الحكم به ساميا على عدم وجود عقوبة للذنب المحكوم فيه بالاسمحة في القوانين فاستبان وجود العقوبة المخصصة لذلك الذنب فإن الحكم بالاسمحة يبطل

\* (بند ٤١١) \*

اذا كانت العقوبة المحكوم بها في جناية توجب مطابقة لنص القانون في عقوبة تلك الجناية لا يجوز لأحد طلب ابطال القرار محتجا بوقوع خطأ في الاسناد الى هذا النص

\* (بند ٤١٢) \*

معي صدر أمر براءة متهم من جناية أو حكم بمسامحته منه لا يجوز لامدعي في الحقوق الشخصية أن يطلب ابطال الحكم أو القرار وإنما اذا حكم على الجاني بتضمينات تزيد على مطالب الخصم الذي حكم عليه ببراءته أو بمسامحته فلا مانع من ابطال الحكم بالتضمينات بناء على طلب المدعي في الحقوق الشخصية راجع بند ٤٨٠ من قانون المحاكمات و بند ٣٧٤ من هذا القانون

## (الفصل الثاني)

\* (في مواد التآدييات التعذيرية وتآدييات التربية الضبطية) \*

(بند ٤١٣) \*

طرق طلب ابطال الاحكام المذكورة في بند ٤٠٨ مباحة بالنسبة لمواد التآدييات التعذيرية وتآدييات التربية الضبطية لكل من المدعى عليه بجنحة أو قباحة ولو كبيل المالك والمدعى في الحقوق الشخصية اذا كان ثم مدع وذلك جائز في جميع القرارات والاحكام ولو كانت قطعية سواء كانت حكمت باحالة الخصم على محكمة أخرى أو قضت بالحكم عليه ومع ذلك اذا صدر الحكم باحالة قضية المدعى عليه على محكمة أخرى فلا وجه لأحد في دفعه محتجا بترك أو مخالفة الرسوم المقررة

(بند ٤١٤) \*

يجرى نص بند ٤١١ في القرارات والاحكام القطعية الصادرة في مواد التآدييات التعذيرية وتآدييات التربية الضبطية

### (الفصل الثالث)

\* (في الاحكام المشتركة بين البندين السابقين) \*

(بند ٤١٥) \*

اذا حكمت محكمة الفسخ أو أى محكمة كبرى بابطال تحقيق قضية جاز الزام المأمور أو القاضى المحقق الذى كان سببا في ابطال الحكم بدفع مصاريف المحاكمة واقامة الدعوى واماكن لايجرى هذا الحكم الا في أحوال الخطأ الجسيمة وبالنسبة الى الاحكام الملغية التى ارتكبت بعد العمل على موجب هذا القانون بعامين

### (الباب الثانى)

\* (في طلب رفع الدعاوى الى محكمة الفسخ) \*

(بند ٤١٦) \*

لا يجوز التظلم الى محكمة النسخ من الاحكام الابتدائية الصادرة من المحكمة الكبرى ولا من التحقيق أو الاحكام التى من هذا النوع الابتدائى الا بعد صدور الحكم القطعى للقضية بتمامها

ولا يجوز في أى حالة من الأحوال أن يكون تنفيذ الأحكام الابتدائية التى  
من هذا القبيل بالطوع والاختيار من موجبات دفع الظلم بالقول بعدم  
سماع دعواه سبباً ولا يجزى نص هذا البند فى الأحكام الصادرة بكون  
القضية من خصائص المحكمة أو ليست من خصائصها راجع بند ٤٥٢  
من قانون المحاكمات

\*(بند ٤١٧)\*

يحرر تقرير طلب التظلم لكتاب المحكمة من الخصم المحكوم عليه ويمضيه  
الكتاب معه فان امتنع هذا المتظلم عن وضع امضائه أو تعذر منه ذلك نبه  
الكتاب المذكور على ذلك

ويجوز تحرير هذا التقرير على الوجه السابق من مآذون المحكوم عليه  
المتوكل عنه أو من وكيل مخصوص له وفى هذه الحالة الأخيرة ينبغى أن  
يكون اذن التوكيل مرفوقاً بالتقرير المذكور

ويقيد التقرير المذكور فى سجل معد لهذا الخصوص وهذا السجل يكون  
هو مما يجبت بكون الحق لكل انسان استنساخ كشف منه راجع بند  
١٧٧ وبند ٢١٦ وبند ٣٧٣ وما بعده من هذا القانون

\*(بند ٤١٨)\*

إذا حصل طلب التظلم من المدعى فى الحقوق الشخصية عنده وجوده أو من  
وكيل الملك وكان التظلم من الأحكام القطعية الصادرة فى مواد الجنائيات  
وتأديبات الضبطية لزمه لا بالنذر السابق قيداً لشعار التظلم فى السجل  
واشعار الخصم المدعى عليه المتظلم منه بحيث لا يجوز تأخير ذلك الاشعار  
زيادة على ثلاثة أيام

فإن كان هذا الخصم اذ ذاك محبوساً تلاحقه كتاب المحكمة التقرير  
المستقل على التظلم ووضع هذا الخصم امضاه عليه وان امتنع أو كان  
لا يعرف الكتابة تبه الكتاب المذكور على ذلك فاذا صار الافراج عنه بعد  
الحبس حرره المتظلم لمحكمه القسغ علم خبر بذلك يرسل له عن يد محضران  
وجده سلمه اليه والاوصله الى موطنه المختار وفى هذه الحالة يزداد الاجل  
المحدد المذكور بمقدار يوم واحد بالنسبة لكل مسافة بعده عن

المحكمة ثلاثون ألف متر راجع بند ٦٨ وبند ١٠٣٣ من قانون  
المحاكمات

\*(بند ٤١٩)\*

يجب على المدعى في الحقوق الشخصية الذي يرفع التظلم لمحكمة الفسخ أن  
يرفق أوراق القضية بصورة رسمية من الحكم ويجب عليه أيضاً أن يودع  
مبلغاً مائتة الفرنك قدره مائة وخمسون فرنكاً ونصف هذا المبلغ إن كان  
الحكم صادراً في غيابه أو عدم حضوره والاسقط حقه في التظلم راجع بند  
٤٢٠ وما بعده وبند ٤٣٦ وما بعده من هذا القانون

\*(بند ٤٢٠)\*

يعفى من وضع مبلغ على سبيل التغريم عدة أشخاص  
(أولاً) المحكوم عليهم في مواد الجنائيات

(ثانياً) مستخدمو الميرى المحكوم عليهم في القضايا المتعلقة مباشرة  
بإدارة المصلحة والاملاك أو المحصولات الميرية كالصيارف ونظار العوائد  
وأما من حكم عليهم من غير هؤلاء وظهر أنه لاحق له في التظلم فإنه يغرم المبلغ  
الذي وضعه في المحكمة ولكن يعفى من دفع المبلغ عدة أشخاص

(أولاً) من قرن بتظلمه لمحكمة الفسخ كشفاً من دفتر العوائد دالاً على أن  
المضروب عليه كل سنة أقل من ستة قراكات أو بشهادة من مأور بتحصيل  
الفردية بالناسحية التي بها موطنه دالة على أنه معفى من ذلك

(ثانياً) من أتى بشهادة دالة على فقره ومساكنته من شيخ الناحية التي بها  
موطنه أو من وكيله بحيث يكون عليها الصحة من ناظر القسم والتصديق  
من المدير

\*(بند ٤٢١)\*

من حكم عليهم بالحبس ولو في المواد التأديبية أو الضبطية لا يقبل منهم تظلم ما  
وان لم يكونوا محبوسين حقيقة أو حكماً أو مقروج عنهم بضمانة  
ويلزم أن يكون علم خبير الحبس أو الافراج بالضمانة مرفوقاً بتقرير التظلم  
إلى محكمة الفسخ ولكن إذا كان التظلم إلى محكمة الفسخ ناشئاً عن كون  
القضية ليست من خصائص المحكمة التي حكمت فيها كني قبول تظلم



الطالب أن يثبت أنه حبس نفسه في دار حبس الجنايات بالهل الذي فيه  
محكمة الفسخ وعلى السجبان أن يقبله في الحبس بناء على طلبه المعروف على  
وكيل الملك العمومي أو المؤثر عليه منه راجع بند ٩١ من قانون  
المحاكمات وبند ١١٤ من قانون الجنايات

\*(بند ٤٢٢)\*

يجوز للمحكوم عليه أو للمدعى في الحقوق الشخصية أن يعرض لورشة  
كتابة المحكمة الكبرى التي صدر منها الحكم المطعون فيه عرضا مشتملا  
على أوجه النقض التي ابداهها وذلك إما في أثناء تفريره بالنظام أو في ظرف  
الايام العشرة التالية لذلك  
وعلى كاتب المحكمة أن يعطيه سنة ابعلاه بذلك وأن يعرض فور عرضها  
على وكيل الملك

\*(بند ٤٢٣)\*

يبحث وكيل الملك العمومي الى ناظر ديوان عموم العدلية والمحاكم بعد  
مضي الايام العشرة التالية للاخبار أوراق القضية والعروضات التي  
قدمتها الاخصام ان كانوا قدموا عروضاً  
ويحضر كاتب المحكمة التي صدر منها الحكم المطعون فيه حافظة ببيان  
أوراق القضية بلا مصاريف ويرفقاها بما كان قد صدر في ذلك ألزم بدفع غرامة  
قدرها مائة فرنك تحسب عليهم بمحكمة الفسخ ولكن يجوز له التقلم من ذلك  
التفرير

\*(بند ٤٢٤)\*

يوجه ناظر ديوان عموم العدلية والمحاكم الى محكمة الفسخ هذه الاوراق  
في ظرف الاربع والعشرين ساعة الماضية من وقت ورودها وبشعر  
بذلك أيضا وكيل الملك الذي بحث بها من طرفه لديوان العدلية  
وللمحكوم عليهم أن يقدموا أيضا بأنفسهم وبدون واسطة لديوان محكمة  
الفسخ عروضاتهم وصور ما أشعروا به من الاحكام المطعون فيها منهم  
وصور طلباتهم لرفع قضاياهم الى محكمة الفسخ وان كان ليس للمدعى  
في الحقوق الشخصية أن يكون له الحق باعتماد حزية هذا البند الا بوكيل

وكيل محام عنه وينتصر له في محكمة الفسخ

\*(بند ٤٢٥)\*

لمحكمة الفسخ في كافة مواد الجنايات والتأديبات والضبطية أن تقضى في التظلم المرفوع اليها بمجرد انقضاء الآجال المذكورة في هذا الباب ويجب عليه أن يبت الحكم فيها قبل مضي شهر من يوم انتهاء تلك الآجال وانما المحكوم عليه الدفع بعدم الحضور

\*(بند ٤٢٦)\*

لمحكمة الفسخ رفض طاب التظلم أو ابطال الحكم المطعون فيه بدون احتياج الى سبق اصدار قرار منها بقبول التظلم وسماعها للمحكّم فيه

\*(بند ٤٢٧)\*

إذا أبطلت محكمة الفسخ حكماً صادراً على أحد في مواد تأديبية أو ضبطية أحوال القضية والاختصاص على محكمة وظيفتها كوظيفة المحكمة التي صدر منها الحكم المقوض

\*(بند ٤٢٨)\*

إذا انقضت محكمة الفسخ حكماً صادراً على أحد في مواد الجنايات أجرى التحقيق في ذلك الحكم حسبما هو مبين في البنود السبعة الآتية

\*(بند ٤٢٩)\*

لمحكمة الفسخ أن تحكم بأحوال تحقيق القضية إما على محكمة كبرى غير المحكمة التي كانت حكمت على الدعوى بأنهم من خصائص محكمة كذا وحكمت بصحة اسم التهمة الى المحكوم عليه في حالة ما اذا كان نقض الحكم مبنياً على سبب من الاسباب المذكورة في بند ٢٩٩

وإما على محكمة جنايات غير المحكمة التي حكمت فيها اذا كان فساد كل من الحكم والتحقيق ناشئاً عن أسباب مفسدة مرتكبة من محكمة الجنايات التي كانت قد أجرت تحقيق ذلك وصدر منها الحكم فيه وإما على محكمة قسم غير المحكمة التي يتسبب اليها قاضي تحقيق الدعوى الابتدائية في حالة ما اذا كان قد صار نقض كل من الحكم والتحقيق بالنظر لرؤس الدعوى المتعلقة بالحقوق الشخصية وفي هذه الحالة تنظر

المحكمة القضية بدون توجيه طلب ووعظ للتوفيق بين الخصمين وحثهم على الصلح بينهم ما قبل ذلك

فاذا انقض كل من المحكم والتحقيق بسبب اجرائهم ما في محكمة ليس ذلك المحكم من خصائصها فعلى محكمة الفسخ احالة القضية على القضاة الذين من خصائصهم المحكم فيما بعد تعيينهم

ولكن ان كانت القضية قد اُحلت على محكمة القسم فوجد بين أعضائها من كان أجرى التحقيق الابتدائي في تلك القضية اُحلت على محكمة أخرى من محاكم الاقسام

فاذا كان منشأ بطلان المحكم بسبب كون الواقعة التي استوجبت ترتيب الجزاء ليست مسماة بجنحة ينص القانون لزم احالة القضية على محكمة قسم غير المحكمة التي يتسبب اليها فاضى التحقيق الابتدائي ان كان بها مدع في الحقوق الشخصية فان لم يكن به سماع في هذه الحقوق فلا حاجة الى المحكم بالاحالة راجع بند ٢٩٩ وبند ٣٦٤ وبند ٤٠٨ وما بعده وبند ٤١٢ وبند ٤١٦ من هذا القانون

\*(بند ٤٣٠)\*

في جميع الاحوال المرخص فيها المحكمة الفسخ انتخاب محكمة كبرى أو مجلس للحكم في قضية محالة على محكمة أخرى لا يصح هذا الانتخاب الابدولية خصوصية في خلوة المشورة عقب صدور حكم المحكمة المذكورة في ذلك مع ذكر نتيجة هذه المداولة في قرار الاحالة على المحكمة أو على المجلس

\*(بند ٤٣١)\*

اذا اقتضى الحال انتخاب قضاة لتكميل تحقيق القضايا المحالة على محاكم أخرى فلا يجوز أخذهم من الموجودين في دائرة ولاية المحكمة التي بطل الحكم الصادر منها

\*(بند ٤٣٢)\*

اذا اُحلت القضية على محكمة كبرى فعليهما بعد تصحيح ما يطلب منها ما هو من خصائصها تصحيحه من التحقيق ان تعين للحكم في هذه القضية محكمة من محاكم الجنايات الموجودة في دائرة ولايتها

## \* (بند ٤٣٣) \*

إذا أحيت القضية على محكمة جنائيات وكان المتهم في هذه القضية شركا  
كان حكم بأنهم غير داخلين معه في التهمة عذبت هذه المحكمة لذلك أحد  
قضاة تحقيق الدعاوى الابتدائية وعين وكيل الملك العمومي أحد نوابه  
ليجري كل منهما فيما يخص به تحقيق التهمة ويرسل أوراقها للمحكمة  
الكبرى لتحكم بحسب أسناد هذه التهمة لهؤلاء الشركاء أو بعدم صحة ذلك  
راجع بند ٢٢٦ وما بعده وبند ٢٨٣ وبند ٣٠٣ من هذا  
القانون

## \* (بند ٤٣٤) \*

إذا زاد الحكم بسبب ترتيب جزاء للجناية غير موافق للجزاء المقر لها بنص  
القانون فللمحكمة الجنائيات التي أحيت عليها القضية أن تصدر منها الحكم  
في شأن ذلك بناء على التقرير السابق صدره فيها من جمعية العدول  
فإن كان لغو الحكم ناشئا عن سبب آخر من الأسباب أعيد التحقيق بمحكمة  
الجنائيات التي أحيت عليها القضية  
وإذا كان الحكم غير معيب إلا في طرف أو أكثر من أطرافه فلا تلغى محكمة  
الفسخ إلا المعيب دون غيره من باقي أطراف القضية راجع بند ٤١٠  
وما بعده من هذا القانون

## \* (بند ٤٣٥) \*

إذا حكم على المتهم بحكم وصار إبطاله وكان لا بد من الحكم عليه بحكم آخر  
بالطريقة الجنائية وجب احضار ذلك المتهم أمام محكمة الحبس أو بإجراء أمر  
القبض عليه واستصحابه محبوسا فيتمثل أمام المحكمة الكبرى أو محكمة  
الجنائيات التي أحيت عليها القضية

## \* (بند ٤٣٦) \*

من تظلم من المدعين في الحقوق الشخصية ولم يثبت له حق في وفاة التأديبات  
أو الضبطية حكم عليه بدفع مائة وخمسين فرنكا للخصم الآخر في نظير  
خسارته وبالمصاريف التي صرفها ذلك الخصم حيث ظهرت برأته  
أو مساعدته وخلي سبيله ويحكم بزيادة من ذلك على المدعي في الحقوق

الشخصية بدفع غرامة للميرى قدرها مائة وخمسون فرنكا أو خمسة وسبعون  
فرنكا فقط فيما اذا كان الحكم صادرا على غائب أو متخلف عن الحضور  
فان كان المحكوم عليه الذي لم يثبت له حق من وكلاء الحكومة أو من  
نظار المصالح والخدمات المبرية فلا يدفع الخصم الاخر غير التعريم في تطهير  
الخصارات المذكورة سابقا ومصاريف اقامة الدعوى ولا يدفع شيئا  
للمحكومة لانه مختصم عنها راجع بند ٤١٩ وما بعده من هذا  
القانون

\*(بند ٤٣٧)\*

اذا حكم بطلان الحكم المحكوم به على المتظلم وجب أن يرذ اليه فور المبلغ  
الذي دفعه على مظنة التعريم مهما كانت نصوص الحكم الصادر في التظلم  
ولم يصرح فيه باسترداد المبلغ المذكور

\*(بند ٤٣٨)\*

ان رفع الخصم لمحكمة الفسخ تظلم في حكم صادر عليه من محكمة ورفض  
حيث لم يوجد وجه للتظلم فلا يجوز له هذا الخصم أن يرفعه اليها مرة أخرى  
محتجا بأى حجة أو دية للأبأى وجه

\*(بند ٤٣٩)\*

الحكم الذى رفض به طلب التظلم لمحكمة الفسخ ينبغي أن يسلم الى وكيل  
الملك العمومى في ظرف ثلاثة أيام صورية منه بمضادة من كاتب المحكمة وهذه  
الصورة تفتد الى ناظر ديوان العدلية والمهاكم وترسل من طرفه الى وكيل  
الملك بالمحكمة الكبرى أو غيرها ممن صدر منها الحكم المطعون فيه

\*(بند ٤٤٠)\*

اذا انقض حكم أول مرة بمحكمة الفسخ وسلك فيه بمحكمة كبرى أو بمحكمة  
جنائيات وطعن في الحكم الثانى الصادر على موضوع القضية بالاوجه  
الاولى لزم اجراء التحقيق بحسب الرسوم المنصوص عليه في قانون غرة شهر  
أبريل سنة ١٨٣٧ ميلادية فيما يتعلق بأحكام محكمة الفسخ  
وصورة ذلك

\*(بند ١)\*

بعد فسخ الحكم الاول القطعي اذا حكمت المحكمة على الواقعة بعينها بين  
أخصام يعينهم بعملية قضائية واحدة وطعن في هذا الحكم الثاني بعين  
موجبات الطعن الاول في الحكم الاول الذي صار فسخه فلمحكمة الفسخ  
أن نقض في الحكم الثاني برأيها باجتماع جميع أعضاء مجلسها

\*(بند ٢)\*

فاذا صدر منها فسخ الحكم الثاني بعين الاسباب التي فسخ بها الاول واعادة  
القضية الى المحكمة المنظومة بذلك فهذه المحكمة سواء كانت كبرى أو معنادة  
تجري القضية على موجب الموضوع المنظور في محكمة الفسخ وتبحث عن  
تحقيقه والحكم فيه

\*(بند ٣)\*

تجتمع المحكمة لتظر هذه القضية لتحكم فيها في مجلسها المعتاد ما لم تكن  
القضية تستدعي بطبعها اجتماع مجلس بالمحكمة خصوصاً فوق العادة  
فيجري فيها ذلك انتهى

\*(بند ٤٤١)\*

اذا رأى وكيل الملك العمومي الموظف بمحكمة الفسخ مخالفة للقانون  
في قرارات قضائية واحكام وبلغها اقليم الجنايات بمحكمة الفسخ بناء على الامر  
الصادر له من فاخر ديوان العدلية والمحاكم جازا بطلان هذه القرارات  
والاحكام واقامة الدعوى على من حكم فيها من المصالح أو من القضاة  
والضباط المحققين بالطريقة المذكورة في الباب الثالث من الكتاب الرابع  
من هذا القانون راجع بند ٤٧٩ الى بند ٥٠٣ من هذا القانون  
وراجع بند ١١٤ وبند ١١٩ وبند ١٢٢ وبند ١٢٧ من قانون  
الحسد والعقوبات

\*(بند ٤٤٢)\*

اذا صدر من محكمة كبرى أو من محكمة جنايات أو من محكمة قسم في مادة  
تأديب أو ضبطية حكم قطعي ولم يطلب أحد من الاخصام نقضه للطعن فيه  
في الاجل المحدد لذلك جاز لو كسل الملك العمومي الموظف بمحكمة الفسخ  
من بادي رأيه ولو انقضى الاجل المذكور أن يشعربه رعا بمحكمة الفسخ

ويطلب نقض الحكم بدون أن يكون لاحد من الاخصام حق في الدفع بقصد  
تنفيذه

## (الباب الثالث)

• (فيما يتعلق بطلب مراجعة القضايا وتنقيشها لاجل تصحيحها) •

• (بند ٤٤٣) •

اذا حكم على متهم في جنائية بحكم وحكم على متهم آخر مرتكب لنفسها بحكم آخر لا يوافق ولم يمكن التوفيق بين الحكمين بل تبين براءة أحد المتهمين تأخر تنفيذ الحكمين ولو كان صدر حكم محكمة الفسخ برفض أحدهما عند الترافع اليها في ذلك

ولناظر ديوان العدلية والمهاكم من بادي رأيه أو بناء على التماس المحكوم عليه مائة أو أحدهما أو التماس وكيل الملك العمومي أن يبط وكيل الملك العمومي الموظف في محكمة الفسخ بتبليغ الحكمين الى هذه المحكمة وافرقة مواد الجنائيات بالمحكمة المذكورة بعد اثبات مخالفة الحكمين أن تنقض ما وتجبيل قضية المتهمين على محكمة أخرى غير الحكمين اللتين صدر منهما الحكم لاجل مراجعة وتحقيق ما يوجد من تقارير صحيحة اسناد التهمة الى المحكوم عليهم ما في هذه الحالة يقتضى العدل والانصاف تحقيقا آخر لتوفيق الحكم على المتهمين فيحضران مع البظهر من هو المقدم ومنهما في الحكم

• (بند ٤٤٤) •

فاذا كان قد صدر حكم على انسان في جنائية بأنه قاتل فلان الفلاني فإنه يجب على ناظر ديوان العدلية والمهاكم أن يقدم لفرقة الجنائيات بمحكمة الفسخ الاوراق المكذبة لقتله والدلائل التي عرضت بعد الحكم والتي فيها قابلية الحصول على قرائن أحوال كافية للدلالة على حياة فلان الفلاني المستدعى بقتله الذي صدر الحكم في شأنه على المستدعى عليه بقتله وللمحكمة المذكورة أن تعين للتوسط في مبدأ الامر بمحكمة عليا للوقوف على ثبوت حياته وهاينة شخصه وتحقيق ذلك بالخطاب معه والسؤال من

الشهود وغير ذلك من الطرق التي يتسببها الظهار ما يؤدى الى افو  
الحكم وابطاله

ويتأخر تنفيذ الحكم وجوب بناء على الامر الصادر من ناظر ديوان العدالة  
والمحاكم الى أن يصدر حكم محكمة الفسخ وان اقتضى الحال تعضيد تأخير  
التنفيذ الصادر من ديوان العدالة والمحاكم صار تعضيد في متن قرار  
محكمة الفسخ باثبات حياته في المحكمة العليا المختصة لذلك وليس للمحكمة  
العليا التي تعينت لذلك بمعرفة محكمة الفسخ أن تحكم الا في شخص من المدعى  
بقوله واثبات أنه هو هو بعينه أو ليس هو وبعد ارسال الحكم الصادر منها مع  
أوراق القضية الى محكمة الفسخ يصدر حكم من هذه المحكمة بابطال الحكم  
بالقتل وباحالة القضية عند الاقتضاء على محكمة جنائيات غير المحاكم التي  
صدر الحكم منها في هذه الدعوى قبل ذلك راجع بند ٣٧٠ وبند  
٤٤٧ من هذا القانون

\*(بند ٤٤٠)\*

اذا حكم على متهم بجناية ثم أقيمت الدعوى على تزوير واحد أو عدة من  
الشهود الذين شهدوا عليه بذلك وثبت صحة اسناد التزوير اليهم أو تحزرت  
اليهم أعلام طالب بالحبس وجب تأخير تنفيذ الحكم الصادر في شأن المتهم  
المحكوم عليه بناء على شهادة الزور ولو كانت رفضت محكمة الفسخ تظلم  
المحكوم عليه بالجناية

فان حكم بعد ذلك على الشهود المذكورين بأنهم مزورون في الشهادة  
التي اثبتت التهمة على بريء وجب على ناظر ديوان العدالة والمحاكم  
من بادى رأيه أو بناء على التماس المحكوم عليه بالحكم الاول أو على طالب  
وكيل الملك العمومي ان يبط وكيل الملك العمومي الموظف في محكمة  
الفسخ بتبليغ ذلك الى هذه المحكمة

وعلى المحكمة المذكورة بعد تحقيق قرار جمعية العدل الذي تأسس عليه  
صدور الحكم الثاني على الشهود أن تبطل الحكم الاول حيث ثبت لديها  
بهذا القرار تزوير الشهود الذين شهدوا بالزور على المحكوم عليه بالحكم  
الاول وأن تحيل قضية المتهم على محكمة جنائيات غير المحكمة التي صدر منها



## الحكم الاول أو الثاني

وذلك لمجرد مراجعة تقرير التهمة الأصلية والبحث عن موادها  
فان ثبتت براءة الشهود المتهمين بشهادة الزور وجب تنقيح الحكم الاول  
بلا توان ولا تأخير راجع بند ٣٣٠ وبند ٣٣٥ وبند ٤٤٦  
من هذا القانون

## \* (بند ٤٤٦) \*

من حكم عليه من هؤلاء الشهود بأنه شهد زورا لا يجوز منع شهادة  
منه فيما يتجدد من الماورات والمرافعات في حق هذا الجاني بهذه الدعوى

## \* (بند ٤٤٧) \*

اذا اقتضى الحال اعادة حكم بالسبب المذكور في بند ٤٤٤ وكان قد  
مات من حكم عليه بهذا الحكم بعد صدوره عينت محكمة القسح قضايا لهذا  
المتوفى ينوب عنه في جميع حقوقه وحصل التحقيق واقامة الدعوى  
في وجهه

فان تبين من التحقيق بطلان الحكم الاول لبنائه على الظلم وعدم الانصاف  
صدر حكم ثان بالغوا الاول وبراءة ذمة المتوفى عما رمى به

## (الكتاب الرابع)

\* (في بعض تحقیقات خصوصية اصحاكمان) \*

## (الباب الاول)

## \* (في التزوير) \*

## \* (بند ٤٤٨) \*

جميع الاوراق المذمومة بتزوير كاتبها وتقليد هامتي قامت بها الشبهة فانه  
يقبض عليها بمجرد ابرازها وتحتفظ عند كاتب الضبطية التي تضبطها بعد  
أن يضع هذا الكاتب المذكور علامته وصحته على كل صحيفة منها ويحرر  
تقريرامفصلا بالحالة التي هي بها ويضعها أيضا بلفها ان كان له معرفة  
بالكتابة ويغيبه على ذلك في التقرير المذكور فان استلم كاتب المحكمة هذا

التقرير بقدر استيفاء هذه الاصول حكم عليه بدفع غرامة قدرها خمسون فرنكا راجع بند ٢٢٥ وما بعده من قانون المحاكمات وبند ١٤٥ وما بعده من قانون الحدود والعقوبات

• (بند ٤٤٩) •

اذا كانت الاوراق المدعى بتزويرها مأخوذة من دفتر خاتمة مصلحة عمومية وجب على من كان في عهده عند تسليمها أن يخطبها أيضا ويضع علامته على كل صحيفة منها حسبما ذكر آنفا فان قصر في شيء من ذلك دفع الغرامة المذكورة في البند السابق راجع بند ٤٦٢ من كتابنا هذا

• (بند ٤٥٠) •

يخضع على الاوراق المدعى بتزويرها الضابط الحاكم بالمثل التي وردت اليه والمدعى في الحقوق الشخصية أو وكيله ان حضر كل منهما ويخطبها أيضا المتهم بالتزوير حين حضوره بين يدي الحاكم المضبوطة عنده فان تعذر على الضامرين بالضبطية الحاكمية أو على بعضهم وضع علامته عليهم أو امتنع تيه الكاتب على ذلك في التقرير وان أهمل الكاتب في ذلك أو زل شيئا منه حكم عليه بدفع غرامة قدرها خمسون فرنكا

• (بند ٤٥١) •

يجوز دائما إقامة الدعوى على التدايعات والتبليغات المتعلقة بمواد التزوير ولو كان بنى على هذه الاوراق المضرورة قراران قضائية أو خصومات شخصية راجع بند ٢١٤ وبند ٢٣٩ وبند ٢٥٠ من قانون المحاكمات

• (بند ٤٥٢) •

من كان أميناً على حفظ اوراق عمومية أو خصوصية رادى أحد بتزوير شيء منها ألزم بتسليمه بمجرد مطالبا منه بأمر ضابط حاكمي من أعوان وكيل الملك أو بأمر قاضى تحقيق الدعاوى الابتدائية والا قبض عليه ان قصر في ذلك وهذا الامر الصادر له وسند الاستلام المأخوذة على من استلم منه يشهدان له برفع المسؤولية عنه في حفظ هذه الاوراق عند من لهم مصلحة في حفظها راجع بند ٤٥٤ من هذا القانون وبند ٢٢١ من المحاكمات

\*(بند ٤٥٣)\*

الاوراق التي تتقدم لمضاهاة الاوراق المدعى بتزويرها ترضى وتوضع العلامة على كل صحيفة منها حسب ما ذكر في البنود الثلاثة الاولى من هذا الباب والاحكام على المقتصر بدفع القرامة المنصوص عليها في هذه البنود

\*(بند ٤٥٤)\*

يجب على أمين محافظ الاوراق بل ويجب مقبوضا عليه ويكره على تقديم ما عنده من الاوراق اللازمة للمضاهاة وكل من الامر الصادر له بتسليمها وسند الاستلام المأخوذ من سلمه يشهد له برفع المسؤولية عنه عند من ا لهم مصلحة في هذه الاوراق راجع بند ٤٥٢ وبند ٤٥٦ من كتابها هذا وبند ٢٠١ وما بعده من قانون المحاكمات

\*(بند ٤٥٥)\*

اذا اقتضى الحال ارسال ورقة رسمية اعتمادية من جهة الى اخرى للمضاهاة وجب أن تنقل صورة منها وتحفظ عند أمين حفظ الاوراق بعد أن يقابلها رئيس محكمة القسم على المضبطة الاصلية ويجوز ردها تقريراً فان كان أمين حفظ الاوراق من موظفي العموم وضع هذه الصورة مع ما عنده من المضابط لتسليم الورقة المذكورة الى أن ترد اليه وله أن يخرج منها كشوفات للاقتضاء لتعقد وينبذ فيها على التقرير الذي عمل بصدها

فان كانت تلك الورقة من ضمن صحائف دفتر بحيث يتعذر انفصالها عنه في هذا الوقت جاز للمحكمة أن تطلب الاقترباً أمر منها وتذكر في هذا الامر المعافاة من الرسوم المذكورة في هذا البند راجع بند ٢٠٢ وما بعده وبند ٢٣٦ وبند ٢٤٥ وما بعده من قانون المحاكمات

\*(بند ٤٥٦)\*

يجوز أيضاً طلب السندات المعتمدة لمضاهاة ما فيها وتحقيقها ان أقرها الاخصام الذين ا لهم فيها مصلحة

ومن كان عنده من الاوراق شيء من تلك الاوراق التي تحتاج للمضاهاة والتحقيق لكونها مشتملة فيها ولو كان أقر رابها بوضع اليد عليها فلا يجوز جبرهم على تسليمها من أول وهلة لكن اذا طلبوا امام المحكمة

المباشرة لتسليم الاوراق المذكورة ورؤيتها وأبدوا وجه امتناعهم  
عن التسليم ولم تقبل منهم جازا هذه المحكمة الحكم بحبسهم الى  
أن يسلموها راجع بند ٢٠٠ وما بعده وبند ٢٣٦ من قانون  
المحاكمات

\*(بند ٤٥٧)\*

إذا شهد الشهود على ورقة من أوراق قضية وجب وضع علامتهم عليها  
وامضاؤها منهم فان امتنعوا من ذلك نبه عليه في التقرير

\*(بند ٤٥٨)\*

إذا أبرز أحد الخصمين في أثناء التحقيق الابتدائي أو في أثناء المحاكمة ورقة  
فادعى الآخر خدشها وانها من قرة وجب على هذا المطاعن الاستفسار من  
خصمه هل أبرزها ليحجج بها ويعتمدها أم لا راجع بند ٤٦٠ من هذا  
الكتاب وبند ٢١٤ وبند ٢٢٧ من قانون المحاكمات

\*(بند ٤٥٩)\*

ترد تلك الورقة في القضية على من أبرزها إذا أعلن الاحتجاج بها أو توقف  
عن إعلان مقصده حتى مضت ثمانية أيام ولا يلتفت الى ذلك الورقة في  
التحقيق والحكم ويصرف النظر عنها

فان أظهر المبرز لها انه مصر على الاحتجاج بها وجب بالتبعية لتحقيق التزوير  
بالمحكمة الكبرى أو محكمة القسم المباشرة لرؤية القضية الأصلية راجع  
بند ٢١٠ وما بعده من قانون المحاكمات

\*(بند ٤٦٠)\*

إذا أثبت الخصم الذي ادعى تزوير الورقة المحجج بها خصمه ان الذي أبرزها هو  
الفاعل لذلك أو انه مشارك لغيره في تزويرها أو نشأ عن التحقيق ان الفاعل  
للتزوير أو المشارك فيه على قيد الحياة وان اقامة دعوى الجنابة والتداعي  
فيها لم تفت بالمدة الطويلة المفوتة لذلك وجب اقامة دعوى جنابة على  
ذلك طبق الاصول المذكورة آنفا

فان كانت القضية يتعلق بها حقوق شخصية تأخر الحكم فيها الى أن يصدر  
الحكم على التزوير الجنائي

وان كان موضوع القضية الأصلية جنائية أو جنحة أو قباحة وجب على المحكمة المباشرة رؤيتها أن تحكم بحجز دلوها وذلك بعد سماع وكيل الملك بما يستوجب إتمام الاستمرار على هذه القضية الأصلية أو تأخيرها وتقييم القضية الفرعية راجع بند ٤٤٨ وما بعده وبند ٤٥٨ وما بعده من هذا القانون وبند ١٣١٩ من القانون المدني وبند ٢٣٩ وما بعده وبند ٢٥٠ وما بعده وبند ٤٢٧ من قانون المحاكمات

• (بند ٤٦١) •

يجوز تكليف المدعى عليه أو المتهم بالتزوير لورقة خطه بإبرازها وبكتابة جملة أسطر فان امتنع من ذلك صراحة أو سكت به على ذلك في التقرير راجع بند ٢٠٦ من قانون المحاكمات

• (بند ٤٦٢) •

إذا تراءى لمحكمة أو مجلس أحكام عند رؤيتها قضية ولو لم يلائم بالحقوق الشخصية قرائن أحوال دالة على التزوير في سند وعلى من صدر منه ارتكاب ذلك فلو كبل الملك أو رئيس المحكمة أن يبعث بالاوراق إلى نائب وكيل الملك العمومي المرظف عند قاضي تحقيق الدعاوى الابتدائية بالمحل الذي وقعت فيه الجنحة أو بالمحل الذي يمكن القبض فيه على المتهم وله أيضاً أن يحجز علم طلب القبض عليه وجلبه راجع بند ٩٩ من هذا القانون وبند ٤٤٩ منه وبند ٧١ من القانون المدني

• (بند ٤٦٣) •

إذا ظهر تزوير في سندات رسمية ذات اعتمادية أو في بعضها فللمحكمة التي ظهر لها التزوير أن تأمر بحبوسها بالمصاهاة إلى الصحة وإزالة الفساد وتقرر تقرير بذلك كله للتداعي مع من هو السبب في ذلك وترد أوراق المصاهاة إلى المصلحة التي أخذت منها أو تسلّم لمن حضر بها ويكون اجراء ذلك في خمسة عشر يوماً ماضى من تاريخ اليوم الذي يصدر فيه الحكم فان قصر كاتب المحكمة عن الاجراء في الأجل المذكور أزم بدفع غرامة قدرها خمسون فرنكاً راجع بند ٢٤١ وما بعده من قانون المحاكمات

(بند ٤٦٤)\*

ما زاد من رسوم التحقيق على ما ذكر في خصوص تحقيق تزوير الاوراق بمالم  
يصرح به هنا يجري على ما هو جار في تحقيق باقي الجفج وبضاف الى التحقيق  
الاوراق المزورة المذكورة أنه يجوز فيها الرؤساء محاكم الجنايات ولو كلاً  
الملك العموميين أو نوابهم وقضاة تحقيق الدعاوى الابتدائية وقضاة  
الاضطباط أن يستمروا في تحقيقهم ولو خارج دائرة ولاية محاكمهم  
وتصرفاتهم على البحث بدخول الاماكن عما يلزم لاطهار مرتكب التزوير  
في الاوراق عن يظن فيه اصطناع أو ادخال أو توزيع أوراق مريبة مزورة  
أو بواليس مزورة باسم بنك الحكومة أو باسم بنوكه المديريات  
وهذا الحكم يجري أيضاً في الجنايات المتعلقة بتزوير النقود أو تزوير خاتم  
الدولة

## (الباب الثاني)

(في القضاة على الغائب)\*

(بند ٤٦٥)\*

إذا صدر حكم بصحة اسناد التهمة الى متهم ولم يتيسر القبض عليه أو لم يحضر  
قبل مضي عشرة أيام من يوم تحرير علم الطلب له واشعاره به أو توصيله الى  
موطنه أو كان حاضراً بنفسه أو قبض عليه ثم هرب وجب على رئيس محكمة  
الجنايات أو رئيس المحكمة الخصوصية كل فيما يخصه أو على رئيس محكمة  
القسم عند عدم وجود أحد من اهل أو على أقدم عضو من أعضاء تلك  
المحكمة عند غياب الرؤساء المذكورين أن يصدر أمره بالزام المتهم المذكور  
على الحضور في ظرف عشرة أيام أخرى فان لم يحضر حكم بأنه غير ممثل  
للقوانين وحرم من حقوقه الاهلية الوطنية وجر على أمواله وأملاكه مدة  
التحقيق في غيابه ولا يجوز أن تسمع منه دعوى في المحاكم مدة التحقيق  
بل تسمع الدعاوى عليه ولكل انسان البحث عنه واقتفائه في أى مكان  
فن وجدته في أى جهة وجب عليه أن يسمى به ويبلغ عليه بموجب الاعلان  
الصادر في حقه بذلك

وينبغي أن يذكر في صلب الامر بيان الجناية التي اتهم بها المتهم المذکور  
وعلم الطلب المحرز بالقبض عليه راجع بند ٢٤٤ من هذا القانون وبند  
٢٥ وما بعده من القانون المدني وبند ٤٢ من قانون الحدود  
والعقوبات

\*(بند ٤٦٦)\*

بشهر هذا الامر الصادر في شأن حضوره باحتفال عظيم على صوت الطبل  
والكأس في اليوم المبارك من الاسبوع التالي ذلك اليوم لعدوره وتلصق  
أوراقه على باب موطن المتهم وعلى ديوان شيخ الناحية وعلى باب محل انعقاد  
مجلس محكمة الجنايات أو المحكمة المخصوصة ان كان من خصائصها  
الحكم فيه

وبعرض الامر المذکور وكيل الملك أو نائبه على ناظر الاملاك الميرية  
وعوائد التسجيل بالناحية التي بهاموطن الغائب أو الممتنع عن الحضور

\*(بند ٤٦٧)\*

تقام دعوى الغائب في غيابه بعد مضي عشرة أيام من تاريخ الامر المنشور  
بطلبه

\*(بند ٤٦٨)\*

لا يجوز لأحد من المستشارين المحامين ولا من المأذونين من كتاب المحكمة  
بالتوكيل أن يحضر للجماعة من المتهم الغائب فان كان المتهم غائبا عن  
الملكية الأصلية أو تعذر منه الحضور تعذرا كلياً جازلاً فإليه وأصدقائه أن  
يعتذروا عنه وينتوا الاسباب الموجبة لتعذر حضوره في المحكمة  
ويجاءوا عنه

\*(بند ٤٦٩)\*

فاذا ظهر للمحكمة أن عذر الغائب صحيح معتبر أمرت بامهال الحكم عليه  
و بتأخير الجرح على أمواله وضربت لذلك مدة من الزمن تحددها بالتسوية  
لنوع العذر ولبعد المكان الذي يكون موجوداً به

\*(بند ٤٧٠)\*

وفيما عدا هذه الحالة التي قبل فيها عذره يلى فوراً على محكمة الجنايات حكم

احالة القضية عليهم وصورة الاشعار بالامر الصادر بخصوص احضار الغائب والنقارير المحزنة في شان اثبات نشر الاعلانات ولصقتها بالحال حيا هو منصوص عليه في بند ٤٦٦ فحكم المحكمة بالغيبة بعد التلاوة المذكورة بناء على التماس وكيل الملك العمومي أو نائبه فان لم يكن التحقيق الابتدائي المحال مستوفيا للشروط المنصوص عليها في القانون ~~حكمت~~ بطلانه وأمرت بإعادته واستئنافه والابتداء في التحقيق يكون بأقدم الاوراق المخانة للرسوم المطلوبة وان كان التحقيق مستوفيا للشروط حكمت ~~محكمة~~ الجنايات بما يلائم المهمة من الجزاء وقضت بالتضييمات اللازمة للمتضررين بدون احضار العدول واخذ رأيهم في الحكم

\*(بند ٤٧١)\*

مضى حكم على الغائب بحكم وجب أن يجبر على أمواله من تاريخ تنفيذ هذا الحكم وأن يجري في تدبيرها وادارتها الاحكام الجارية في أموال الغائبين بنفسه المصلحة والقبضة ويعطى اشعار بالجبر وأسابيه الى مرله الحو في ذلك وهذا الاشعار انما يكون بعد صدور الحكم غير قابل للنقض بفوات المدة المحددة لتحقيق الغيبة وعدم قبول دفعها وهذه المدة الطويلة هي عشرون سنة تقضى من تاريخ الحكم ~~محكمة~~ فصلحة الاملاك الميرية تدبر أملاك الغائبين لمصلحة الحكومة الى ايلولة أموالهم لوارثيهم راجع بند ٤٧٦ وبند ٦٤١ من هذا القانون وبند ٢٨ وبند ١٢٠ وما بعده من القانون المدني

\*(بند ٤٧٢)\*

تستفخ خلاصة الحكم على الغائب بالتماس وكيل الملك العمومي أو نائبه وتدرج بعد غناية أيام من تاريخ صدوره في أحد وقائع المديرية التي بها آخر نوط له ثم تعلق بعد ذلك أولا على باب آخر محل يكون متوطنه ثانيا على باب بيت مشيخة البندرم من القسم الذي وقعت فيه الجنابة ثالثا على باب محكمة الجنايات وتستخرج صورة أخرى منه وترسل في الاجل المذكور الى ناظر الاملاك



وعوائد التسجيل بالناحية التي هم موطن الغائب ثم يجري تنفيذ الحكم  
الصوري بعد آخر تقرير عمل بصدد تكميل الرسوم المنصوص عليهم في هذا  
البند

\*(بند ٤٧٣)\*

لاحق لاحد غير وكيل الملك العمومي أو المدعى في الحقوق الشخصية أن  
يتظلم فيما يخصه الى محكمة الفسخ من الاحكام الصادرة على الغائب

\*(بند ٤٧٤)\*

لا يترتب في أى حالة على غياب المتهم تعليق ولا تأخير للتحقيق بالنسبة  
للمحضرين المشاركين في التهمة

ويجوز للمحكمة الجنائية أن تأمر بعد الحكم عليهم بتسليم الموجودات  
المحفوفة بديوان المحكمة من أوراق وسندات لاربابها أو من له حق فيها اذا  
طلب استلامها ولها أن لا تأمر بذلك الا باشتراك اخصارها اذا اقتضى  
الحال اخصارها ويجب على كاتب المحكمة قبل تسليم الاوراق والسندات  
المذكورة أن يحضر بها تقرير امشتمل على حافظة يبين اوجه التفصيل والا  
لزم بدفع غرامة قدرها مائة فرنك

\*(بند ٤٧٥)\*

اذا كان المتهم غائبا وحجر على أمواله وكانت زوجته وأبواه وأولاده  
في حالة الاضطرار جاز أن يعطى لهم اعانة لمعايشهم ونفقتهم في مدة الحجر  
وهذه النفقة تقدر وترتب بعرفة أهل الادارة الملكية راجع بند ٢٥ وبند  
٢٨ وبند ٣٣ من القانون المدنى

\*(بند ٤٧٦)\*

اذا أسلم نفسه المدعى أو قبض عليه قبل فوات العقوبة بالمدة الطويلة ألغيت  
بطبيعتها الاحكام الصادرة عليه في غيابه وبطلت التحقيقات التي  
أجريت في حقه من تاريخ الاصر بالقبض عليه أو باحضاره ثم يجري  
التحقيق عليه بالرسوم المعتادة فاذا هرب قبل تمام هذا التحقيق بقي  
التحقيق الاول على حاله في العمل به

ولكن اذا كان استوجب الحكم الصادر عليه في غيابه الجزاء بالموت

الحكمي ولم يقض عليه أو لم يحضر إلا بعد مضي مدة السنوات الخمس  
التالية لتنفيذ الحكم على الغائب صح ما أتى على هذا الحكم من تاريخ  
صدوره حسبما في بند ٣٠ من القانون المدني وذلك في المدة السابقة من  
تاريخ مضي السنوات الخمس إلى يوم حضور المتهم بالمحكمة راجع بند ٢٦  
وبند ٣٠ وبند ٣١ وبند ٣٢ من القانون المدني وبند  
٦٢٥ وبند ٦٤١ من هذا القانون

\*(بند ٤٧٧)\*

إذا تذر على المتهم في الأحوال المنصوص عليها في البند السابق بسبب  
من الأسباب الحضور لسماع شهادتهم في المحاورات اكتفى بتلاوة المجلس  
شهاداتهم المكتوبة والاجوبة المكتوبة الصادرة من باقي المتهمين  
في الجلسة عيها وتلى أيضا في المجلس باقي الاوراق والسندات التي يستصوب  
رئيس المحكمة تلاوتها لكونها مما تنضج به حقيقة الجلسة والمرتكبين لها  
راجع بند ٣١٦ وبند ٣١٧ من هذا القانون

\*(بند ٤٧٨)\*

إذا حضر الغائب وتحصل على براءة ذمته من التهمة ألزم في جميع الأحوال  
بدفع المصاريف التي صرفت في التداعي والتحقيق عليه مدة غيابه راجع  
بند ٣١ من القانون المدني

## (الباب الثالث)

في الجنايات والجناح التي يرتكبها القضاة أجنبية  
عن وظائفهم أو متعلقة بهم

### الفصل الاول

في التداعي واجراء التحقيق على من ارتكب من القضاة  
جنايات أو جناح أجنبية عن وظائفه

\*(بند ٤٧٩)\*

إذا تم من قاضي خط أو عضو من أعضاء محكمة النقاب أو محكمة القسم  
أو وكيل الملك بأحدى هاتين المحكمتين ارتكاب جناحة في غير وظائفه

متوجبة العقوبة تأديبية أمر وكيل الملك العمومي في المحكمة الكبرى  
بإحضاره أمام هذه المحكمة فيحكم عليه حكماً لا يقبل بعده صدوره تظلم  
ولا طعن راجع بند ٥٠١ وما بعده من هذا القانون وبند ٩ وما بعده  
من قانون الحدود والعقوبات

\*(بند ٤٨٠)\*

إذا استوجبت الجناية التي ارتكبها أحد من ذكر الجزاء بعقوبة بدنية مؤلة  
أو مدنية فعلى وكيل الملك العمومي بالمحكمة الكبرى أن يعين الحاكم المنوط  
بتأديبه وظيفته الضبطية الحاكمة وعلى الرئيس الأول لقضاة تلك المحكمة أن  
يعين الحاكم المنوط بتأديبه وظائف قاضي تحقيق الدعاوى الابتدائية  
ليجري كل من الضابط الحاكم ومن قاضي التحقيق ما يخصه راجع بند  
٢٨٣ وبند ٣٠٣ وبند ٥٠٠ من هذا القانون وبند ٦ وما  
بعده من قانون الحدود والعقوبات

\*(بند ٤٨١)\*

إذا كان المتهم بارتكاب جناية أو جنحة في غير وظائفه هو أحد أعضاء المحكمة  
الكبرى أي محكمة الولاية أو المحاكم بها واجب على الضابط الذي وصلات  
إليه التبليغات أو الشكايات أن يرسل منها على الفور صورة إلى ناظر ديوان  
العدلية والمحاكم بدون تأخير في التحقيق فيجري رؤيتها على المنوال الذي  
سبق ذكره ثم يرسل أيضاً من أوراق التحقيق المتعلق بإسناد الجنحة لاهتم  
صورة إلى ديوان العدلية راجع بند ٥٠٢ من هذا القانون وبند  
١٢١ من قانون الحدود والعقوبات

\*(بند ٤٨٢)\*

يرسل ناظر ديوان العدلية والمحاكم تلك الأوراق إلى محكمة التسخ ومنها  
تعال القضية على من هي من خصائصه أما على محكمة تأديب وأما على أحد  
قضاة تحقيق الدعاوى الابتدائية بحيث يكون كلاً هــ ما خارجاً عن دائرة  
ولاية المحكمة التي يكون المتهم من ضمن أعضائها في حالة ما إذا صحت إسناد  
التهمة لاهتمهم فإن القضية تعال من طرف محكمة التسخ إلى محكمة أخرى  
كبرى غير المنسوب إليها المتهم راجع بند ١٢٨ وبند ١٢٠ وبند ١٢٥

من هذا القانون

## (الفصل الثاني)

في رؤية دعاوى من اتهم بالجور في الحكم أو مجحف وجنابات أخرى متعلقة  
بالاقتضية والاحكام من القضاة والمحاكم ماعدا محكمة الفسخ والمحاكم  
الكبرى ومحاكم الجنابات

\*(بند ٤٨٣)\*

اذا اتهم قاضى خطأ أو محكمة الضبطية أو أحد أعضائها محكمة التجار أو ضابط  
حاكى كعمدة الناحية أو عضو من محكمة التأديب أو من محكمة القسم  
أو المؤدى وظيفة وكيل الملك فى إحدى تلك المحاكم بارتكاب جنحة  
فى تأدية وظيفته وكانت هذه الجنحة مستحقة للجزاء بالتأديب وجب اقامة  
الدعوى عليه والحكم فيها عليه حسبما فى بند ٤٧٩ راجع بند ٥٠٥  
من قانون اقامة الدعوى

\*(بند ٤٨٤)\*

اذا اتهم أحد من ذكر فى البند السابق بارتكاب جنابة مستوجبة للجزاء  
مخالفة وظيفته أو لجزاءه ذنب آخر أشد منها فالوظائف التى يقوم بها  
فى العادة قاضى التحقيق تحال حالا على رئيس المحكمة ليقوم بها والوظائف  
التي يقوم بها وكيل الملك تحال أيضا على الوكيل العمومى الموظف بالمحكمة  
الكبرى ليحريها ولكل من قاضى التحقيق ووكيل الملك العمومى أن يوكل  
عنه فى تأدية هذه الوظائف من يعتمد من الموظفين الذين من خصائصهم  
ذلك راجع بند ٢٨٣ وبند ٣٠٣ من هذا القانون

فان وجد شئ من تعلقات الجنحة قبل حالة وظيفة مرتكبها على غيره من ذكر  
جاز الشروع فى تحققة بمعرفة ضابط حاكى الى أن يحضر الرئيس الاول  
أو وكيل الملك المذكوران أو من ينوب عنهم فى ذلك ثم يجرى باقى التحقيق  
طبق ما تقر من الاحكام العمومية فى هذا القانون راجع بند ٥٠٢ من  
هذا القانون وبند ١٢١ و بند ١٢٦ وبند ١٨٣ من قانون

المحاكمات

(بند ٤٨٥) \*

اذا اتهمت محكمة بتمامها كمحكمة التجار أو محكمة التأديب أو محكمة القسم أو واحد أو عدة من أعضائها كم الكبرى أو وكلاء الملك العموميون أو نوابهم في هذه المحاكم بارتكاب جنابة تتعلق بأجراء وظائقهم وكانت هذه الجنابة مستوجبة جزاء جنحة مخالفة رسوم القضاء أو بجنابة أشد من ذلك أبرى العمل في رؤيتها على الوجه الآتي في البنود التالية

(بند ٤٨٦) \*

تبليغ الجنابة لناظر ديوان العدلية والمحاكم بما مر عند الاقتضاء وكيل الملك العمومي في محكمة الفسخ باقضاء أثر المتهمة واقامة الدعوى عليه راجع بند ٣٠ من هذا القانون

ويجوز أيضاً تبليغ الجنابة بدون توسط ديوان العدلية الى محكمة الجنابات ممن يدعى أنه متضرر منها وهذا فقط فيما اذا طلب المخاصمة مع نفس المحكمة أو القاتنى وجملها ما غرماء أو فيما اذا كان تبليغ مدعاه متفرعاً قضائية تنظر في محكمة الفسخ راجع بند ٥١٠ من هذا القانون

(بند ٤٨٧) \*

ان لم يجد وكيل الملك العمومي بمحكمة الفسخ في الاوراق التي أرسلها اليه ناظر ديوان العدلية والمحاكم أو التي أبرزها الاخصام جميع ما يلزم من الافادات والاستعلامات الكافية في التحقيق عرض ذلك على أول رئيس للمحكمة المذكورة والتمس منه أن يعين أحد أعضاء محكمة سماع الشهود واستيفاء مواد التحقيق التي يتأني له اجراؤها بالاطلاع عليها في محل الواقعة في المدينة التي بها محكمة الفسخ راجع بند ٧١ وما بعده من هذا القانون

(بند ٤٨٨) \*

اذا اقتضى الحال سماع شهود أو رؤية سندات أو دلائل في جهة خارجة عن المدينة التي بها محكمة الفسخ أو لزم اجراء التحقيق خارج هذه المدينة وكل القاضي الرئيس لهذه المحكمة في ذلك كله أحد قضاة تحقيق الدعاوى الابتدائية ولو من أعضاء مديرية أو قسم غير محكمة المديرية أو القسم

## المطعون في قضائهم

\* (بند ٤٨٩) \*

يجب على قاضي تحقيق الدعاوى الابتدائية المند كور في البند السابق  
بعد سماع الشهود واستيفاء التحقيق الذي وكل اليه أن يبعث تقارير القضية  
وسنداتها مقفولة مختومة منسوبة الى رئيس قضاة محكمة الفسخ

\* (بند ٤٩٠) \*

بناء على اطلاع رئيس المحكمة على الاوراق التي بعث بها اليه ناظر ديوان  
العدلية والهاكم أ والى أبرزها الاخطام وعلى ماظهر له من الاستعلامات  
التي يتيسر له الحصول عليها أمر باستيداع المتهم في الحبس اذا اقتضى  
الحال ذلك ويعين في هذا الامر دار الحبس التي يلزم استيداعه فيها راجع  
بند ٩٥ وبند ٩٧ وبند ٧١ من هذا الكتاب

\* (بند ٤٩١) \*

بأمر فوراً قاضي قضاة محكمة الفسخ بإرسال تحقيق القضية الى وكيل  
الملك العمومي فيقدمه قبل مضي خمسة أيام تلى ورود اليه مع تقريره المشتمل  
على مخاصمة المتهم راجع بند ٤٨٦ وبند ٤٩٣ من هذا القانون

\* (بند ٤٩٢) \*

تبداً فرقة العرض حالات المذ كورة في الحكم على المتهم في القضايا المنظورة  
سواء كان التحقيق مسبوقاً بأمر الاستيداع في الحبس أو غير مسبوق به فان  
رفضت تلك الفرقة هذه القضايا بحكم بالافراج عنه وان قبلتها أ حالات  
دعوى المجلس المتهم أو القاضى المتهم على قضاة الفرقة المنوطة بالنظر  
في دعاوى الحقوق الشخصية لتحكم بإسناد التهمة أو عدم إسنادها راجع  
بند ١٢٨ وما بعده من هذا القانون

\* (بند ٤٩٣) \*

التبليغ الناتج عن قضية منظورة بمحكمة الفسخ يحال على الفرقة المباشرة  
للتحقيق فان وجدت أن هذه الدعوى يصح سماعها أ حالتها من فرقة الجنائية  
أو من فرقة العرض حالات الى الفرقة المنوطة بالنظر في دعاوى الحقوق  
الشخصية ثم تعود ثانياً الى فرقة العرض حالات راجع بند ٤٨٦ وبند ٤٩١

وبند ٤٩٦ وما بعده من هذا القانون

\*(بند ٤٩٤)\*

إذا لمحت فرقة من فرق محكمة الفسخ عند النظر في دعوى استحضام القضاة أو المحكمة أو غير ذلك جنحة استوجبت إقامة دعوى جنائية على المحكمة أو على قاض من قضاتها حسبما هو مبين في بند ٤٨٥ جازاها من بادئ رأيها ولو بدون مدع طاهر للتصومة سواء كانت الدعوى أصلية أو متفرعة أن تأمر بإحالة القضية على فرقة مواد الجنايات على موجب بند ٤٩٣

\*(بند ٤٩٥)\*

إذا نظرت قضية بمعرفة جميع فرق محكمة الفسخ واقتضى الحال إحالتها على فرقة واحدة منها على موجب البند السابق أحييت على الفرقة المنوطة بالنظر في دعوى الحقوق الشخصية

\*(بند ٤٩٦)\*

وفي جميع تلك الأحوال الفرقة التي أحييت عليها قضية بناء على تداع أو بمعرفة محكمة الفسخ هي التي تختصكم فيما يتعلق بإسناد التهمة وعدم اسنادها

ورئيس تلك الفرقة يؤدي في التحقيق على من أسندت إليه التهمة جميع الوظائف التي من خصائص قضاة تحقيق الدعاوى الابتدائية بنص القانون راجع بند ٥٥ وما بعده وبند ٦١ وبند ٤٩٩ من هذا القانون

\*(بند ٤٩٧)\*

يجوز للرئيس المذكور حالة سماع شهادة الشهود واستجواب المتهمين على قاض آخر ينتخبه من قضاة تحقيق الدعاوى الابتدائية ولومن غير قضاة القسم أو المديرية الموجود بهم المتهم راجع بند ٨٤ وبند ٢٨٣ وبند ٣٠٣ وبند ٤٨٠ وبند ٤٨٨ من هذا القانون

\*(بند ٤٩٨)\*

الاعلام المحرر من الرئيس بحبس المتهم يعين فيه دار الجبس التي يلزم إرساله إليها وجبه فيها راجع بند ٩٤ وما بعده وبند ٤٩٠ من هذا القانون

## \* (بند ٤٩٩) \*

يجب على الفرقة المندوبة من محكمة الفسخ بالنظر في القضية أن تتداول  
سراً فيما يتعلق باسناد التهمة انما يلزم أن يكون عدد القضاة فرداً إذا صدق  
أكثر القضاة المذكورين على براءة المتهم صدر الحكم برفض الدعوى  
ومنعها وافرغ وكيل الملك العمومي عن المدعى عليه المحبوس راجع بند  
٢٢٩ وما بعده وبند ٤٩٦ وما بعده

## \* (بند ٥٠٠) \*

فإن اتفقت آراء أكثر القضاة على صحة اسناد التهمة اليه صدر بذلك قرار  
مصرح فيه بالأمر بالقبض على المتهم وحبسه وبناء على وجوب تنفيذ هذا  
القرار ينقل المدعى عليه إلى دار حبس محكمة الجنايات التي تعينها محكمة  
الفسخ في متن القرار المذكور راجع بند ٢٣١ وما بعده وبند ٤٣٠  
من هذا القانون

## \* (بند ٥٠١) \*

لا يجوز اطاع من في خصوص ما يتعلق بصورة التحقيق الجارية بالوجه  
السابق في محكمة الفسخ ولا فيما أجرى فيها من الرسوم المذكورة في حق  
المحكمة التهمة أو القضاة المتهمين وتجري أحكام هذا التحقيق أيضاً على  
مشاركى المحكمة أو القاضي المتهم في الدعوى القائمة على كل منهم ولو لم  
يكن للمشاركين في التهمة وظيفة قضائية

## \* (بند ٥٠٢) \*

يجري مقتضى ما في رسوم هذا القانون التي ليست مخالفة لاصول التحقيق  
الخصوصية بهذا الباب

## \* (بند ٥٠٣) \*

إذا أحيلت قضية على محكمة الجنايات وحكم فيها بحكم حصل منه تعطل إلى  
محكمة الفسخ وكان من ضمن فرقها الجنائية المنوطة بالنظر في التعطل المرفوع  
إليه لقضاة من الذين قرروا صحة اسناد التهمة إلى المتهم وجب على هؤلاء  
القضاة عدم المشاركة في الحكم على القضية المتعطل منها  
إنما نكثرت التعطل إلى محكمة الفسخ واستوجب جمع الفرق بتمامها للحكم في



ذلك جاز لجميع القضاة أن يجتمعوا للمشاركة في هذا الحكم

## (الباب الرابع)

• (في الخلع الخلة بما يجب للعسك من احترام ناموسهم واعتبار مقامهم) •

• (بند ٥٠٤) •

إذا أشار واحد أو عدة من الحاضرين في المجلس أو في أي جهة ~~يكون~~ التحقيق جارياً بما جهر بإشارة ظاهرة أو إلى توصيب أو إلى غير توصيب أو وقع منهم لفظ وتشويش على القاضي بأي كيفية طردهم الرئيس أو القاضي من محل المجلس فإن أبوا الخروج منه أو عادوا إليه بعد طردهم منه أمر بالقبض عليهم وإرسالهم إلى دار المجلس ولا بد من ذكر هذا الأمر في تقرير يومية المجلس ويجوز إرسال صورة ذلك إلى السجنان يجب عليه أن يقبض على من ذكرهم ويحبسهم مدة أربع وعشرين ساعة راجع بند ٥٠٩ من هذا القانون وبند ٨٩ من قانون المحاكمات وبند ٢٢٢ من قانون الحدود والعقوبات

• (بند ٥٠٥) •

إذا كان التشويش على المجلس معصوباً بسبب أو باطالة مستوجبة لعقوبة تعزيرية أو تأديسية ضبطية جاز ترتيب الجزاء المقرر لذلك فوراً بالمجلس بمجرد ثبوت الواقعة

فإن كان الجزاء الذي استوجبه من وقع منه سبب أو اطالة خفيفة فلا يفضل فيه تعظم أياً ما كانت المحكمة أو القاضي الذي صدر منه الحكم به وإن كان الجزاء تأديسياً تعزيراً ياجاز التعظم من أحكامه إن كانت صادرة من محكمة يجوز التعظم من أحكامها أو من قاض كذلك راجع بند ١٨١ من هذا القانون وبند ٩١ من قانون المحاكمات وبند ٢٢٢ وما بعده من قانون الحدود والعقوبات

• (بند ٥٠٦) •

إذا وقعت جنابة من أحد في مجلس قاض واحد أو في محكمة يجوز التعظم من أحكامها أو القاضي أو للمحكمة به بعد القبض على الجاني وتحريه تقريراً

وقع منه أن يرسل أوراق القضية والمتم الى القضاة الذين من خصائصهم  
النظر والحكم في مثل ذلك راجع بند ٩٢ من قانون المحاكمات وبند  
٢٢٨ وما بعده من قانون الحدود والعقوبات

\*(بند ٥٠٧)\*

أما التطاول بطريق الفعل الذي يستجيب الى جنابة حكمية أو واقعية فعلية  
بمجلس القسح أو محكمة كبرى أو محكمة جنابات أو محكمة خصوصية  
فإن المحكمة الواقع فيها ذلك تحكم فيها حالا ولا تترك القضية في صدر قضاها  
حكم المحكمة فور اقبل الخروج منها

فتسمع شهادة الحاضرين والجاني ومستمثاره المحامي الذي اتخذه بنفسه  
أو عينه له الرئيس وبمجرد ثبوت الجنابة على الجاني وسماع مقالة وكيل الملك  
العمومي أو نائبه يصدر من المحكمة المذكورة حكم موضح الاسباب به  
يترتب العقاب وبشترط أن يكون ذلك كله بهارا

\*(بند ٥٠٨)\*

ان كان عدد الحاضرين بالمجلس من القضاة خمسة أو ستة في الحالة المذكورة  
في البند السابق فلا بد من بناء الحكم على توافق أربعة آراء منهم حتى يكون  
هذا الحكم معتبرا

وان كان عددهم سبعة فلا بد من بناءه على توافق خمسة آراء منهم وان كان  
عددهم ثمانية أو أكثر من ذلك انبنى الحكم على توافق ثلاثة أرباع  
آراء الحاضرين بالمجلس بحيث يكون الزائد عن التبريع من الكسور معتبرا  
رأيه ماعدا على مسامحة المتهم أن كان ثم زائد

\*(بند ٥٠٩)\*

لأمسدين ونظائر الاقسام ومشايخ النواحي وأمورى الضبطية الملكية  
وأمورى التجسس عند اجرائهم بعض أعمال عمالهم من خصائصهم أن  
يجروا أيضا وظائف الضبط والربط القضائي المنصوص عليها في بند  
٥٠٤ فيكونون بمنزلة القضاة وأن يحجزوا بعد القبض على من يقع منهم  
المقط تقرير في محلي حكمهم بالخطة ويرسلوا هذا التقرير والمتم عند الاقتضاء  
الى القضاة الذين من خصائصهم الحكم على المخنوحين راجع بند ٢٩ من

## (الباب الخامس)

(في قبول شهادات أمراء العائلات الموكية رجالا ونساء وبعض رجال رؤساء الدولة في مواد الجنائيات والتعزيرات والتأديلات الضبطية) \*

(بند ٥١٠) \*

لا يسوغ تحرير اعلام طالب حضور برسم شهادة للعائلة الموكية ذكرورا وانائا على عود القسب ولا لارباب المناصب العالية ولا لاطرديوان العدلية والمحاكم ولوفى الماويرات التى تقع امام جمعية العدول فلا يجوز طلبهم فى المحاكم الا اذا صدر اذن خاص من الملك بحضورهم فى المحكمة بناء على طلب أحد الخدمين والخامس ناظر ديوان العدلية والمحاكم لذلك راجع بند ٧١ وما بعده وبند ٣١٧ وما بعده من هذا القانون

(بند ٥١١) \*

تحرر شهادات هؤلاء الذوات بالكتابة منهم الا فى الحالة السابقة المستثناة ونسلم للرئيس الاول من رؤساء المحكمة الكبرى ان كان الذوات المذكورون فى البند السابق مقيمين بينددر محكمة كبرى أو موجودين به والاستلها رئيس محكمة القسم الذى تكون به مواطنهم أو الموجودون فيه وقتيا وطريقة ذلك ان تكتب المحكمة او قاضى تحقيق الدعاوى الابتدائية الذى تكون القضية منظورة بمعرفة ما يحتاج اليه من شهادة الشهود وسؤالا وجوابا ويسلم صورة ذلك للرئيس المحكمة السالف الذكر فعلى هذا الرئيس أن يذهب بنفسه الى مواطن من ذكر من الذوات لجماع شهاداتهم راجع بند ٨٣ وبند ٣٠٣ من هذا القانون

(بند ٥١٢) \*

ترسل الشهادات التى سمعت بهذه المثابة الى كاتب المحكمة مباشرة أو يبعث بها بطريقة مخترومة الى كاتب المحكمة أو الى القاضى الذى طلبها او يطلع عليها فور اوكيل الملك أو من ينوب عنه فى ذلك وعند اجتماع مجلس العدول ومداواتهم تنهى الشهادات المذكورة على

العدول وتجرى فيها المحاورات والا كان الحكم المبني عليها لاغيا  
راجع بند ٨٣ وبند ٣٠٣ وبند ٣٠٥ وبند ٣١٩ من هذا القانون

\*(بند ٥١٣)\*

إذا كان الملك قد أمر أو أذن بأحد من ذكر أنفاس الذوات امام  
العدول ينص في الامر المملوكى على ما يجب لهم من رسوم التسجيل  
والاحتفال اللائق بمقامهم

\*(بند ٥١٤)\*

من طالب بالشهادة من نظار الدواوين غير ناظر ديوان العدلية والمحاكم أو  
من رؤساء جمعية الملك أو من هم في مقام نظار دواوين العوم كاعضاء  
الشورى الخاصة أو من رؤساء العسكرة الكرام الموطنين أو من السفراء  
وغيرهم ممن ينوب عن الملك في المعاملات الأجنبية فان جميعهم هم يجرى في حقه  
ما سبأنى وهو

أنه **كانت** الشهادة مطلوبة منهم امام محكمة الجنائيات أو قاضى  
تحقيق الدعاوى الابتدائية الذى يعمل اقامتهم المعتاد أو بالمثل الذى  
يتصادف وجودهم به فانهم يؤدون بها الرسوم المعتادة كغيرهم

وأما إذا كانت الشهادة مطلوبة في قضية منظورة خارج محل وظائفهم  
أو خارج المحل الذى يتصادف وجودهم به ولم تكن هذه الشهادة مطلوبة  
امام جمعية العدول وجب على رئيس المحكمة أو على قاضى تحقيق الدعاوى  
الابتدائية **من** كون القضية منظورة بمرفته كل فيما يختص به أن يحرر  
لقاضى المحل الذى تكون به إقامة الذوات المذكورين رقعة ببيان ما يلزم  
الاستشهاد عليه في القضية من الاسئلة والاجوبة التى عالجتها الشهادة بناء  
عليها

وأما إذا كانت الشهادة مطلوبة من أحد من السفراء بالدول الأجنبية  
لزم أن ترسل الرقعة المذكورة لناظر ديوان العدلية والمحاكم ليعث بها الى  
الجهة التى بها السفير المطلوب شهادته ويعين من يلزمه أخذ شهادته بمذا  
الطرف

\*(بند ٥١٥)\*

لرئيس المحكمة أو القاضي تحقيق الدعاوى الابتدائية الذي أرسلت إليه تلك الرقعة المذكورة في البند السابق أن يحضر لديه الذات الموظف المستشهد به وأن يسمع شهادته بالكتابة

\*(بند ٥١٦)\*

ترسل هذه الشهادة مظلوفة محتومة الى كاتب المحكمة أو الى القاضي الذي طلبها فيطلع عليها وكيل الملك ويتلوها حسبما في بند ٥١٢ والا كان الحكم المبنى عليها لاغيا

\*(بند ٥١٧)\*

اذا وجب حضور من ذكر في بند ٥١٤ من أرباب الوظائف العالية برسم الشهادة امام جمعية عدول محقة من يعمل خارج عن المحل الذي يكون هؤلاء المطلوبون مقيمين به لاجراء وظائفهم أو الذي يتصادف وجودهم به جازت اقالتهم من الحضور بأمر الملك انما يجب عليهم في هذه الحالة تأدية شهادتهم بالكتابة على الوجه المقرر في بنود ٥١٤ و ٥١٥ و ٥١٦

## (الباب السادس)

في تشخيص ذوات من حكم عليهم بجزاء وفروا من السجن ثم قبض عليهم ثانيا ومعرفة أعيانهم

\*(بند ٥١٨)\*

كيفية تشخيص ذات من حكم عليه فقر وقبض عليه ثانيا ~~تكون~~ عن يد المحكمة التي صدر منها الحكم عليه

ويجوز ذلك أيضا في معرفة ذات من حكم عليه بالغريب المؤبد أو بالنفي فقر وقبض عليه ثانيا متى ثبت لدى المحكمة أنه هو هو حكم عليه مع رده الى محل نفيه بما يستحقه من الجزاء المقرر لجنحة القرار بهذا الوجه حسبما هو منصوص عليه في القانون راجع بند ١٧ وبند ٣٣ من قانون الحدود والعقوبات

\*(بند ٥١٩)\*

تصدر الاحكام في ذلك بدون توسط العدول بعد أن نسجم المحكمة الشهود

المستشهد بهم وكيل الملك العمومي أو المستشهد بهم الهارب بعد القبض عليه ثانياً ان كان قد طلب احضار شهود من طرفه وتخصّل المحاكمة ثانياً على رؤس الاشهاد في المجلس بحضور الهارب المقبوض عليه والا كان الحكم بالعقوبة لا غيا راجع بند ٣١٧ وما بعده وبند ٥٢٠ من هذا القانون

\*(بند ٥٢٠)\*

ويجوز لوكيل الملك العمومي والهارب المقبوض عليه المرافعة والتظلم الى محكمة الفسخ من الحكم الصادر في شأن تحقيق التشخيص ويكون التظلم بالرسوم والالجل المنصوص عليه في هذا القانون راجع بند ٣٧٣ وما بعده وبند ٤٠٨ وما بعده وبند ٤١٦ وما بعده من هذا القانون

## (الباب السابع)

في بيان كيفية التحقيق في حالة اتلاف أوراق قضية أو أوراق الحكم فيها أو اختلاس هذه الاوراق أو ضياعها

\*(بند ٥٢١)\*

اذا عرض سبب من الاسباب المتلفة كحرق أو غرق أو غير ذلك من الجوانح العارضة وترتب عليه اتلاف مضابط الاحكام الصادرة في المواد الجنائية أو التعزيرية التي لم يجز مقتضاها أو اتلاف أوراق تحقيق قضية لم يقطع فيها الحكم أو اختلاسها أو ضياعها وتعد تحصيلها وتوقيها كما كانت أجرى العمل في ذلك حسبما يأتي في البنود الآتية

\*(بند ٥٢٢)\*

ان وجدت صورة أو نسخة رسمية من الحكم اعتبرت كالنسخة الأصلية وستن مستنداتها فوضع في المحل المعد لحفظ مضابط الاحكام ولذا يجب على كل من الموظفين بحفظ نسخة أو على كل من في عهده من آحاد الناس صورة أو نسخة رسمية من الحكم أن يسلمها الى ديوان المحكمة التي صدر منها هذا الحكم بناء على الأمر الصادر له من المحكمة المذكورة والا فان قصر عوقب بالحبس

وهذا الأمر الصادر له هو بمنزلة سند استلام فيشهد له ببراءة ساحتة عند من  
لهم مصلحة في هذه الورقة

ويجوز لكل من كانت في عهده صورة أو نسخة معتبرة من المضبطة التي تلفت  
أو اختلت أو ضاعت أنه عند تسليمها إلى الدفترخانه العمومية يستنسخ منها  
صورة بلامصاريف راجع بند ١٣٣٤ وما بعده من القانون المدني

\*(بند ٥٢٣)\*

ان لم يوجد في مواد الجنايات صورة ولا نسخة رسمية من مضبطة الحكم وكان  
يوجد من قرار الجمعية العدول مضبطة أو نسخة صحيحة معتمدة كتفي بها  
واستوفى الحكم بموجب اعلان العدول لهذه النسخة

\*(بند ٥٢٤)\*

فان لم يتيسر الحصول على قرار الجمعية العدول أو كان قد حكم في القضية بلا  
عدول ولم يوجد له أثر بالكاتبه وجب استئناف التحقيق بالبناء على آخر ورقة  
وجدت ناقصة من أوراق القضية سواء من أوراق المضبطة أو من نسخة  
مببضة منها أو من نسخة معتمدة

## (الكتاب الخامس)

في قوانين المحاكم والقضاة وبيان خصائصهم ووظائفهم  
وكيفية احوال القضاة من محكمة على أخرى

## (الباب الاول)

\*(في تخصيص المحاكم والقضاة وبيان خصائص ووظائفهم)\*

\*(بند ٥٢٥)\*

نعرض جميع الطلبات المتعلقة بتحكيم المحاكم والقضاة فتحقق ويحكم فيها  
اجمالا بنسبة الاولى في حواظ مختصرة

\*(بند ٥٢٦)\*

اذا رفعت الى محاكم الدرجة الاولى أو الى محاكم الدرجة الثانية أو الى  
قضاة تحكيم الدعاوى الابتدائية ولم يكن بعضهم تابعاً لبعض قضية جنحة

واحدة أو عدة جنح متجانسة أو قباحة واحدة فالذي يحكم بأولية إحدى المحاكم المذكورة أو أحد القضاة بالنظر فيها هو محكمة الفسخ سواء كان ذلك في مواد الجنائيات أو التعزيرات الضبطية راجع بند ٢٢٦ وما بعده وبند ٥٤٠ وما بعده من هذا القانون

\*(بند ٥٢٧)\*

وكذلك يكون تخصيص المحاكم والقضاة بمعرفة محكمة الفسخ في صورة ما اذا عارضهم في النظر في جنحة واحدة أو في عدة جنح متجانسة أو في قباحة واحدة محكمة عسكرية أو بحرية أو أحد مأموري الضبطية العسكرية أو أي محكمة من المحاكم الغير المعتادة مع محكمة كبرى أو محكمة جنائيات أو محكمة من خصائصها الحكم في مواد التعزير أو محكمة ضبطية أو أحد قضاة تحقيق الدعاوى الابتدائية فتميز الأخير بالحق بالدعوى هو مازتضيه محكمة الفسخ

\*(بند ٥٢٨)\*

يجب على الفرقة المنوطة من محكمة الفسخ في مواد الجنائيات بمجرد اطلاعها على عريضة الطلب وما يتعلق بالقضية من الأوراق أن تأمر بتعيين الخصام من الاطلاع عليها ورؤيتها أو تحكيم فيها حكماً قطعيّاً بالاحالة للحق مع جواز المعارضة في هذا الحكم ودفعه

\*(بند ٥٢٩)\*

إذا أمرت محكمة الفسخ بتعيين الخصام من رؤية عريضة الطلب وما يتعلق بالقضية من الأوراق بناء على المرافعة من المتهم أو المدعى عليه أو من المدعى في الحقوق الشخصية بدعوى التنازع بين المحاكم في أحقية نظر القضية لزم أن يتضمن الحكم الصادر من المحكمة المذكورة الأمر بأن كلا من وكيل الملك بالمحكمة المتعارضتين في نظر القضية يرسل إلى كاتب تلك المحكمة أوراق تلك القضية مع ما يترأى له في حسم مادة التعارض الواقع ببيان أسبابه

\*(بند ٥٣٠)\*

فان كان أمر المحكمة بتعيين الخصام من رؤيته ماذ كرم من الأوراق مبنيّاً



على المرافعة في ذلك من أحد وكيلي الملك بالمحكمتين المتعارضتين صدر الحكم  
للاخبار بارسال أوراق القضية الى كاتب المحكمة مع ما يترأى لهم في مادة  
التعارض ببيان أسبابه

\*(بند ٥٣١)\*

ينبغي أن يشتمل الحكم الصادر من محكمة الفسخ بمحكمتين الاخصام من رؤية  
أوراق القضية على ذكر التوثيقات التي يترتب عليها التعارض بطريق  
الاجاز وأن يبين به الاجل الذي تتقدم فيه الى كاتب المحكمة أوراق  
القضية مع ما يترأى لكل من وكيلي الملك في مادة التعارض بين المحاكم على  
حسب مسافات البعدين المحكمة المذكورة والمحاكم التي يلزم جلب الاوراق  
منها اليها

وبسبب ان الاشعار الصادر بهذا الحكم للاخصام استلزاما ضمنيا تأخير إصدار  
الحكم في القضية وتأخير صحة اسناد التهمة في مواد الجنابات أو تأخير تشكيل  
جبهة العدول في محاكم الجنابات ان كان الحكم قد صدر بصحة اسناد التهمة  
ولا يقتضي تركه من التوثيقات الاحترازية

ويجوز لادعائهم أو المدعى أو المدعى عليه في الحقوق الشخصية ابداء ما عنده  
من الاوجه المستند اليها بالتعارض بين المحاكم في أحقية نظر القضية على  
حسب الرسوم المنصوص عليها في هذه المقالة بالباب الثاني من الكتاب  
الثالث المشتمل على المرافعة الى محكمة الفسخ راجع بند ٤١٣ وما بعده  
وبند ٤٢٢ وما بعده وبند ٦٣٦ وما بعده من هذا القانون وبند  
٢٦٤ من قانون المحاكمات

\*(بند ٥٣٢)\*

اذ صدر بناء على محض العريضة المقدمة بطلب التخصيص والتمييز حكم  
قطعي بأنه من خصائص محكمة كذا لزم تبليغه بناء على التماس وكيل الملك  
بمحكمة الفسخ وبواسطة ناظر ديوان العدلية والمحاكم الى وكيل الملك بالمحكمة  
التي انتزعت من القضية سواء كانت محكمة قسم أو مديرية وافادته الاسباب  
الموجبة لتمييز التعارض وبلغ الحكم المذكور أيضا الى المتهم أو المدعى

عليه أو إلى المدعى في الحقوق الشخصية مع بيان الأسباب التي بني عليها  
حكم رفع التعارض راجع بند ٥٣٨ من هذا الكتاب وبند ٢٦٤  
من المحاكمات

\*(بند ٥٢٣)\*

يجوز للمدعى عليه أو للمتهم أو للمدعى في الحقوق الشخصية دفع الحكم  
المذكور بالبند السابق في أجل ثلاثة أيام من يوم صدوره ويكون ذلك  
بمقتضى الرسوم المنصوص عليها في هذه المقالة بالباب الثاني من الكتاب  
الثالث المشتمل على المرافعة إلى محكمة الفسخ راجع بند ٤١٦ وما بعده  
وبند ٥٣٥ وبند ٥٢٧ من هذا القانون

\*(بند ٥٣٤)\*

يستلزم الدفع المذكور في البند السابق حقيقة تأخير إصدار الحكم في القضية  
كما ذكر في بند ٥٣١

\*(بند ٥٣٥)\*

لا تقبل مناقضة في الحكم المذكور من المدعى عليه الذي لم يكن مقبوضاً  
عليه ومحبوساً في حبس المحكمة ولا من المتهم الذي لم يكن محبوساً بدار حبس  
الجنايات ولا من المدعى في الحقوق الشخصية إذا لم يتخذوا لهم من قبل  
ابتداء الأجل المحدد في بند ٥٣٣ أو في أثنائه موطناً مختاراً في المحل الذي  
به إحدى المحاكم المتعارضة في نظر القضية  
وكذا لا يقبل منهم في صورة عدم انتخاب الموطن الاحتجاج بعدم وصول  
الاشعار إليهم حيث إن المدعى لا يكون ملزوماً لهم بذلك راجع بند ٦٨ من  
هذا القانون

\*(بند ٥٣٦)\*

يجب على محكمة الفسخ في ضمن الحكم الصادر منها في مادة التعارض أن  
تقضى أيضاً بما تستصوبه في جميع الأحكام والأقضية التي صدرت من  
المحكمة الكبرى أو محكمة القسم أو محكمة الخط التي نزعت منها القضية  
راجع بند ٥٣١ وبند ٥٤١ من هذا القانون

\*(بند ٥٢٧)\*

الاحكام الصادرة من محكمة الفسخ في مادة تعارض المحاكم في الاختصاص  
بالقضية لا تجوز المعارضة فيها اذا كانت مسبوقه بحكم تمكين الخصام  
من رؤية أوراق القضية وكان قد جرى العمل به حسبما تقر في بند ٥٣١  
راجع بند ٥٣٣ من هذا القانون

\*(بند ٥٣٨)\*

الحكم الصادر من محكمة الفسخ في مادة قطع النزاع بين المحاكم  
المعارضة سواء كان قد صدر بعد حكم تمكين الخصام من رؤية أوراق  
القضية أو بعد المعارضة فيه يجب تبليغه الى الخصام المذكورين  
بمثل ما سبق تبليغه اليهم في الحكم الاول راجع بند ٥٣٢ من هذا القانون

\*(بند ٥٣٩)\*

اذا دفع ذو الشبهة أو المتهم أو وكيل الملك أو المدعى في الحقوق الشخصية  
الحكم في قضية بأنها ليست من خصائص محكمة من محاكم الاقسام  
أولست من خصائص قاض من قضاة تحقيق الدعاوى الابتدائية وطلب  
رفع القضية الى المحكمة التي هي من خصائصها فلا يجوز له سواء قبل منه  
رفعه هذا أو لم يقبل رفع القضية الى محكمة الفسخ لتخصيص المحكمة التي من  
خصائصها ذلك وانما تجوز له المرافعة الى المحكمة الكبرى في شأن الحكم  
الصادر من محكمة القسم أو من قاضي تحقيق الدعاوى الابتدائية كما ان له  
أن يرفع الى محكمة الفسخ في شأن الحكم الصادر له من هذه المحكمة الكبرى  
اذا استدعى الحال ذلك

\*(بند ٥٤٠)\*

اذا تنازع اثنان من قضاة تحقيق الدعاوى الابتدائية أو محكمتان من  
محاكم الاقسام التابعة لمحكمة كبرى في جنحة واحدة أو في عدة جنح  
متجانسة وكل منهما ادعى أحقية الحكم فيها كان تخصيص من له الاحقية  
من المحاكم والقضاة في نظر ذلك منوطا بالمحكمة الكبرى المذكورة على حسب  
الرسوم المقررة في هذا الباب مع جواز المرافعة عند الاقتضاء لمحكمة  
الفسخ

واذا تنازعت محكمتان أو قاضيان من محاكم الضبطية في قباحة واحدة

أو في عدة قباحت متجانسة كان تخصيص من له الاحقية من المحاكم والقضاة في نظر ذلك منوطاً بالمحكمة التي تكون هاتان المحكمتان تابعتين لها فان كانتا تابعتين للمحاكم مختلفة كان التخصيص بمعرفة أعلاهما مع جواز المرافعة عند الاقتضاء للمحكمة الفسخ

\*(بند ٥٤١)\*

يجوز الزام المدعى في الحقوق الشخصية وذى الشبهة أو المتهم الذي يحكم عليه من لا يظهر له حق في طلب تخصيص المحاكم والقضاة بدفع غرامة لاتزيد على ثلثمائة فرنك نصفها الغريمه راجع بند ٥٢٦ وبند ٥٢٨ من هذا القانون وبند ٣٦٣ وما بعده من قانون المحاكمات

## (الباب الثاني)

\*(في حالات القضايا ونقلها من محكمة على أخرى)\*

\*(بند ٥٤٢)\*

يجوز للمحكمة الفسخ في مواد الجنايات والتعزيرات والتأديبات الضبطية بناء على التماس وكيل الملك العمومي بتلك المحكمة احوالة القضية من محكمة كبرى أو محكمة جنائيات أو محكمة خصوصية على محكمة كبرى أو محكمة جنائيات من نوعهما أو من محكمة تعزير أو تأديب على محكمة أخرى من نوعها ومن قاضى تحقيق دعاوى ابتدائية على قاضى تحقيق دعاوى ابتدائية أخرى لا مبنية عامة أو شبهة قوية

ويجوز أيضاً صدور الامر باحوالة القضية من محكمة على أخرى من نوعها بناء على طلب من له مصلحة في ذلك ان كان هذا الطلب ناشئاً عن مجرد شبهة راجع بند ٣٦٩ وما بعده من المحاكمات

\*(بند ٥٤٣)\*

أحد الخصمين الذى رفع من نفسه دعواه لمحكمة من الدرجة الاولى أو من الدرجة الثانية أو لقااض من قضاة تحقيق الدعاوى الابتدائية لا يقبل منه طلب احوالها على محكمة أخرى من الدرجة الاولى والثانية ولا على قاض آخر من قضاة تحقيق الدعاوى الابتدائية بسبب شبهة الا اذا طرأ فيما بعد ما

اقتضى ذلك من قرائن الاحوال والشواهد الملمحة راجع بند ٥٥٢  
ومابعده من هذا القانون وبند ٣٦٩ من المحاكمات

\*(بند ٥٤٤)\*

يجوز لوكلاء الملك في جميع الاحوال رفع القضية مباشرة وبدون توسط الى  
محكمة الفسخ فيما يتعلق بالحالة على محكمة كبرى بالنظر لوقوع شبهة صحيحة  
اسكنه يجب عليهم فيما يتعلق بطلب حالتهم بالنظر للامنية العمومية أن  
يعرضوا عرضاتهم وأسبابهم والاوراق المعتمدة لذلك الى ناظر ديوان  
العدلية والمحاكم فيبعتها عند الاقتضاء الى محكمة الفسخ

\*(بند ٥٤٥)\*

يجوز للفرقة المنوطة من محكمة الفسخ بالنظر في مواد الجنايات بمجرد  
اطلاعها على عرضة الحالة وأوراق القضية أن تحكم من أول وهله بما  
يقضي وانما يكون هذا الحكم قابلا للمناقضة

ويجوز لها قبل ذلك أن تأمر بارسال ذلك كله الى الاخصام لاطلاعهم عليه  
ويمكنوا من رؤيته راجع بند ٥٢٨ ومابعده وبند ٥٣٣ من هذا  
القانون وبند ٣٧٣ ومابعده من قانون المحاكمات

\*(بند ٥٤٦)\*

اذا طاب المدعى عليه أو المتهم أو المدعى في الحقوق الشخصية حالة القضية  
على محكمة أخرى ولم تستصوب محكمة الفسخ قبول هذا الطلب ولارفضه  
فورا صدر الحكم منها بتبليغ ذلك لوكيل الملك بالمحكمة التي من الدرجة  
الاولى أو الثانية أو القاضي لتحقيق الدعاوى الابتدائية الذي رفعت اليه  
قضية الجنيحة لاطلاع على أوراق القضية ونهت عليه في الحكم بإعادة ذلك  
الى محكمة الفسخ مع ما يديره من الرأي في طلب الحالة وتأمر المحكمة في  
الحكم المذكور أيضا عند الاقتضاء بارسال تلك الاوراق الى الخصم  
الاترابط على ما يمكن من رؤيتها راجع بند ٥٣٩ من القانون

\*(بند ٥٤٧)\*

واذا كان وكيل الملك هو الذي طلب حالة القضية على محكمة أخرى ولم تحكم  
فيها محكمة الفسخ حكما قطعيا صدر حكمها عند الاقتضاء بتبليغ ذلك الى

الاخصام ايطاعوا عليه ويتمكنوا من رؤيته أصدرت حكمها بما تستنضيه  
من عمل التحقيقات التمهيدية للحكم

\*(بند ٥٤٨)\*

كل حكم صادر بعد رؤية العريضة وأوراق القضية بناء على طلب الاحالة  
لا بد من تبليغه بطلب وكيل الملك العمومي في محكمة الفسخ وبواسطة ناظر  
ديوان العدلية والمحاكم الى وكيل الملك بالمحكمة التي من الدرجة الاولى أو  
الثانية أو الى قاضى تحقيق الدعاوى الابتدائية الذى زعمت منه القضية  
أو الى المدعى فى الحقوق الشخصية أو الى ذى الشبهة أو المتهم ويوصل  
الاشعار اليهم ان وجدوا والا فالى مواطنهم راجع بند ٥٣٢ من هذا  
القانون

\*(بند ٥٤٩)\*

لا تقبل المعارضة فى الحكم ان لم تكن جارية على حسب الاصول وواقعة فى  
الاجل المحدد فى الباب الاول من هذا الكتاب راجع بند ٥٣٣ من  
هذا القانون

\*(بند ٥٥٠)\*

تستلزم المعارضة المقبولة تأخير اصدار الحكم فى القضية حسبما ذكر فى بند  
٥٣١ فالعارض له الحق فى ذلك

\*(بند ٥٥١)\*

يجرى العمل بمقتضى الاحكام المسذكورة فى بنود ٥٢٥ و ٥٣٠ و  
٥٢١ و ٥٢٤ و ٥٢٥ و ٥٢٦ و ٥٢٧ و ٥٢٨ و ٥٤١  
و فيما اذا كان طلب احالة القضايا على محكمة صادر من محكمة  
اخرى

\*(بند ٥٥٢)\*

الحكم الصادر برفض طلب احالة القضية على محكمة أخرى لا يمنع من اعادة  
طلب هذه الاحالة على محكمة ان طرأت بعد صدور هذا الحكم أسباب اخر  
تستوجب تلك الاحالة راجع بند ٥٤٣

(الكتاب السادس)

• (في المحاكم الخصوصية المفروزة) •

• (بند ٥٥٣) •

قد نسخ حكم هذا البند وأحكام ما بعده من البنود إلى بند ٥٩٩ وذلك بسبب لغو المحاكم الخصوصية وأحالة عملها على باقي المحاكم لأن جميع محاكم الماء ملكة في الأحكام على نسق واحد

## (الكتاب السابع)

• (في بعض رسوم لها تعلق بالمصلحة العامة والأمنية العمومية) •

## (الباب الاول)

• (في دفتر خاتمة عموم قيد الاحكام القضائية وتسهيلها) •

• (بند ٦٠٠) •

يجب على كتاب محاكم التأديب ومحاكم الجنايات أن يسجلوا على ترتيب حروف المهتم في سجل مخصوص أسماء جميع المحكوم عليهم من المذنبين بالجنس التأديبي أو بعقاب أشد منه والقيامهم وصناعاتهم وأعمارهم ومجمل أقاتهم وهذا السجل يشتمل على مآل كل قضية مع ما صدر فيه من الحكم ومن ترك من هؤلاء الكتاب ركنا من تلك الأركان ألزم بدفع غرامة قدرها خمسون فرنكا عن كل افعال وقع منه في ذلك

• (بند ٦٠١) •

يجب على كتاب المحاكم أن يعمدوا في كل ثلاثة أشهر نسخة من هذه السجلات إلى ناظر ديوان العدلية والمحاكم رالى ناظر الضبطية العمومية والألزم المقصر بدفع غرامة قدرها مائة فرنك

• (بند ٦٠٢) •

يأمر كل من الناظرين المذكورين المرسل اليهم السجلات بالوجه السابق بجمع نسخ تلك السجلات المتفرقة في سجل عمومي واحد

## (الباب الثاني)

\* (في السجون والمحابس ودور حبس الجنائيات) \*

\* (بند ٦٠٣) \*

يجب أن يكون في كل قسم محكمة القسم زيادة عن السجون العقابية محبس يحبس فيه المتهمون وبكل محكمة من محاكم الجنائيات دار حبس جنائيات يحبس فيها كل من حكم عليه بالقبض عليهم وحبسهم خوفا من القرار راجع بند ١٠٠ وبند ١٠٧ وبند ١١٠ وما بعده وبند ٢٤٣ وبند ٦٠٤ وما بعده من هذا القانون وبند ١٢٢ من قانون الحدود والعقوبات

\* (بند ٦٠٤) \*

تميز المحابس ودور حبس الجنائيات بتمييزا كلياً عن السجون المعنية للعقوبات

\* (بند ٦٠٥) \*

يجب على المديرين الاحتماء بشأن المحابس على اختلاف أنواعها من حيث كونها آمنة حصينة ولكن تكون نظيفة على موافقة اللجنة بحيث لا يعتري هذه المحبوسين بها أدنى سقامة

\* (بند ٦٠٦) \*

يعين السجون والمحابس المذكورة معرفة المديرين

\* (بند ٦٠٧) \*

يجب على كل من السجنائين المعينين للمحابس ودور حبس الجنائيات والسجون أن يكون تحت يده سجل

ويعضى هذا السجل ويضع علامته على كل ورقة منه قاضى تحقيق الدعاوى الابدائية فيما يتعلق بالمحابس ورئيس محكمة الجنائيات أو رئيس محكمة القسم عند غياب رئيس المحكمة المذكورة فيما يتعلق بدور حبس الجنائيات ويختتم المدير فيما يتعلق بالسجون المعنية للعقوبات

\* (بند ٦٠٨) \*

يجب على كل مأمور بتنفيذ أوامر لم طلب الحبس والامر بالسجن والاحكام الصادرة على المذنبين أن يقيّد بسجل السجنان صورة الامر الذي يده قبل أن يسلّم للسجنان الشخص الذي يكون مأمورا بتوصيله الى الحبس



ثم يكتب امام ذلك صورة تسليم الشخص للسجان ثم يضى على القيدتين من كل من السجان والمسلم ثم يعطى السجان للمأمور بالتوصيل صورة بالقيدتين عليها علامته لتشهد له بتأدية مأموريته راجع بند ١٠٠ وبند ١٠٤ وبند ١٠٧ وبند ١١٠ وما بعده وبند ٢٤٣ وبند ٢٥٣ وما بعده من هذا القانون

\*(بند ٦٠٩)\*

لا يجوز لاي سجان أن يقبل أحدا أو يحبسه الا بموجب علم طلب بالاستيداع في الحبس أو بموجب محضر على حسب الرسوم المقررة بنص القانون أو بناء على حكم صادر باحالة قضية على محكمة الجنايات أو على أمر صحة اسناد التهمة اليه أو على حكم يعقوبة بدينه مؤالة أو مدانة أو بسجن فن فعل ذلك منهم أو أهمل في قيد اسم المحبوس بسجله أقيت عليه الدعوى وعوقب عقاب من تعدى على أحد وحبسه ظلما وعدوانا راجع بند ٦١٨ من هذا القانون وبند ١١٩ وما بعده من قانون الحدود والعقوبات

\*(بند ٦١٠)\*

عند الافراج يكتب في هامش السجل المذكور نفاأمام سند الاستلام تاريخ الافراج عن المحبوس وبيان الامر أو الحكم الصادر بتخليته سبيله

\*(بند ٦١١)\*

يجب على قاضي تحقيق الدعوى الابتدائية ملاحظة المحبوسين بمحاسب القسم ولومرة واحدة في الشهر

ويجب على رئيس مجلس محاكم الجنايات أن يلاحظ أحوال المحبوسين بدار حبس الجنايات عند كل انعقاد مجلس

وعلى المدير أن يلاحظ جميع دور حبس الجنايات والمحاسب والمحبوسين من المديرية ولومرة واحدة في العام راجع بند ٦١٣ من هذا القانون

\*(بند ٦١٢)\*

يجب على شيخ الناحية التي بها محبس أو دار حبس جنائيات أو سجن وعلى مأمور الضبطية او معاون عموم الضبطية في النواحي التي بها عدة مشايخ أن يلاحظ تلك السجون ولومرة واحدة في الشهر زيادة على ما يقع من

الملاحظات المذكورة في البند السابق

\*(بند ٦١٣)\*

يجب على كل من شيخ الناحية ومأمور الضبطية ومعاون عوم الضبطية  
الاهتمام بعمل مؤنة المحبوسين كافية نظيفة وعليه أيضا القيام بضبط هذه  
السجون وربطها

ويجوز مع ذلك لكل من قاضي تحقيق الدعاوى الابتدائية ورئيس محكمة  
الجنائيات أن يأمر كل واحد منهم بالإلزام التي يلزم تنفيذها في المحابس  
ودور حبس الجنائيات وبترأى له ما لزومها عند التحقيق والحكم

\*(بند ٦١٤)\*

إذا وقع من أحد المحبوسين تهديد أو سب أو استغلال بدعي إلى السجن أو إلى  
أحد من معاونيه أو إلى أحد من المحبوسين شدد عليه بأمر من له الأمر في  
ذلك وحبس وحده بل وضيق بالحديدان حصلت منه جبة غضبية أو استغلال  
بدعي جسيمة ولا مانع من إقامة الدعوى وترتيب الجزاء عليه في مقابلة  
هويته

## (الباب الثالث)

في وسائط منع التعدي على الحرية الشخصية بالاستئناس من الحبس الخالف  
للأصول والقوانين وفي الوسائل لمنع عمليات أخرى طلبية إجورية

\*(بند ٦١٥)\*

يجب على كل من علم بحبس إنسان في محل ليس مقصد الان يكون حبسا ولا  
دار حبس جنائيات ولا جهنا أن يبلغ عنه قاضي الخط أو وكيل الملك  
أو نائبه أو قاضي تحقيق الدعاوى الابتدائية أو وكيل الملك العمومي  
بالمحكمة الكبرى عملا بالبنود المقررة في ذلك راجع بند ١١٤ وما  
هذه وبند ١١٩ وما بعد من قانون الحدود والعقوبات

\*(بند ٦١٦)\*

يجب على كل من قضاة الاخطاط وعلى كل من تقلد وظيفة وكلاء الملك

ونوابهم اذا علم بنفسه أو بلغه من أحد حبس انسان ظلماً أن يقتل حالاً الى  
المحل الذي به الحبوس ظلماً أو بأمر بالافراج عنه أو بأرساله فوراً الى الحاكم  
الذي يكون الحكم عليه من خصائصه ان كان هناك موجب صحيح لذلك والا  
أقيمت الدعوى عليه وكان بمنزلة المشارك للظالم في ظلمه فيجازى بجزائه وفي  
افراجهم للمحبوس بقرار تقرير بصورة الواقعة راجع بند ١١٩ وما  
بعده من قانون الحدود والعقوبات

### \* (بند ٦١٧) \*

يجب على كل واحد من المذكورين في البند السابق عند الاقتضاء أن يأمر  
بالافراج عن الحبوس بحسب الرسوم المقررة في بند ٩٠ من هذا القانون  
بأمر منه بالكتابة

فان خصات مقاومة في تنفيذ ذامره مجازله أن يستعين عن يلزم من ماسك  
الضبط والربط وتجب الاعانة على كل من طلبت منه ذلك ممن هي من  
خصائصه راجع بند ٩٩ وبند ١٠٨ من هذا القانون

### \* (بند ٦١٨) \*

كل من طلب منه من السجائين والمتراس رؤية الحبوس الأمور من طرف  
الحكومة الملكية المتوسطة بضبط وربط المحاسب ودور حبس الجنائيات  
أو المحبوس فامتنع عن ذلك أو لم يظهر الأمر الصادر له بحسبه أو عن عرض  
مصلاته افاضى الخط أو عن اعطائه صورة منها على حسب طلبه أقيمت  
عليه الدعوى وعوقب عقاب من تعدى على أحد وجب به أو شارك في  
حبسه ظلماً وعدواناً راجع بند ٦٠٩ من هذا الكتاب وبند ١٢٠  
من قانون الحدود والعقوبات

## (الباب الرابع)

في استرداد حقوق المذنبين اليهم بعد انقضاء

مدد العقوبات المرتبة عليهم

### \* (بند ٦١٩) \*

كل من حكم عليه بعقوبة بدنية مؤلدة أو مدنسة أو بعقوبة تأديبية  
واسنوفى جزاءه أو عني عنه بأمر عال رقت اليه حقوقه  
\*(بند ٦٢٠)\*

لا يجوز طلب استرداد حقوق المذنب المحكوم عليه بعقوبة بدنية مؤلدة أو  
مدنسة مدة محدودة إلا بعد مضي خمس سنوات من يوم انقضاء عقوبتهم  
ومن عوقب بالتعسيق حسب مدة السنوات الخمس المذكورة من يوم  
تنفيذ الحكم عليه بذلك أو من يوم انقضاء مدة الحبس ان كان محكوما  
عليه به وتحسب المدة المذكورة للمحكوم عليه بالوضع تحت تجسس  
الضبطية ان كان قد عوقب بذلك من اليوم الذى صار فيه الحكم عليه غير  
قابل للانعقاص  
وتؤول تلك المدة الى ثلاث سنوات بالنسبة الى المحكوم عليهم بعقوبة  
تأديبية

\*(بند ٦٢١)\*

لا يقبل من المحكوم عليه بعقوبة بدنية مؤلدة أو مدنسة طلب استرداد  
حقوقه اليه ان لم يكن مقيما فى قسم واحد مدة خمسة أعوام منها سنتان  
كاملتان فى أرض الناحية التى صدر منه فيها طلب الاسترداد  
لحقوقه

ولا يقبل من المحكوم عليه بعقوبة تأديبية طلب استرداد حقوقه اليه ان لم  
يكن مقيما فى قسم واحد مدة ثلاثة أعوام منها سنتان كاملتان فى أرض  
الناحية التى صدر منه فيها طلب الاسترداد لحقوقه

\*(بند ٦٢٢)\*

يعرض المحكوم عليه طلب استرداد حقوقه لو كـيـل الملك بالتقسيم  
ويبين به

(أولا) تاريخ العقوبة التى صدر الحكم بها عليه

(ثانيا) المحل الذى أقام فيه من وقت الافراج عنه ان كان قد مضى بعد  
هذا الافراج مدة أطول من الاجل المحدد فى بند ٦٢٠ راجع بنـد  
٦٢١ من هذا القانون

\* (بند ٦٢٣) \*

للمحكوم عليه أن يثبت أنه أذى ما عليه من مصاريف قضاء الدوى والغرامة والتضمينات التي حكم بها عليه أو تركت له مسامحة فان لم يثبت ذلك وجب عليه اثبات أنه استوفى مئة حصة المدة بنص القانون جزاء عند عدم الوفاء أو أن الخصم المتضرر عدل عن تنفيذ الحكم بالحبس وسامح من ذلك

فان كان محكوما عليه بالنقل إلى النديسي وجب عليه أن يثبت أنه أذى ما عليه من الديون لأربابها من رأس مال وفوائد مصاريف أو أنها تركت له مسامحة راجع بند ٥٩١ وبند ٥٩٢ من قانون التجارة

\* (بند ٦٢٤) \*

يجمع وكيل المالك عن يد ناظر القسم ما يتيسر في حق المحكوم عليه من الشهادات التي حصلت المداولة فيها بعرفة المجالس البلدية في النواحي التي يكون مقيما بها بحيث يفهم منها

(أولا) مدة إقامته في كل ناحية مع بيان يوم تاريخ ابتداءها ويوم تاريخ انقائها

(ثانيا) كيفية سلوكه في أثناء مدة إقامته

(ثالثا) طرق تعيظه في أثناء تلك المدة

وينبغي أن يذكر صراحة في هذه الشهادات أنها تحررت بناء على طلب استرداد الحقوق للمحكوم عليه

وعلى وكيل المالك أن يأخذ أيضا رأى مشايخ النواحي وقضاة الأخطاء والأقسام التي أقام المحكوم عليه بها وكذا رأى ناظر القسم راجع بند ٦٢١ وبند ٦٢٢ من هذا القانون

\* (بند ٦٢٥) \*

يتمتع وكيل المالك بنفسه

(أولا) صورة من الحكم المحكوم به

(ثانيا) كشف من دفاتر أماكن الحبس التي استوفى المحكوم عليه فيها مدة العقوبة بحيث يكون هذا الكشف مشتملا على كيفية سلوكه بها

ويبعث بأوراق القضية مع ما يبيده من رأى الى وكيل الملك  
العمومى

\*(بند ٦٢٦)\*

يرفع الى المحكمة الكبرى التى يكون المحكوم عليه مقبىا فى دائرة ولايتها  
طلب استرداد حقوقه اليه  
ويسلم وكيل الملك العمومى أوراق القضية بالمحكمة المذكورة راجع  
بند ٦٢٨ من هذا القانون

\*(بند ٦٢٧)\*

ترسل القضية من ديوان المحكمة فى ظرف شهرين من تاريخ التسليم الى  
فرقة تحقيق التهم بالمحكمة ويجتزئ وكيل الملك العمومى فى ذلك رأيه موضح  
الاسباب

ويجوز له الطلب فى أى حالة من أحوال القضية كما أنه يسوغ للمحكمة ولو  
من بادى رأيها أن تأمر بطلب استعلامات جديدة بشرط أن لا ينشأ عن  
ذلك تأخير يزيد على ستة أشهر راجع بند ٦٣٠ من هذا القانون

\*(بند ٦٢٨)\*

يصدر من المحكمة بعد سماع وكيل الملك العمومى رأى موضح الاسباب  
بالمساعدة على طلب استرداد الحقوق أو بعدم المساعدة على ذلك راجع بند  
٦٣٣ من هذا القانون

\*(بند ٦٢٩)\*

إذا لم يكن رأى المحكمة مساعدة على طلب استرداد حقوق المحكوم عليه اليه  
فلا يجوز له طلب جديد قبل مضي مدة عامين من ذلك

\*(بند ٦٣٠)\*

فان كان رأى المحكمة مساعدة على استرداد حقوق المحكوم عليه اليه بعث  
وكيل الملك العمومى بهذا رأى مع الاوراق المبرزة الى ناظر ديوان العدلية  
والمحاكم فى أقرب مدة ممكنة ليستشير هذا الناظر فى ذلك المحكمة التى صدر  
منها الحكم بالجزاء السابق راجع بند ٦٢٧ من هذا القانون

\*(بند ٦٣١)\*

تصدر من ولي الامر بناء على تقرير ناظر ديوان العدلية والمحاكم خطابات  
بالعفو عن المجنوح ومعاफته من منعه من حقوقه أو بابقاء المنع

\*(بند ٦٣٢)\*

تصدر الخطابات الموكية الى جهة الاقتضاء في حالة ما اذا احصت مساعدة  
على استرداد الحقوق

\*(بند ٦٣٣)\*

ترسل خطابات استرداد الحقوق المذكورة الى المحكمة التي أبدت رأيها في  
قبوله ثم ترسل منه صورة رسمية للمحكمة التي كان مصدر منها الحكم بالجزاء  
على المحكوم عليه ليصير قيد هذه الخطابات في هامش مضبطة الحكم التي  
كان صدر في حقها من تلك المحكمة

\*(بند ٦٣٤)\*

من رداليه من المحكوم عليهم حقوقه التي كانت قد سلبت منه ومنع تصرفه  
فيها بنفسه واتفاعة بها بالحكم السابق صدر دوره جازله التمتع بها من تاريخ  
ردّها اليه وله أهلية التصرف فيها بنفسه وأما الحقوق التي قضت الأصول  
بسلبها حسبما في بند ٦١٢ من قانون التجارة فان العمل صار فيها على  
مقتضى ذلك القانون وباق على حاله الا ما يجري استرداده من الحقوق  
بمقتضى منطوق البنود السابقة فانه حينئذ يجوز التمتع برخصتها ومن عاد  
بعد سابقة جنائية الى ارتكاب جنائية أخرى وحكم عليه فيها بعقوبة بدنية  
مؤلمة أو مدنية لا يقبل منه طلب استرداد حقوقه

ومن ارتكب جنائية أخرى غير التي عوقب عليها بعد استرداد حقوقه اليه  
وحكم عليه فيها بحكم آخر ومنع فيه من التمتع بحقوقه فليس له حق في قبول  
طلبه استرداد حقوقه ثانيا بالمسوغات السابقة المذكورة في بنوده هذا

الباب

فائدة استرداد الحقوق لارباب المعاقبين تشمل التولية بعد اهزل لارباب  
المناصب العمومية كالوثنيين والكتاب وكلاء الملك والمحامين كما هو  
مذكور في البند الاول والثاني من قانون شهر ابريل سنة ١٨٦٤ ميلادية  
المتعلق ذلك القانون برخصة استرداد الحقوق لاربابها وصورة ذلك

البند الاول الموثقون والكتاب والوكلاء والمحامون في المحاكم اذا عزلوا عنها ومنعوا من حقوقهم فانه يجوز استرداد وظائفهم لهم واعادة اهليتهم تلك الوظائف واستحقاقهم لتلك الحقوق

البند الثاني جميع أحكام قانون تحقيق الجنايات المتعلقة باسترداد الحقوق المعاقين بعقوبة تأديبية يجوز تطبيقها على طلب الاسترداد المذكور في البند الاول ومدة الثلاث سنوات المحدودة في بند ٦٢٠ من قانون تحقيق الجنايات يجري ابتداءها من يوم عزل المعاقب من منصبه انتهى منه

## (الباب الخامس)

\* (في فوات العقوبة بالمدة) \*

\* (بند ٦٣٥) \*

من حكم عليه في مادة من مواد الجنايات بعقوبة ومضى عليها عشرون سنة كاملة بلا تنفيذ من يوم تاريخ الحكم الصادر عليه فانت بعض هذه المدة ولكن لا يجوز له أن يقيم في المديرية التي بها موطن المجني عليه من هذا الجاني بجناية في نفس أو مال أو في موطن ورثة المجني عليه المتصلين اليه بالنسب المستقيم وكذلك المدة المحدودة في بند ٦٣٥ و ٦٣٦ تجري في حق المحكوم عليهم بالعقاب وهم غائبون كما تجري في حق من صدر عليهم الحكم بالحضور والمواجهة سواء بسواء راجع بند ٣٢ مدينة وبند ٢ من هذا القانون وبند ٤٧٦ من هذا القانون وبند ٢٢٩ من هذا القانون وبند ٧ وبند ٨ من قانون الحدود والعقوبات ويجوز للحكومة أن تعين لهذا الجاني محلا لتوطئه

\* (بند ٦٣٦) \*

من حكم عليه في مادة من مواد التعزيرات بعقوبة ومضى عليها خمس سنوات كاملة بلا تنفيذ من اليوم الذي صار فيه الحكم عليه غير قابل للنقض فانت مدة العقوبات بذلك ومن حكم عليه بمحاكم الاقسام مجزاء خفيف عني عنه منه بحساب هذه المدة من تاريخ اليوم الذي صار فيه الحكم عليه غير قابل للطعن فيه بطريق التظلم راجع بند ٢٠٣ وبند ٢٠٥ وبند



٦٣٨ وبند ٦٤٢ من هذا القانون وبند ٩ من قانون الحدود والعقوبات

\*(بند ٦٣٧)\*

من دعاوى الحكومة دعاوى الحقوق الشخصية المتعلقة بجناية تؤدى بطبعها الى الجزاء بالقتل أو الى عقوبة بدنية مؤبدة أو عن جناية أخرى مؤدية لعقوبة بدنية مؤبدة أو مدنية ومضى عليها عشر سنوات كاملة بلا مخاصمة ولا مرافعة من تاريخ ارتكاب الجناية فانت بالمدة متى لم يحصل في ظرف هذه المدة تحقيق ولا تحاكم ولا مخاصمة فان كان قد حصل في ظرف تلك المدة تحقيق أو تحاكم ولم يصدر عقبه حكم فلا نفوت تلك الدعاوى بالمدة الاجتباب المدة من مضي عشر سنوات كاملة من يوم تاريخ آخر عمل للتحقيق ويجرى ذلك أيضا في حق من لم يكن قد جرى عليه التحقيق المذكور أو التحاكم وكان له مدخلية في الدعوى راجع بند ٢ من هذا القانون وبند ٧ وبند ٨ من قانون الحدود والعقوبات وبند ٢٢٤٤ من قانون مدنية وبند ٢٢٩ من قانون محاكمات

\*(بند ٦٣٨)\*

تؤول المدة المذكورة الى ثلاث سنوات كاملة في الحالتين المذكورتين بالبند السابق على حسب ما فيه من اختلاف المدد والاحكام متى كان نوع الجناية المرتكبة يستوجب الجزاء بعقوبة تأديبية فقط

\*(بند ٦٣٩)\*

العقوبات المرتبة على الاحكام الصادرة في القبايات نفوت مدتها بعد مضي سنتين كاملتين قبالنسبة الى العقوبات التي صدر بها حكم غير قابل للانعص تحسب المدة من يوم تاريخ صدوره وبالنظر للعقوبات التي صدرت بها احكام من محاكم الاقسام تحسب من يوم تاريخ عدم جواز الطعن فيها بطريق التظلم

\*(بند ٦٤٠)\*

اذا مضى على كل من دعاوى الحكومة ودعاوى الحقوق الشخصية المتعلقة بالقبايات الضبطية أو بالجناح الخفيفة سنة كاملة من تاريخ اليوم الذي وقعت فيه فانما نفوت بهذه المدة ولو كان تحزري شأنها تقرر أو أرسلت

للمحاكم أو حصل فيها تحقيق أو تمحاكم أو حصر ما دام في ظرف هذه السنة لم يحكم فيها بجزاء فإذا كان حصل فيها حكم قطعي من محكمة القسم يجوز الطعن فيه بالا حالة للتظلم فإن هذه الدعاوى العمومية أو الشخصية تفوت بحد سنة كاملة ابتداءً من الاشعار بالتظلم المرفوض في أثنائها

• (بند ٦٤١) •

لا يجوز في أي حالة من الاحوال للمحكوم عليه في تقصيره عن الحضور أو غيابه بمقاب يقوت بحد مدة محدودة أن يقبل منه الحضور أمام المحكمة لتبرئة نفسه مما حكم به عليه في غيبته والتخلص من نتائج ما استوجب به تقصيره عن الحضور في المحاكمة راجع بند ٤٧٦ من هذا القانون  
وبند ٣٠٠ وبند ٢٢

• (بند ٦٤٢) •

تسقط التضييمات المحكوم بها حكماً غير قابل للنقض في مواد الجنائيات والتعزيرات والتأديبات بحسب الاصول المقررة في قانون المعاملات الشخصية لقوات الحقوق بالمدة الطويلة راجع بند ١١٤٩ وبند ١٣٨٢ وبند ٢٢٤٤ وبند ٢٢٤٨ وبند ٢٢٥٢ وبند ٢٢٢٦ من قانون مدني

• (بند ٦٤٣) •

لا تبطل أحكام القوانين المنصوصة كقوانين الصيد والنقص والاورمانات وأمثالها المتعلقة بقوات المدة في الدعاوى الناشئة عن بعض جنح أو عن بعض قباحت بما في هذا الباب من الأحكام والنصوص بل لا يزال العمل جارياً بكل منها فيما يختص به راجع بند ٤٨٤ من هذا القانون

(خاتمة)

قال راجي توفيق المعيد المبدي أحد رجال قلم الترجمة السيد صالح مجدي الى هنا انتهى تعريف قانون تحقيق الجنائيات في دولة المندوب الأعظم صاحب الآيات ولي النعم على اللهم شبله في الخليل صدر الصدور اسمعيل ناصر الديار المصرية وناشر ألوية عدله على رؤس الرعية

خلد الله ما كده المؤيد بالفخر وأيده بالنصر وحفظه وأنجاه من آفة أمين

تم طبعه بالمطبعة السنية ببولاق مصر المعزية في ظل صاحب السعادة  
الأكرم الخديو الأعظم عزيز مصر ووحيد العصر سعادة أفندينا  
المهروس بعناية ربه العلي اسمعيل بن ابراهيم بن محمد علي لازال جسد  
الدهر حاليابعد ومواكبهم وفم الافق ناطقا بسعود كواكبهم  
ملحوظة دار الطباعة المسد كورة بنظر من عليه لسان  
الصدق يثني حضرة حسين بك حسني وكان

التمام في العشر الاول من صفر الخير من

١٢٨٣ هـ من هجرة من أزال كل

هم وضير عليه الصلاة

والسلام وعلى

آله وأصحابه

الكرام



